

كتاب الأطلال رقم ٥٨

أقباط القرن العشرين

ساسة ورهبان وراء القضببان



د. ميلاد حنا

كتاب الأهالي

رقم ٥٨ / فبراير ١٩٩٧م

رئيس الحزب : خالد محيي الدين
رئيس مجلس الإدارة : لطفي واك

**مجلس التحرير : د. إبراهيم سعد الدين / أبو سيف يوسف / حسين عبد الرازق / د. عبد
المنعم أنيس / عبد الفقار شكر / د. محمد أحمد خلف الله.**
الإدارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج.م.ع
ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
الإعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة
الأعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الأعداد السابقة من السلسلة ترسل لمن يطلبها
خارج القاهرة أو خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على
أساس أن الجنيه يعادل (دولار أمريكي) ويضاف جنيه مصري داخل مصر على ثمن
الكتاب نفقات البريد كما يضاق «دولار» واحد خارجها إلى الثمن ويحول ثمن الكتاب
بحالة بريدية باسم الأهالي .

كتاب الأهالي سلسلة كتب شهرية

تصدرها جريدة الأهالي «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» مصر.
أعمال الصف والتوضيب الفني : بوحدة أجهزة الجمع بجريدة «الأهالي» ٢٣ شارع
عبد الخالق ثروت .

كتاب الأهالى

رئيس التحرير : أمينة شفيق

الآراء الواردة فى كتب السلسلة لاتعبر بالضرورة عن رأى المجتمع

يقبل كتاب الأهالى نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التى يرغب أصحابها فى نشرها طالما تخدم الهدف من إصداره ويقبل التبرعات والهبات التى يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون فى تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير إلى ذلك إذا طلب صاحب الشأن:

www.egyptianart.com

كتاب الأهالى

ساسة ورهبان وراء القضبان

الغلاف : للفنان الكبير

حلمى التونسى

مراجعة: عبد الله السبع

سكرتير التحرير: عادل بكر

بوحدة أجهزة الماكينتوش بمؤسسة الأهالى / ٢٣ شارع
عبد الخالق ثروت- القاهرة / ت: ٣٩٢٢٣.٦-٣٩٢٢٤.٨

د. ميلاد حنا

ساسة ورهبان وراء القضبان

الإهداء

إلى زوجتي ورفيقة رحلة العمر الكاتبة
الصحفية ايفلين رياض:
أعتذر عما زحمتيه من القلق والعيش
في المجهول طوال أشهر الاعتقال.
وإلى ابنتي مشيرة ومارس اللتين
هاجرتا إلى كندا من مصر الحبيبة
متوهمتين أن في مصر صعوبات

على سبيل التقديم قصتي مع هذا الكتاب

لم أكن مدر كاً أن الأحداث ستدفعني إلى هذا المدى، لكن من منا يدرك أ ويتوقع من البدء ما سيلاقيه أو يلقاه. مسار طويل حافل بالزوايا والمنحنيات ومدرجات الصعود والهبوط.. وكذلك بالمسافات المنبسطة الممتدة، التي وجدت على جانبيها أشجار الظل والثمرأ وأشواك الألم والمعاناة. لكن ما يربطني بالطريق في ضوء كل ذلك لا ينقسم.. إنه طريقى.. طريقى الذى أفضى إلى أن أكون أستاذاً للهندسة.. غاوريا للسياسة.. مجباللفن والثقافة بالذات مع اقتراب الحقبة المتأخرة. من العمر. نشأت في حبشرا بالقاهرة واستنشقت فيه عبق الحميمية فى العلاقات بين الأقباط والمسلمين. كنت أفضى أجازات الصيف فى فترة النشأة بالعمل فى منطقة الحمزاوى والسكة الجديدة والغورية، بمحل التجارة الذى كان يملكه جدى لوالدى. فى هذا الجوبالقرب من الأزهر والحسين تخللت روائح البخور والتاريخ والثقافة الإسلامية والعمارة العتيقة وجدانى، وهناك مزجت بين ثقافة وفكر حبشرا وبين روح حبشرا الغورية والصاغة والأزهر. بعد ذلك انغمست فى دراستى بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول بالجيزة. كان الوقت هو الأربعينيات حيث المناخ مشحون بالوطنية والفوران والكفاح لاستكمال استقلال مصر.

صرت معيدا فى هندسة الإسكندرية مع تصاعد حركة الطلبة والعمال عام ١٩٤٦، ثم سافرت إلى إنجلترا للدراسة فى أواخر ١٩٤٧، ومع توالى الأيام هناك وتراكم الخبرة وجدتني مدفوعا للمقارنة بين الثقافتين والحضارتين: حضارة مصر المتوازنة ماديا وروحانيا، وهى التى أنجب توازنها التعددية الدينية الفريدة وقبول الآخر والأرضية المشتركة للتعايش. لم أكن وقتها أعرف هذه المعانى بصياغاتها تلك، فقط كنت أحسها فى داخلنى. على الطرف الآخر للمقارنة حضارة الغرب، حيث الليبرالية والعقلانية والمفاهيم الديمقراطية الأصيلة (فى إنجلترا بالذات)، وسيادة العقل وحرية الفكر والسجلات (مثلما فى هايد بارك)، والإيمان بالعلم والتخطيط كأسس للانطلاق إلى الرقى ورفع مستوى المعيشة أو على الأقل المحافظة عليه. كان الهدف الأخير هدفا ذا قيمة فى بلد مثل إنجلترا تحديدا، بعد أن خاضت غمار حرب شرسة، وتهدمت بنيتها واقتصادها وبدا عليها وهى المعروفة بالعظمى، وبدا الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس -، أنها بصدد الذبول والأفول.

بعد الحصول على الدكتوراه عام ١٩٥٠، عدت إلى مصر وشاء القدر أن أحصل على منحة دراسية راقية فى أكبر معهد هندسى أمريكى فى بوسطن وهو المعروف باسم M.I.T خلال عامى ٥٢ و١٩٥٤، فى غضون ذلك لم أرغب فى أن أستمّر فى الإقامة أو أعيش فى أى من إنجلترا أو الولايات المتحدة برغم وجود وظائف ومغريات مادية وعاطفية تغلب الإقامة فى المجتمعات الغريبة، وأثرت العودة إلى مصر فى أواخر عام ١٩٥٤.. وحسناً فعلت، لأننى لأجد السعادة والطمأنينة إلا فى هذا الوطن الذى عشقته، برغم الصعوبات وأحيانا الإحساس بالضيق لما قاسيت لكنى أحصل على وظيفة مدرس بكلية الهندسة بالجامعة مرة أخرى، وإذبنى فى حقبة الخمسينيات والستينيات أشعر بالمرارة، ولذلك تفاصيل أذكرها وأتذكرها ولكنى فى النهاية صرت مدرسا بهندسة عين

شمس في اواخر عام ١٩٥٤

مرة أخرى بسبب العراقيل التي وضعها في طريق ترقية في السلم الوظيفي الجامعي، أساتذة كبار توهّموا أن وضع العقبات (والذي وصل أحيانا إلى حد التمييز والمغالطة) قديد فعني عن التمسك بالبقاء في مصر دون الهجرة، أو يضعف من عزيمتي وطموحي المشروع لأجد لنفسى مكانا ومكانة في هذا الوطن الذي أحببته ولم أنهزم أبدا في وجداني في لحظات اليأس والضيق حين كنت أوشك أن أندم على قراري الوجداني بأن أعود لمصر عام ١٩٥٤.

طوال هذه السنوات (سنوات التكوين العقلي والأيدىولوجى والمهنى والاقتصادى) كنت أتابع ما يجرى في الوطن من أحداث ومتغيرات، وما اهتزت وطنيتى أو حبى لمصر وبالذات لقيمها الأصيلة، وما فتر انحيازى لفقراء مصر الذين هم جوهر هذا الشعب البسيط الصبور.. أولئك الذين يعملون في هدوء ويكافحون يوم ما بعد يوم جريا وراء لقمة العيش ويتكيفون مع الصعوبات التى تواجه الوطن، دون أن يفقدوا الأمل بأن غده سيكون أفضل من أمسه.

من عام ١٩٥٥ حتى أواخر الستينيات وخلال سنوات العمل الشاق لسنوات النمو المهنى والاقتصادى في الجامعة وفي مكتبى الاستشارى الخاص، كان أملى في المستقبل كبيرا، غير أن انتكاسة يونية ١٩٦٧ هزتنى من الأعماق، وقد شعرت معها بضرورة الاشتغال بالحياة العامة، لأن الهزيمة (في تصورى من وقتها وحتى الآن) جاءت نتيجة «خلل مجتمعى ضخم»، ومن ثم اتجه فكرى إلى فحص ودراسة القيم والمفاهيم المجتمعية وتطورها لاختيار ما يناسب العصر، وكان أن تمسكت من وقتها بأهمية وجود آليات التصحيح الذاتى للنظام والمجتمع، وبما لا يتعارض مع الأصالة المصرية التى رسخت قيم الصبر والنضال الثائر أحيانا والصابر أغلب الأحيان، فكان أن ناضلت مع حركة الطلاب من عام ١٩٦٨ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، حتى صرت وكأنى واحد منهم، ولذلك تفاصيل كثيرة لا يتسع الوقت الآن لتسجيلها على ورق، فربما يقوم بذلك بعض زعماء الطلبة وقتها، ولكننى أكتفى بالإفصاح عن ذاك الجزء المتعلق بهذا الكتاب.

قادتني تقارير أمن الدولة وقتها إلى أن صرت قريبا من المرحوم شعراوى جمعة وزير داخلية مصر (من عام ١٩٦٨ حتى تم اعتقاله ضمن حركة مايو ١٩٧١)، وفي تلك الفترة أصبحت قريبا من خلاله من الرئيس عبدالناصر، وكان يرسل إلى مذكرات ومراسلات متعلقة في مجملها بقضايا الإسكان وقطاع المقاولات ومشكلات المرافق وما شاكلها، فضلا عن الأحداث القليلة التى كانت تقع بالفعل بين المسلمين والأقباط، ولم يكن يعلم بها الكافة لعدم نشرها، ولكنها كانت معروفة لدى أجهزة الدولة والتى كانت ترفع عنها تقارير إلى الرئيس عبدالناصر.

ومن خلال المذكرات التى كنت أعدها للعرض على الرئيس، تكون لدى اهتمام بكل من قضايا الإسكان ثم المحافظة على مالدينا من رصيد وممارسات في مجال العلاقات الطيبة بين المسلمين والأقباط، وهى القضية التى يشار إليها تهذبا بعبارة شفرية هى: «الوحدة الوطنية»، لتعطى المعنى والمدلول الضمنى دون التصريح بها جريا على العادة التى جعلتنا نطلق على هزيمة ١٩٦٧ عبارة «النكسة»، أو جعلت البعض يطلق عبارة «ثورة التصحيح» على معنى «الانقلاب» على رفقاء الثورة والاستيلاء على السلطة!



تدافعت الأحداث خلال فترة حكم الرئيس السادات، وتقرر في أبريل ١٩٧٦ أن يتحول الاتحاد العربى

الاشتراكي إلى ثلاثة منابر وهي - كما هو معروف - الأول والأكبر وهو منبر «الوسط»، والذي تحول فيما بعد ليكون «حزب مصر»، ثم تحول عام ١٩٨٨ ليكون باسم «الحزب الوطني الديمقراطي»، والثاني هو منبر «اليسار» الذي صار حزب «التجمع الوطني التقدمي الوحدوي»، والثالث منبر «اليمن» الذي أصبح حزب «الأحرار الاشتراكيين». وكان أن اتصل بي الأستاذ خالد محيي الدين وطلب مني أن أساهم معه لكون عضوا مؤسسا بـ «التجمع»، وقد كان، أصبحت جزءا من نسيج الحياة العامة المتفعل بقضايا الوطن في مجموعها وعلى قممتها مشكلات الإسكان وقضايا الوحدة الوطنية.

ومن خلال الجرائد القومية وبالذات جريدتي «الأخبار» و«الجمهورية»، ثم مع جريدة «الأهالي» اليسارية صرت أنشر مقالات عن الموضوعين حتى ارتبطت بهما وصار لي فيهما رؤى وحلول.

ففي مشكلات الإسكان ومنذ أن تربع على وزارة التعمير بفاعلية مؤثرة المهندس عثمان أحمد عثمان عام ١٩٧٤، تنبأت بأن الإحساس بأزمة الإسكان سيزداد، وأن المساكن قد تتوافر لفئات اجتماعية معينة، ولكن إيجاراتها سترتفع، وأن ما يعرضه وزير التعمير والإسكان من أنه سينشئ عشرات وربما مئات الآلاف من الوحدات السكنية ليس هو الحل، وقد أدخلتني هذه الرؤى في صراع عنيف مع النجم الذي بزغ فجأة في عالم السياسة، والذي تحول من رئيس مجلس إدارة أكبر شركة مقاولات في مصر إلى المنظر السياسي الذي يرسم ويوجه ليس لقطاع الإسكان فحسب وإنما ليحول مصر من الاشتراكية إلى الرأسمالية.

وقد تفاقم هذا الصراع يوما بعد يوم، وفي ضوء مسلسل المقالات التي كنت أكتبها في جريدة «الجمهورية» إلى أن قرر الهجوم على في مؤتمر عقده خصيصا ليشرح سياسته في الإسكان خلال عام ١٩٧٦، تمهيدا لدعم سياسة الحكومة لمناسبة إجراء الانتخابات العامة التي أجريت في أكتوبر ٧٦. وكانت المرحلة السابقة للانتخابات مشحونة بجو المنافسة بين المنابر الثلاثة، وضمن هذا التحرك تم عقد لقاءات جماهيرية لدعم مرشحي منبر اليسار، وتوجهت مع قيادات حزب التجمع إلى ميدان المحطة بمدينة حلوان مصاحبا لرموز الحزب وقياداته: خالد محيي الدين وكمال رفعت ومحمدا أحمد خلف الله وحسين فهمي ويحيى الجمل وغيرهم، حيث انعقد لقاء جماهيري عظيم، وإذ بالناس تطلب أن أتحدث لكي أردد على هجوم عثمان أحمد عثمان والذي صار وقتها هو «حديث المدينة»، فوجدت نفسي - ربما لأول مرة - أمسك الميكروفون لأخاطب جماهير غفيرة لم أعهد مثلها في قضايا سياسية وبأسلوب شعبي راح يتدفق مني دون إعداد، وكان ذلك نقطة تحول في حياتي وأحسست بأنني أغير من أستاذ جامعي يلقي محاضرات علمية رياضية هندسية في المدرجات، إلى خطيب سياسي متفعل بكل شئون الوطن.

في هذا المناخ - ودون علم مني - تحمس لإنصافي كل من الأستاذ عبدالرحمن الشوقاوي (وكان وقتها رئيس مجلس إدارة مؤسسة «روزاليوسف» وكانت في تلك الحقبة من أكثر المجلات تأثيرا على الساحة السياسية) وشاركه في هذا الحماس صلاح حافظ مدير التحرير، وأرسلوا إلي صحفيا شابا أصبح من وقتها وحتى الآن من أقرب الأصدقاء. وهو الأستاذ محمود المراغي. فأجريت معي حديثا صحفيا (وربما كان أول عهد ببطرق وسبل إجراء أحاديث صحفية)، وسجل ذلك في تحقيق صحفي ما زلت أذكره، وقد جعله بعنوان «بفضل سياسته الحكيمة (أي سياسة الإسكان للمهندس عثمان) سيصل إيجار الشقة إلى مائة جنيه شهريا».

فاغتاز عثمان وأصدر تعليمات لشركات المقاولات (وكانت كلها تقريبا قطاع عام تحت إمرته ومنخرطة في ذروة العمل لتعمير مدن القناة) بأن توقف التعامل مع مكاتب الهندسة، فكتب عبدالرحمن الشوقاوي مقالا في

شكل رسالة عقاب للأستاذ ممدوح سالم رئيس الوزراء وقتها معلقا على هذا القرار بسخرية ونقد شديدتين، وعندما تشكلت الوزارة الجديدة عقب الانتخابات في أواخر أكتوبر ١٩٧٦، أثر المهندس عثمان الهرب من الوزارة، ربما لأنه صار بالفعل شخصية عامة أهم من أي وزير، تركها ليدبر أمور الدولة ويوجه سياستها من خلال علاقته الوطيدة والشخصية مع الرئيس السادات وبالذات بعد أن تزوج ابن عثمان الأكبر محمود من ابنة السادات الصغرى جيهان.

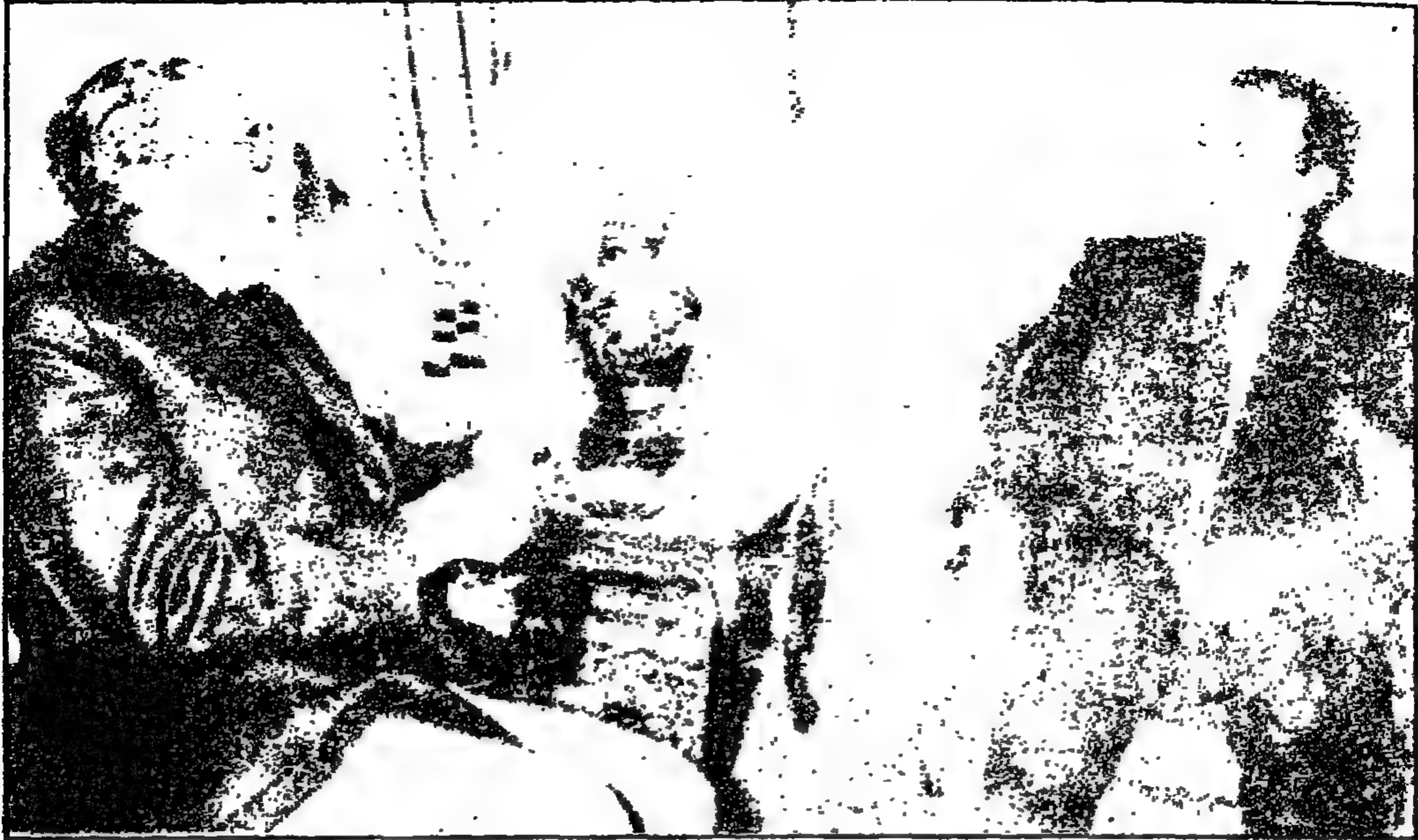
كان عبدالرحمن الشوقاوى متوهما أنه بكتابات عنى سوف يعزز ما اقترحه على السادات لكى أعين وزيرا للإسكان، وبالذات بعد أن صار مجمل مقالاتى عن قضايا الإسكان موضع اهتمام من الرأى العام. وفى هذا المناخ حاولت أن أجمع مقالاتى فى شكل كتاب، ولكن تركيبة وبناء المقال لجريدة يومية شكل.. وبناء كتاب متسلسل لقضية كبيرة أمر آخر، تمكنت فى النهاية من إنجاز مؤلفى الأول فى مجال الإسكان واخترت له عنوانا شعبيا مثيرا هو: «أريد مسكنا.. مشكلة لها حل»، وأصر عبدالرحمن الشوقاوى أن يجعل سعر الكتاب ٥٠ قرشا لكى ينتشر بين الكافة، وقد دهشت أن الكتاب الذى شرحت فيه رؤيتى للمشكلة والحل بأسلوب شعبى بسيط، تحول ليكون مرجعا علميا أكاديميا.. لقد جاء.. دون أن أخطط.. أول مؤلف بالعربية عن مشكلة الإسكان، وصارت له شعبية واسعة.



أسوق هذه المقدمة المتدفقة.. والتى تخرج عن سياق هذا الكتاب وموضوعه.. لأوضح كيف أنى وجدت نفسى.. دون تخطيط.. كاتباً ومؤلفاً لكتب عامة ولذلك، وعندما تفاقت أحداث الصدام بين المسلمين والأقباط (والتي رغبتا بذات الأسلوب المذهب والراقى أن نطلق عليها شفريا عبارة «الفتنة الطائفية»، فكرت فى أن أستفيد من المخزون الثقافى الذى تراكم لدى، ومن المذكرات التى كتبتها لعبد الناصر فى هذا الموضوع، وكنت قد سطرت بحثا بعنوان «موقع الأقباط من الساحة السياسية فى القرن العشرين.. ثم نجحت فى أن أنشره فى إحدى المجلات المهمة بشئون الوحدة العربية فى بيروت، ولكنه ظل محدود الانتشار فى مصر وكان ذلك عام ١٩٧٩.

ومع مطلع عام ١٩٨٠ كانت الأحداث تتوالى متدفقة، سيتعرف القارئ على نماذج منها فى سياق الجزء الأول من هذا الكتاب، فكان الإعلان عن مؤامرة إيرانية لحرق الكنائس مساء ليلة عيد الميلاد، أى فى ٦ يناير ١٩٨٠، وبعد عدة أشهر تعقدت الأمور فكان إعلان المجمع المقدس عن «عدم قبول التهانى فى عيد القيامة فى أبريل ١٩٨٠»، وكانت الذروة عندما ألقى الرئيس السادات خطابه السنوى لمناسبة ثورة التصحيح فى ١٤ مايو ١٩٨٠، فإذ به يهاجم قداسة البابا شنودة، ويشير إليه باسمه مجردا دون ألقاب، ثم يشير إلى مخطط طائفى بإنشاء تجمع أو دولة قبطية فى أسيوط، والعبارات بمثل هذه الجسره من فم رئيس الجمهورية، مثل هذه تعبر عن أن الأمر جلل وخطير، إذ كيف يتم تمزيق جسد مصر الموحدة منذ وقت الملك ميثاق عام ٢١٠٠ ق.م، أى منذ خمسة آلاف سنة، كان السادات يرتجل، ولكن قسما وجهه ونبرات صوته عبرت عن أنه مشحون بالغضب والخوف من المستقبل، مما دفعه لأن يصف نفسه بأوصاف لا تتفق مع حضارة وتاريخ مصر، حيث استخدم عدة مرات توصيف أنه «رئيس مسلم لدولة مسلمة».

إننى لم أحزن طوال حياتى مثلما حزننت نتيجة هذا الخطاب المملوء بالعبارات والمفاهيم التى لا تتفق مع تاريخ مصر، لقد صار عنا طويلا من خلال الحركة الوطنية من أواخر الثلاثينيات إلى منتصف الخمسينيات، حتى



لقاء خاص مع الرئيس مبارك بمنزله يوم ١ يناير ١٩٨٥
دار الحوار عن دور مجلس الشعب في حل مشكلة الاسكان . كنت وقتها رئيسا للجنة الاسكان بالبرلمان .

تحصل مصر على استقلالها ويديرها ويحكمها أهلها بأنفسهم، وإذ بنا بعد مضي ما لا يزيد على نصف قرن، يقوم حاكم مصر، المصري، بشق مصر.

لم يكن في مقدوري أن أفعل شيئا، فحزب التجمع محاصر وحزب الوفد قرر وقف نشاطه وتجميده لأن «لديمقراطية أنياب، حسبما أكد الرئيس» المؤمن، الذي تضخمت «ذاتيته»، خاصة بعدما أصبح رمزا تليفزيونيا عالميا بعد زيارته للقدس وخطابه في الكنيسة في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، جال بخاطري أن أعيد نشر الدراسة التي أشرت إليها في السابق عن أقباط القرن العشرين والتي نشرت في بيروت، ولكنها لم تعرف في القاهرة، وأضفت إليها عدة مقالات كنت قد نشرتها في جريدة «الجمهورية»، وأضفت إليها رؤيتي التي تشير لخطورة الموقف في بعنوان «نعم أقباط.. ولكن مصريون»، واتخذت من هذه العبارة عنوانا للكتاب وقد خرج إلى النور بالفعل وصار متاحا على «فرشة» المكتبات بوسط القاهرة، وكما قال لي وقتها الناشر الحاج مديبولي: «إن الكتاب يوزع يوميا وكأنه جريدة يومية أو مجلة أسبوعية، ما إن نضع على الفرشة «رصّة» حتى تختفى نهاية اليوم».



ومن معالم تلك الحقبة أي منذ منتصف السبعينيات أن صرنا نحن (ثلاث أسر مثقفة مصرية) على علاقات طيبة ومتأخين ومتحابين وكأننا أسرة واحدة، وهذه الأسر الثلاث هي: موسى صبري رئيس تحرير «الأخبار»، وزوجته انجيل رياض، وكانت صحفية ولكن بعد زواجها من موسى صبري أثرت العمل بعيدا عن الصحافة، ثم

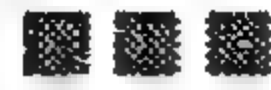
الكاتب المبدع يوسف إدريس وزوجته رجاء إدريس، وهى شخصية فذة لها قدرات تحليلية إبداعية فطرية، ثم تسمى الضعيف. ووقتها لم أكن أكثر من أستاذ هندسة. وزوجتى ايفلين رياض (وهى ليست شقيقة انجيل رياض ولكنه مجرد تشابه أسماء)، وكانت من نجوم مجلة «آخر ساعة» ولها إبداعاتها فى القصة القصيرة تحت عنوان «لقطة».

كنا نمضى أجازة رأس السنة سويا فى أسوان، وننتقل من فندق إلى آخر كل عام، ولكن أفضل هذه الأجازات كانت فى فندق «أمون»، وكان قصرا لأحد الأثرياء ثم أمم فتحول إلى فندق. ربما ثلاثة نجوم. وكنا الضيوف الرئيسيين به، وكانت متعة ما بعدها متعة، ومع تنالى السنوات والأجازات صيفا وشتاء تدعمت صداقاتنا بالرغم من اختلاف المشارب والتكوينات الشخصية والأيدىولوجية، ولكن جملة أفراد المجموعة كانوا على درجة عالية من الذكاء والمرح، واعتقد أن الفضل فى استمرار العلاقات الطيبة يعود إلى أن الزوجات فقد كن بمشابهة الأسمنت، الرابط لوحدات البناء، واعتذر لهذا التشبيه المتأثر به بحكم العمل لسنوات طويلة فى مجال الخرسانة.

وفى صيف عام ١٩٨٠ كنا سويا نحن الستة فى منطقة العمورة بالإسكندرية حيث نقضى الأمسيات فى حوار مفتوح يتحرك مع تدفق وانكسار الأمواج، ويمتد إلى بعيد مع أطلاله وامتداد النظر إلى اللانهاية عبر حدود مصر الشمالية والبحر المتوسط، وإذ بالحديث يتطرق إلى مؤلفى الأول فى مجال ثقافة الوحدة الوطنية وحول اختياري لعنوانه المثير «نعم أقباط.. ولكن مصريون»، فسكت موسى صبرى طويلا ثم انفجر يهاجمنى ووصل إلى لب الموضوع بأن السادات غاضب من صدور هذا الكتاب، وبالذات عنوان الكتاب الذى يحمل شبهة أنك ترد عليه. نفذ الكتاب ولم يعد متاحا فى وقت وجيز، وبعدها جاءتنى رغبات تطالب بإعادة طبعه، وكان ذلك عقب الإفراج فى نوفمبر ١٩٨١، ولكننى لم أستجب لهذه الرغبات، فقد استنقد الكتاب الغرض منه وعادت الأحوال تدريجيا إلى طبيعتها حسبما هى عادة المصريين، خصوصا أن بعض العبارات كانت قد صيغت بلهجة حادة تتفق مع الظروف وقتها، ولكنها فى حقبة الثمانينيات كان يمكن أن تثير الشجون، بل تؤدى إلى عكس ما هدفت إليه. ولكن بعد أن مر على نشر الكتاب ما يزيد على ١٦ عاما، وتغيرت الظروف كثيرا، وصار تاريخ الخلاف مع الرئيس السادات مجرد ذكرى نرجو ألا تتكرر أو تعود، كما ظهرت أجيال جديدة واختفت أخرى، لذلك رأيت من المناسب ولجرد التأكيد على أحداث تاريخية قد مضت، أن أعيد نشر الكتاب، وعلى القارئ وهو يقلب صفحات الكتاب أن يعرف أنه بالفعل كتاب تاريخ مضى وانتهى، ولذلك أثرت أن أعيد عنوانه إلى ما كان عليه بالدراسة المنشورة عام ١٩٧٩ «أقباط.. القرن العشرين» مع نفس الإطار الذى يبدأ بـ «الأقباط ومصطفى كامل»، وصولا إلى أوضاع الأقباط حاليا، ومرورا بحقبة سعد زغلول وجمال عبدالناصر والسادات وغيرها.

وهذا هو الجزء الأول من الكتاب،

لعل القراء يجدون فيه ذكرى وعظة..



استطرادا لما سبق أن ذكرت فيما يتعلق بمسيرتى مع كل من قضيتى الإسكان والوحدة الوطنية فى نهاية حقبة السبعينيات، أقول تأزمت علاقته مع رموز السلطة، فكانت أولا مع المهندس عثمان أحمد عثمان فيما يتعلق بقضية الإسكان وانتخابات نقابة المهندسين، فقد كنت قد أقمت تحافا من خلال علاقات شخصية وطيدة

«من الناحية اللغوية البحتة نقد الكتاب اى لم يعد متاحا، ولكن الخطأ الشائع هو كلمة نفذ

مع المهندس عبد الخالق الشناوى نقيب وشيخ المهندسين ووزير الري، ثم مع المهندس عبد العظيم أبو العطا فى جبهة لمواجهة عثمان، ثم كانت المواجهة الكبرى مع الرئيس السادات ووزارة الداخلية فيما يتعلق بإصرارى على الدعوة والتأصيل النظرى للوحدة الوطنية بهدف دعمها على أساس ثقافى وعقلانى ووجدانى يرتكز على أسس تاريخية عميقة، فكان طبيعياً أن تكون نهاية المطاف فى أن يدرج اسمى ضمن قوائم حركة الاعتقالات الكبرى التى تمت فى سبتمبر ١٩٨١، وكان أن خضت التجربة. تجربة الاعتقال. وتصادف أن كانت إقامتى فيما يسمى «سجن التجربة» بالمرج، وكانت بالفعل أول تجربة مع الاعتقال فى هذا الشأن، وظلت فى الاعتقال ومرت أحداث قلما تتكرر فى التاريخ إلى أن كان خروجى من المعتقل فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١، فى ظروف نادرة، إذ انتقلت وزارة الداخلية ٢٠ معتقلاً جُمِعُوا من سجون القاهرة، لكنى يقابلوا الرئيس مبارك وقت أن كان مكتبه فى أحد القصور بجوار مسكنه الحالى بمنطقة روكسى بمصر الجديدة، فى ظروف سيتعرف القارئ على تفاصيلها فى الجزء الثانى من هذا الكتاب، كانت لمسة إنسانية بينى وبين الرئيس، ظلت تنمو إلى أن اختارنى لأكون رئيساً للجنة الإسكان بمجلس الشعب فى يونية ١٩٨٤، فانغمست فى أمور هذه اللجنة وأصدرت تباعاً ما أسميته «أوراق عمل تهدف لتخفيف حدة أزمة الإسكان»، ولكن وقف دون ذلك الصراعات مع أعضاء المجلس وبالذات المنتخبين للحزب الوطنى، فضلاً عن الخلاف البين فى وجهات النظر حول صدور مشروع قانون «لحماية الثروة العقارية»، والذي لو صدر عام ١٩٨٦ لكان خطوة فى الاتجاه الصحيح. وزاد الأمر استفزازاً أن المستشار القانونى لرئيس مجلس الشعب. كان للأسف أستاذ قانون كبير. رفض مشروع القانون، مما جعلنى أتعجل واستقلت من رئاسة لجنة الإسكان، بل ومن اللجنة برمتها، فأثرت أن أنضم إلى لجنة شئون العلاقات الخارجية حيث تعرفت عن قرب على د. عصمت عبد المجيد والعديد من رجالات الدبلوماسية المصرية بمن فيهم السفير طه الفرنوانى، ثم السفير عمرو موسى، الذى صار الآن من ألع وزراء مصر، وله بصمة وطنية فى السياسة الخارجية.

أياً ما يكن من أمر، فقد تضافرت قوى كثيرة لكنى تولى الرئيس مبارك ضدى بدعوى أننى قدمت استقالة من منصب رفيع المستوى وكأنه أمر غير مسموح به، فى حين أن الاستقالة أحد حقوق الإنسان التى تعبر عن عدم الرضا وبالذات عندما لا تكون هناك وسيلة أخرى، ولذا لم يكن مسموحاً لى بالتعيين فى مجلس الشعب مرة أخرى، ولكن هذا الأمر لم يبرد عزيمتى فى العمل الوطنى، بل زادنى إصراراً على النضال بفهم جديد، بوايقتى بعدم أهمية عضوية مجلس الشعب، خصوصاً بعد رحيل د. رفعت المحجوب، وقد لمست خلال خبرتى كنائب رئيس لجنة مراقبة الانتخابات عام ١٩٩٥، حقيقة ما جرى من تجاوزات أفقدت المجلس مصداقيته وجعلت صوته خافتاً غير مسموع وكأنه مسرح يعمل لحساب الحكومة. كما أيقنت أن الأحزاب السياسية هى الأخرى من باب الديكور لأن تداول السلطة قد بات بالفعل أمراً غير متاح لا مجتمعياً ولا سياسياً، لذلك أثرت أن أكون شخصية عامة مستقلة، وقاومت إغراء أن أكون نائباً للرئيس حزب التجمع أو أن أكون سكرتيراً عاماً لحزب الوفد، وفضلت على كل ذلك الإسهام بالقلم ونشر الوعى، ولذلك كثيراً عندما أفكر فى النقاط الفصيلية فى الحياة فأجد أن أولها عندما تركت الوظيفة الهندسية المرموقة فى إنجلترا وعدت لمصر عام ١٩٥٤، ثم عندما استقلت من رئاسة لجنة الإسكان فتحررت من المناصب على أنواعها، ثم عندما اعتذرت عن مواقع متقدمة فى الأحزاب الرئيسية التى كان من الممكن أن أنضم إليها.



كانت محطتي التالية في عالم الكتابة لأجمع ما تبقى في الذاكرة، وقد سجلت مذكراتي خلال فترة الاعتقال من ٢ سبتمبر إلى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١، فعلى رغم أنها حقبة قصيرة من الزمن ولكنها كانت غنية بالأحداث، وهو ما سيعرفه القارئ في الجزء الثاني وبعد أن انتهيت من كتابتها، لم أجد عنواناً مناسباً للكتاب، فاستشرت صديقي الموهوب يوسف إدريس الذي اختار لي عبارة «ذكريات سبتيمرية»، وهو ما كان!

وكان سعر الكتاب زهيدا (جنيهاً للنسخة)، ومرة أخرى «نقد» الكتاب بسرعة وكانت هناك رغبة من كثيرين في أن أعيد طبعه مرة أخرى، ولكن تدافع الأحداث والانشغال بالمسائل العامة حيث المشاركة في صياغة الواقع أقوى من الرغبة في تسجيله، إلى أن جاءت فكرة إعادة نشر «أقباط القرن العشرين»، فوجدت الأمر مناسباً لأن أضع بين دفتي هذا الكتاب، أو مجموعة الكتب على ما يرى القارئ. وفي الجزء الثاني منه، كتابي «ذكريات سبتمبر، مرة أخرى»، ولكنني أثرت أن يكون العنوان أكثر وضوحاً وشفافية ومعبراً عن محتوياته، فجاء العنوان «ساسة ورهبان وراء القضبان».

ولأن هذا الجزء هو أكبر الأجزاء فلقد أثرت أن يكون هو عنوان الكتاب كله.



وخلال هذه الرحلة الطويلة من منتصف السبعينيات حتى منتصف التسعينيات تدفقت مياه كثيرة في أنهار السياسة المصرية والعربية والعالية بشكل غير مسبوق في التاريخ، ربما كان أبرزها هو ازدياد قوة الجماعات الإسلامية، حتى أصبح يقال بأن الإسلام المصري في طريقه ليتحول إلى إسلام بدوي، فتغير المناخ الثقافي للوحدة الوطنية والذي ساد مصر لنحو نصف قرن ربما من منتصف العشرينيات إلى منتصف السبعينيات (١٩٢٣م، ١٩٧٢م)، فصرنا في حاجة إلى فكر واجتهاد يناسب العصر.

ثم كان أن تفكك العرب عقب كامب ديفيد ١٩٧٩، ثم زاد الانقسام بعد غزو العراق للكويت وما تبعه من حرب الخليج ١٩٩٠، وعلى المستوى العالمي تفكك الاتحاد السوفيتي ورافقه ضغوط للأفكار الاشتراكية وسيادة قيم السوق والاقتصاد الحر، وانتهى كل ذلك إلى أن أصبحت أمريكا هي القطب الأكبر والأساسي الذي يحرك الأحداث، وفي ظل هذا المناخ ظهرت أفكار ونظريات كثيرة نشأت ونمت في أمريكا بشعارات مختلفة، طرح أحدها مقولة «نهاية التاريخ». وآخر «نهاية الأيديولوجيا»، وهكذا حتى قيل من باب المحاكاة «نهاية الفلسفة»، ثم كانت الذروة في دراسة قام بها أستاذ فقيه في التنظير السياسي هو صموئيل هانتجتون الذي طرح نظرية «صراع الحضارات»، وفيها مقولة «احتمال المواجهة بين الغرب والإسلام»، وكيف حلت محل العدوان بين الغرب والشيوعية، وبالفعل ازدادت الصراعات الدينية والعرقية والمذهبية في مواقع مختلفة من العالم فكان حتماً أن تتأثر مصر بكل ذلك.

في هذا الإطار حاولت أن أبلور مساهمات فكرية كثيرة لدعم الوحدة الوطنية في مصر، وقدمت بحوثاً وأوراقاً في مؤتمرات خارجية من بينها «كتابي الأعمدة السبعة للشخصية المصرية»، ثم كراسة استراتيجية صدرت عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام بعنوان «صراع الحضارات والبديل الإنساني» صدرت في يونيو ١٩٩٥، ولكنني لم أقنع بكل ذلك، وأخيراً قمت بصياغة فكرة أو دراسة كتبها في «مارينا» في صيف عام ١٩٩٦، بعنوان «التلقيح الثقافي بين الأديان والأيديولوجيات».

وربما كانت صياغة هذه الدراسة هي الدافع الأول لنشر هذا الكتاب كله، فالبحت ذاته صغير الحجم لا يكفي أن

يتحول إلى كتاب، وقد نشر ملخصه بالفعل في مقالين يومى ٨ و ١٠ ديسمبر ١٩٩٦ بجريدة «الحياة» اللندنية واسعة الانتشار في المجال الفكرى والثقافى.

وهكذا كان هذا البحث «المشأغب» والمتعمق صغير الحجم هو البلورة أو الخيط الذى تجمع حوله مكونات الكتاب، واستكمالا للفائدة والمعرفة للأجيال الشابة ضمنت الجزء الأول «أقباط القرن العشرين: ثم الجزء الثانى «ساسة ورهبان وراء القضبان»، لأن المهتمين بقضية «الوئام الوطنى» أى «قبول الآخر» هم المعنيون فكريا وثقافيا واستمرار المودة والمعايشة بين المسلمين والأقباط فى مصر ويمثلون تيارا فكريا واحدا هو النهر العظيم لمصر، بصرف النظر عن الجذور الدينية المكتسبة بحكم المولد والتي لا فضل لأحد فى اكتسابها.

إننى أمل أن يأخذ الجزء الثالث من الكتاب حظه من المناقشة والتعليق والتقد، والاختلاف والإضافة، لعله يتطور ليكون «نظرية ورؤية: مغايرة، وربما فى مواجهة نهج» صراع الحضارات، الأمريكى، فنسبهم فى دعم الوحدة الوطنية داخليا وخارجيا فى ذات الوقت نفتح حوارا بين الكتاب والمفكرين العرب، فربما تصل الرسالة إلى محبى المعاشة والسلام وقبول الآخر فى كل أنحاء العالم فى عصر العولمة والكوكبية، لأن درس التاريخ هو أن ينتصر الخير على الشر والمحبة على الكراهية وقبول الآخر على رفض وإنكار الآخر. وليس كثيرا على مصر العظيمة أن تلعب دورا فى مثل هذه الدروس.



لقد حدث أثناء تجهيزى لجمل هذا الكتاب أن استعنت بأحد الصحفيين المقربين إلى أفكارنا وجدانا، ومنذ أن خضت المعركة الانتخابية لمجلس الشعب فى منطقة شبرا فى صيف عام ١٩٨٤، وهو الأستاذ مصباح قطب الصحفى والكاتب اليسارى الذى يعمل منذ سنوات بجريدة «الأهالى»، وقد نصحتنى بأن أضف فى جزء رابع بعض المقالات التى كتبتها مؤخرا وفى إطار ذات الموضوع الكلى للكتاب. كما اقترح أن أنشر مذكرة كنت قد كتبتها وقدمتها مع أخى الأكبر الأستاذ أمين فخري عبدالنور «للسيد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل فى أبريل عام ١٩٩٦، وهى المذكرة التى أثرتنا أن نتقدم بها كمواطنين مصريين وليس بأية صفة غير ذلك حتى نتجنب الوقوع فى المحذور مع السلطات على مختلف أنواعها... تقدمت بها ولدى إحساس عميق - ليس له سند واقعى - بأننا سنشهد قبل عام ٢٠٠٠ التخلص من عار ما يسمى «الخط الهميوتى». وأمل أن يتحقق ما أحسست به وأن يلعب هذا الكتاب دورا فى تقريب المأمول.

أخى القارئ العزيز...

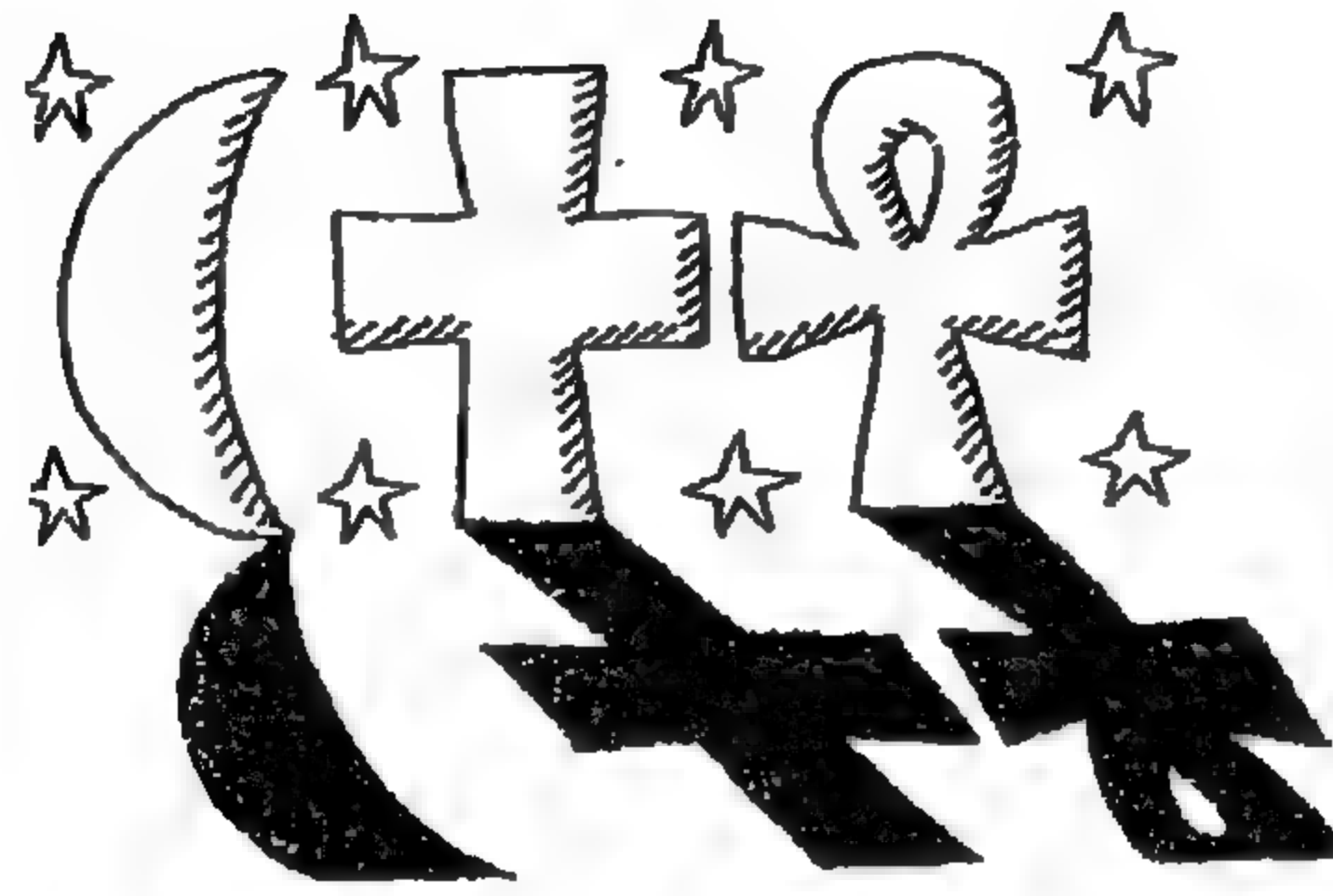
هذه هى مقدمة من نوع خاص وجديد، عرضت فيها قصتى مع هذا الكتاب، فإذا بها تضم مزيجاً من ذكريات وتواريخ وفكر وفلسفة، لعلك -أيها القارئ الكريم- تجد فيه معرفة ومتعة تولد لديك حماساً لأن تستمر فى قراءته

هو الابن الأكبر ل أحد قيادات حزب الوفد منذ انشاءه وهو فخري بك عبدالنور وقد توفي وهو يلقي خطابا من مجلس النواب عام ١٩٤٢، وقد وضع امين بك عبدالنور تحت الحراسة ايان فترة الرئيس عبدالناصر، ولكن وطنية و اخلاصه لم تهتز وظل وطنيا خالصا ويناهاز عمره ٨٦ عاما ويتمتع بناكره خرافيه تحفظ كل تواريخ الحركة الوطنية المصرية وله عندي معزة خاصة.

والتواصل معه، وعندئذ تعمل معالآن تستمر مصر- كما كانت لقرون- وطننا موحدًا كالصخر يقدم نموذجًا
للتعددية والمعايشة الدينية والاجتماعية مما يخلق الأرضية الثقافية للتعددية السياسية وصولاً إلى تداول
السلطة.

د. ميلاد حنا

القاهرة-أول يناير ١٩٩٧



الفصل الأول

أقباط القرن العشرين

بين السياسة والسجون
من هم أقباط مصر؟

عندهما كنت وكيلا لنقابة المهندسين المصريين في أوائل السبعينيات، أقي مجلس النقابة تمويل مشروع تعاوني لإنشاء مدافن لأعضاء النقابة المصلحين في صعتراء مدينة نصر على مقابر في القاهرة. وبعد مدة تقدم لييف من أعضاء النقابة المسيحيين بطلب أن يقوم المجلس بتقديم نفوس الخدمة لهم أي إنشاء مدافن للمهندسين المسيحيين.

ووجدت النقيب وأعضاء المجلس يتم بجهون بالنظر إلى كمائن كانوا يستجدون بنى للوصول إلى وسيلة ناعمة لتفريج من هذا الطلب فخطر لي أن أفجر قضية طالما كانت محبوسة في وجداني فتلفت: لماذا هذه التفرقة - مدافن للمهندسين المسيحيين في جهة و مدافن أخرى للمهندسين المسلمين في موقع آخر، لماذا لا تمسح أرغى المشروع الأول لاستخدامات المهندسين جميعاً قباطا ومسلمين؟

وبسرعة شديدة انتشرت بين أعضاء المجلس وجهات كمالو كنت القبط حجرا في مياه ساكنه وانقسم الأعضاء بين مؤيد ومعارض، لكن ما أدهشني هو أن الاعتراضات المذهبية والمذاهب لم تكن قاصرة على المسلمين بل اعترض المسيحيون أيضاً وقاروا فكرة أن يدفنوا بجوار إخوانهم المسلمين وقدم المعارضون من الجانبين أسانيد السكن والعمل والحياة، لقد عادت النقابة في إنشاء أشهر أحياء الجيزة والذي يعرف الآن بمدينة المهندسين حيث يتوالتا متلاصقة، وفي العمل نجح حول منضدة واحدة للمشاورة والنقاش الهندسي والعلمي، وفي نادي المهندسين يلعب أولادنا دون تفرقة.. عاداتنا وقيمنا واحدة فإذا كنا هكذا متداخلين في الحياة الدنيا فما هي الاعتراضات لكي لا نتجاوز عند الممات..!

ومع جهات الاعتراض الظاهرة والخفية من الجانبين أيقنت أن تمنياتي قد طرحت على بساط البحث - مسابقة عن أوائها - بما أتصوره قرن من الزمان ومن ثم أدركت كذلك أنه رغم كل مظاهر الوحدة والألفة بين الأقباط والمسلمين في مصر إلا أن هناك خلالة رقيقة تعزل بينهما يمكن أن تتحول في أوقات الأزمات إلى صراع ضار أو خفي، ومن المثل كمداً، هذه التروية في أوقات الأزمات خفاء تبدي وكأنيما غطاء فاني الف من الجمر قد لا تراها ولكنها موجودة على أية حال.. هذه واقعة.

أما الواقعة الأخرى فتكاد تكون قصة معادة تتكرر كل يوم دون أن تسجل على ورق.. صديق مصري قبطي على جانب من الشراء، عمل لفترة طويلة وكيلا لوزارة مهمة، جاءني يأخذ مشورتي لأن ابنة المهندس الشاب قد وقع في غرام زميلة له على جانب كبير من الجمال والثراء معا، والشابان يرغبان في الزواج ويهددان ويصران، وتساءلت ما المانع.. قال: ألم أقل لك إنها ابنة الموسيقار المعروف م.م.ع، قلت هو رجل مرموق ولا بد أن ابنته شابة ممتازة فصرخ: وكيف يتزوج ابني القبطي من زميلته المسلمة وشرح لي كيف أن قوانين الأحوال الشخصية تلزم الشاب تغيير دينه في هذه الحالة.. وأن ذلك سيكون عملا يشين العائلة ويمس سمعتها ويعطل زواج بناتها، والعجيب في الأمر هو أن الأسرتين في اندماج وتناسل، وربما في تطابق حضاري وفكري إذ هم جميعا متأثرون بمظاهر الحضارة الغربية ممثلة في حرية الاختلاط وحفلات الرقص وكافة العلاقات الاجتماعية والثقافية فضلا عن تقارب المستوى الاقتصادي.. ولكن الصداقة والتداخل والتقارب شيء والدخول في علاقات زواج ومصاهرة شيء آخر.

وفرضت التقاليد أن يفرق بين قلبى الشابة والشاب، وبسرعة سعى كل من الأسرتين إلى زواج الطرفين زواجا تقليديا ممن يحمل دين مماثل حتى وإن اختلفا فكريا وحضاريا وأيقنت عندئذ أن موضوع العلاقة بين المسلمين

والأقباط قد يحتاج إلى إلقاء بعض الضوء عليه ومن ثم عكفت على تمحيص وبحث أوراق القضية لعلنا قادرون من التاريخ والماضى على استقراء ما قد يحدث فى المستقبل.

كلمة "أقباط" ومفردتها "قبط" هي تطوير متدرج عبر قرون للفظ مصرى فرعونى هو "هاكا بتاح" وهو ما كانت تعرف به مصر قديما، والكلمة مكونة من مقطعين تعنى الأولى "المعبد" والأرض أو المكان ويعنى المقطع الثانى "الروح" أو الإله "بتاح".

وظل المصريون القدماء ينطقونها هكذا إلى أن جاء الإغريق بما يتناسب مع الحروف اليونانية ثم أضافوا إليها ما يناسب قواعد اللغة الجديدة فتحوّرت الكلمة وأصبحت مصر تعرف باللغة اليونانية بلفظ "اهيكتوس" وهى الكلمة التى اشتق منها لفظ "إيجبت" EGYPT وهو اسم مصر فى كل اللغات اللاتينية والأوربية. مع انتشار اللغة العربية تحوّرت الجيم إلى قاف فأصبحت "أيقبط" ثم بسطت فصارت "قبط" والتى ورد ذكرها فى كتب التراث والأثر، ثم أدخلت تحت مظرة القواعد اللغوية فجمعت "أقباط".

وأقباط مصر الآن هم من احتفظوا بعقيدتهم المسيحية وتمسكوا بها منذ القرن الأول الميلادى حيث كانت مصر من أوائل البلاد التى بشرت بالمسيحية فقد وجدت الديانة الجديدة قبولا عاما من المصريين القدماء إذ كانوا مؤمنين بشالوث طيبة الفرعونى "أوزيريس وإيزيس وحورس" فقبلوا فى سر التثليث المسيحى ثم مزج المصريون العقيدة الجديدة. مع التراث القديم فتبلورت تعاليم المسيحية فى نسق لاهوتى متكامل وصارت جامعة الإسكندرية مصدر الفكر المسيحى ومكان الحوار العقائدى إلى أن كان مجمع خلقيدونه عام ٤٥٠ ميلادية، فأصرت مصر على أن للمسيح طبيعة مشيئة واحدة وإزاء هذا التمسك سمت نفسها بالأرثوذكسية أى المستقيمة الرأى الثابت دون تغيير، وظلت حاملة هذا التوصيف "الأرثوذكسى" حتى الآن وهو المذهب الذى ينتمى إليه بالفعل الغالبية العظمى من أقباط مصر.

ولذلك فإن القبطى يعرف أن كنيسته التى ينتمى إليها من أقدم التجمعات المسيحية فى العالم إن لم تكن أقدمها بالفعل وتقف على نفس المستوى التاريخى مع كنيسة روما حيث البابا الكاثولى كى وهو رأس أكبر تجمع دينى فى العالم.

ويعرف كل قبطى أيضا أن فكرة التبتل ونذر النفس فيما يعرف بالرهبة والديرية هى فى الأساس فكرة مصرية بدأها مجموعة متوحدون مصريون ولعل أشهرهم هوراهب قبطى يدعى الأنبا أنطونيوس؛ إذ هو الذى وضع القوانين الأولى للرهبة فى القرن الثالث ومنها انتشرت وتطورت إلى كافة أنحاء العالم حتى صارت أسماء الرهبان الأوائل الأقباط منتشرة فى العالم المسيحى كله وصار اسم أنطونيوس منتشرا فى كافة أنحاء أوروبا وأمريكا.

ولا يعود تاريخ اضطهاد المسيحيين فى مصر إلى عهود العثمانيين وإنما يمتد عبر التاريخ إلى القرون الأولى ابتداء من حملات الاضطهاد التى شنتها الإمبراطورية الرومانية الوثنية والتى اعتبرت هذه الديانة الجديدة كما لو كانت حركة ثورية لتحرير العبيد، فقاومها نبيرون وبلغت ذروتها أيام دقلديانوس والذى حضر إلى مصر على رأس حملة للتنكيل بمسيحيى مصر باعتبارهم "رأس الحية" لهذه الثورة التى استهوت الملايين فصارت المذابح والاستشهاد عملا عاديا فاتخذ الأقباط من تاريخ ولاية هذا الإمبراطور فى ٢٩ أغسطس عام ٢٨٤م بداية لتقويمهم والذى أطلقوا عليه "تقويم الشهداء" ولكنهم ربطوا هذا التقويم بالشهور المصرية الفرعونية القديمة: توب - باب - هاتور - كيهك... وكل أشهرها ثلاثون يوما ثم يأتى شهر قصير يعرف بأيام النسي وهو إما خمسة

أيام في السنة البسيطة أو ستة أيام في السنة الكبيسة لتكون سنة الشمسية أي ٢٦٥ أو ٢٦٦ يوماً كما هو معروف، وهذا التقويم قد نقل فيما بعد عن طريق أقباط مصر إلى أثيوبيا والتي ظلت جزءاً من الكنيسة في مصر حتى عام ١٩٥١.

ولا يزال الأقباط مستخدمين اللغة القبطية في صلواتهم بالكنائس حتى الآن في بعض الصلوات ويوجد بعض المتطرفين الذين ينادون بإحياء هذه اللغة واستخدامها بين الأقباط ولكن هذه الدعوة لم تجد قبولا واقتصر استخدامها على الطقوس الدينية والدراسات في المعهد العالي للدراسات القبطية والكليات اللاهوتية. تمسك الأقباط بدينهم ليس تراثاً وتاريخاً قد تجمد وانتهى، فهذه الطقوس والقداست والأعياد والصلوات مازالت مستمرة ومتواجدة وحية بل ومتجددة أكثر من أي وقت مضى، فالأديرة في عمق الصحراوات ليست آثاراً للماضي بل هي حية ومليئة بالرهبان وبل لعلها نشطت في السنوات العشرين الأخيرة فبعد أن كان المتحمسون للانخراط في سلك الرهبنة قلة غير متعلمة حتى الأربعينيات من هذا القرن، إذبحركة مدارس الأحد التي بدأت بين الشباب في أوائل الثلاثينيات تقنع بعض المثقفين من خريجي الجامعة بأن يتركوا وظائفهم وعائلاتهم وكل أمور هذا العالم الفاني لكي يندروا أنفسهم لخدمة الرب والكنيسة، وعاشوا بالفعل حياة التقشف في الأديرة كرهبان إلى أن اختير بعضهم في مواقع قيادية بأن أصبحوا أساقفة وصار منهم أول بطريرك وقد حصل في الأصل على ليسانس من كلية الآداب جامعة القاهرة وهو الأنبا شنودة الثالث (بابا وبطيريك الكنيسة) وكان يعمل قبل الرهبنة مدرس اللغة العربية والفلسفة والتاريخ في التعليم الثانوي حتى أوائل الخمسينيات باسم "نظير جيد"، ومنهم الأنبا صموئيل وقد صار "أسقف الخدمات" وبمثابة وزير خارجية الكنيسة" وكان محامياً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها سافر كراهب لدراسة الماجستير في أمريكا، وكذلك الأنبا أغريغوريوس "أسقف البحث العلمي ومن خيرة علماء اللاهوت" وكان دارساً للفلسفة وحصل على الدكتوراه من جامعة مانشستر في إنجلترا باسم "وهيب عطا الله" وقد صار الآن من الشخصيات المرموقة على الساحة الدولية في عالم المسيحية والكنائس والدراسات اللاهوتية.

خواص أثروبولوجية واجتماعية:

لا توجد إحصاءات دقيقة متداولة توضح بالأرقام التركيب الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي للأقباط، ولكن المتابع لحركة المجتمع المصري ككل لا يستطيع أن يحدد خواصاً يعينها يختلف فيها القبطي المصري عن المسلم المصري، فكل منهما يحمل نفس الشكل والمظهر والعادات واللغة والتكوين النفسي، ويحمل الأقباط - كجزء أصيل من التركيب الوطني - كل الخصائص والسمات الحضارية للشعب المصري، فهم يتسمون بالطيبة والبساطة والبعد عن العنف وتحمل الصعاب بصبر حميد، ولعل القسوة مع النفس والتي اكتسبها الأقباط من تقاليد الرهبنة والزهد ثم من الصيامات الطويلة المضنية والتي تتجاوز مائتين يوم كل عام وتقاليد الأسرة

توفي الأنبا صموئيل متأثراً بجراحه فقد أصيب ضمن من أصيب في حادث اغتيال السادات ٨١ وقد أشرنا إلى ذلك خلال الجزء الثاني من هذا الكتاب

المتكاتف، لحل كل ذلك هو الذي أكسبهم هذه الطاقة الضخمة من التحمل والأناة وضيظ النفس والصبر على الضيم بروح راضية مستبشرة، وأعتقد أن هذه الصفات قد أخذت طابعا قوميا وانتشرت بين أبناء مصر مسلميها وأقباطها على السواء.

* وينتشر الأقباط في مصر انتشار الماء والهواء، فهم متواجدون جنباً إلى جنب مع أشقائهم المسلمين في كل مكان وموقع. في المدينة كما في أعماق الريف - وإن كان وجودهم في المدن أكثر وفي الوجه القبلي كما في الوجه البحري وإن كان تركيزهم في بعض محافظات الوجه القبلي كالمنيا وأسيوط أكثر وضوحاً... ويتعلمون في كافة أنواع التعليم والثقافة فمنهم كثيرون قد حصلوا على الدكتوراه كما أن منهم الأُمى - وإن كانت نسبة الأمية بينهم أقل كثيراً من المعدل العام لتركيزهم على العلم والتعليم فالأُسَر القبطية تقتصد ويضحي الأبوان كثيراً من أجل تعليم الأولاد ويوجد بينهم الثري والإقطاعي والرأسمالي كما يوجد منهم الفقير المعدم - وإن كان المستعمر الاقتصادي أكثر ارتفاعاً بشكل عام، رغم أنهم لا يحتلون مواقع القمم الاقتصادية*، ولذلك فهم يمثلون ثقباً واضحاً في الطبقة المتوسطة وبين المثقفين ينفوق ثقلهم العددي ومن ثم فإن تواجدهم وأثرهم ملموس وواضح فيما يسمى البرجوازية الوطنية والمثقفين والمهنيين ومن ثم أهميتهم ووزنهم السياسي والاجتماعي. وهو أمر ربما نتناوله في الجزء الثالث والرابع في هذا الكتاب.

* منهم العامل والفلاح والحر في وإن كانوا عبر التاريخ يصلون إلى إتقان حرف بعينها أكثر من حرف أخرى فتحسب سنوات ليست بالبعيدة كانوا أغلبية في حرف مثل صياغة الذهب والفضة وأعمال الصياغة وتولى الحسبات والأموال فضلاً عن التجارة والصباغة والبناء.

* منهم بعض رجال الأعمال في عالم التجارة وكذلك في سائر تخصصات المهنيين وإن كانوا يصلون إلى النشاط في أعمال التجارة في أحجامها المتوسطة والصغيرة في المدن والريف أما في ميدان المهن المختلفة ربما كانوا أكثر ميلاً إلى مجال الطب والصيدلة وربما الهندسة لأنهم كأقلية يتجهون إلى إتقان الحرف والمهنة والمجالات التي يوجد فيها الاستقلال الاقتصادي في العمل الخاص ولعل منشأ ذلك هو عدم ثقتهم في إمكانية الترقى إلى أعلى الوظائف في الحكومة فيؤثرون العمل الحر أو الفردي حيث مصيرهم بأيديهم ومن هنا كان الرأي الذي ينادي بأن فئات كثيرة منهم لا تميل إلى الفكرة الاشتراكية وإن كان هناك رأي مقابل يدعوا بأنهم كأقلية لا بد أن يكونوا من أنصار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وهو أمر سنطرحه فيما بعد عند فحص علاقة الأقباط باليسار.

* منهم موظفو الحكومة في كافة الدرجات وعلى طول السلم الوظيفي. فمنهم موظفو المحفوظات أي الأرشيف في قاع السلم، ومنهم وكلاء الوزراء والقيادات في كل المواقع، وإن كانوا يشكون من أن نسبة من يحصل منهم على الوظائف العليا لا تتناسب مع جملة عددهم في وظائف الدولة. ولعل هذا الإحساس هو الذي أدى إلى هجرة عشرات الألوف منهم إلى الخارج وبالذات إلى الولايات المتحدة وكندا وإلى استراليا حتى تكونت منهم جاليات

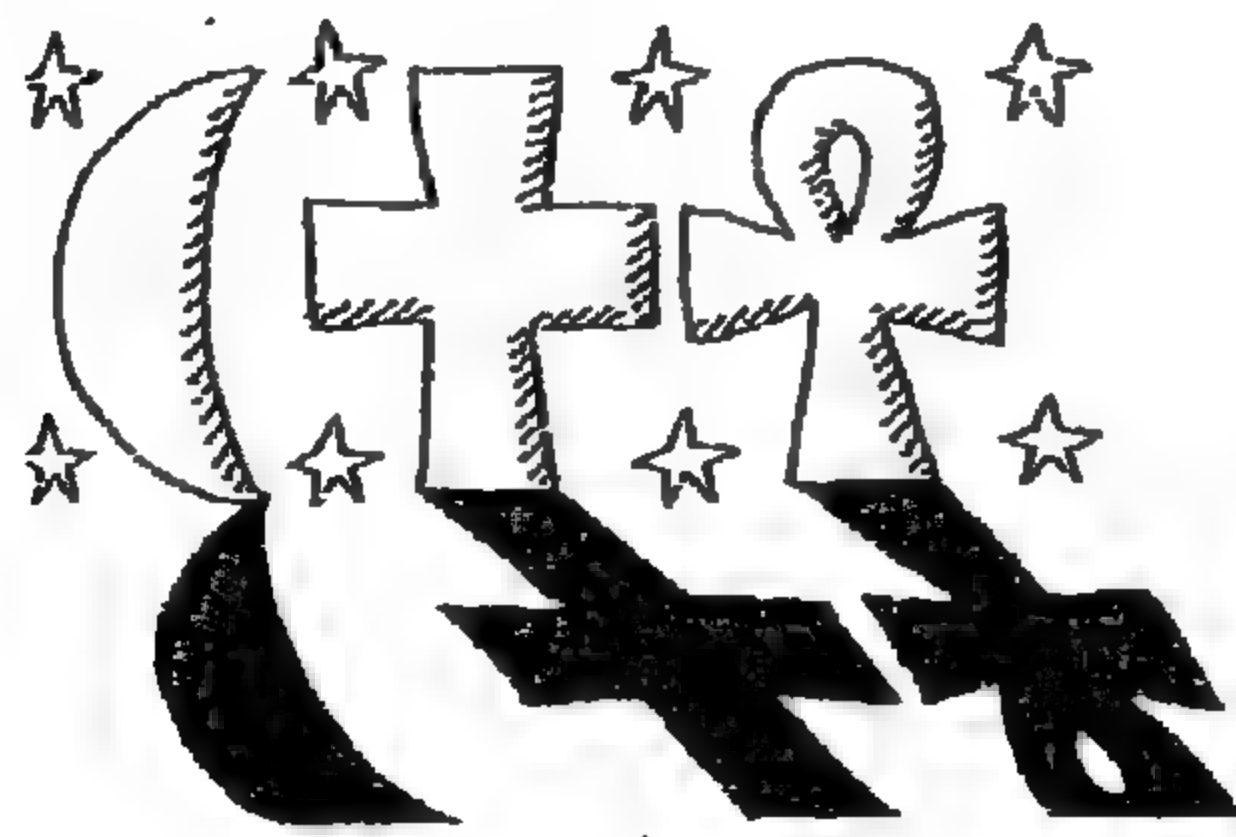
تغيرت هذه الصورة كثيراً منذ كتابة الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٨٠ - وقد نشرت مجلة روز اليوسف تحقيقات عن ثروات الأقباط في مصر في صيف ٩٦ وقمت بالتعليق عليه والتعليق منشور هنا
«زادت الحالة سوءاً في بحر ١٥ سنة الماضية، فقد صار وجودهم نادراً في وظائف الدولة العليا ولكنهم لا يشكون لأنهم الملاك الثقافي العام وهو أمر سنعود إليه في الجزء الثالث

مصرية قوية في أقطار كثيرة غالبيتها من الأقباط ولذلك أثره الاجتماعي والسياسي.

* منهم الخير والشرير وإن كان إحساسهم كأقلية متميزة يدعوهم إلى البعد عن مصدر المتاعب ولذلك فنسبتهم في الجريمة والانحراف أقل بشكل واضح، فقد تعلموا من الجدود بأن السلطان من لا يعرف السلطان وأن من يمشي دوغري يحتار عدوه فيه وكافة الأمثال الشعبية التي ترسخت في وجدان المصريين عموماً والأقباط خصوصاً.

* لديهم مشاكل الأحوال الشخصية في العلاقات المتشابكة والمعقدة داخل الأسرة، أي ما يمكن أن ينشأ من خلافات بين الزوج والزوجة كأي شعب في العالم، ولكن التزامهم بالتراث المسيحي فيما يتعلق بالزوجة الواحدة وتحريم الطلاق (إلا في ظروف نادرة) الأسرة الاستقرار فيتصمسك الرجل بزوجه مدى العمر وتتفانى الزوجة في تنمية اقتصاديات الأسرة والمحافظة على أولادها والسهر بجوارهم في مراحل التعليم المختلفة ولذلك فإن معدلات الإنجاب أقل واشتهر عندهم البعد عن البذخ وربما كانت هناك نوادر ونكات على البخل أو الشح وبالذات لأهالي محافظة أسيوط وأصبح وضع الأسايطه أي أهالي أسيوط يناظر مكانة الاسكتلنديين في بريطانيا من هذه الناحية.

خلاصة القول، إذن هو أن الأقباط نسيج متداخل وجزء أصيل وأساسي من شعب مصر حتى أن بعضهم يستفز عندما تناقش مشكلتهم باعتبارهم أقلية* ويصعب الإشارة إليهم كطائفة، ولذا فقد ابتكر الوفد مصطلح "وحدة عنصرى الأمة" ويؤكد كل ذلك أن ليس للأقباط خواص انشروبولوجية تحدد ملامحهم الجسدية والفيزيائية، ولا يمكن النظر إليهم على أنهم تجمع في موقع جغرافي بذاته مثل الأكراد في العراق أو الأرمن في تركيا أو التركستان في إيران، فهم متواجدون في كل قرية ومدينة وتجمع. ولاهم فنة قد اقتصرت على مهنة معينة كمجال التجارة والإعلام مثل اليهود في أمريكا ومن ثم فإنهم بالفعل أقلية من نوع خاص* لا يمكن أن توضح مشكلتهم في ذات السلة مع أقليات أخرى مثل الأرمن في تركيا أو النبوذين في الهند أو الزنوج في جنوب أفريقيا، فالأقباط متواجدون في كل مجال دون استثناء وفي كل موقع دون تمييز وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية.



سجلت هذه العبارة في الطبعة الأولى عام ١٩٨٠ كما لو كنت اتنبأ بما حدث بالفعل عام ١٩٩٤ عندما دعا مركز ابن خلدون للدراسات الانسانية لعقد مؤتمر يفحص مشاكل الأقباط باعتبارهم أقلية قنار الرأي العام كله.
* في كتابي مصر لكل المصريين الذي صدر عام ١٩٩٢ سجلت رؤيتي في أحد فصوله بعنوان الأقباط أقلية من نوع خاص

أقباط القرن العشرين

إن استشفاف المستقبل يحتاج للتعرف على موقع أقباط مصر في المراحل المختلفة عبر العشرين والتي يمكن بلورتها في مراحل أساسية ثلاث يمكن التعرف عليها من خلال زعماء .
ورموز كل مرحلة على النحو التالي:

- ١ - مصطفى كامل كمؤسس للحزب الوطني مع مطلع هذا القرن، وكانت علاقته بالأقباط علاقة تصادم.
- ٢ - سعد زغلول كقائد للثورة الوطنية عام ١٩١٩ وقد تمكن من خلال حزب الوفد أن يشد معه الأقباط ويعتبر عهده بمثابة شهر العسل للوحدة والوفاق الوطني.
- ٣ - جمال عبد الناصر الذي لم يكن مدركا - في البداية بالذات - لدور الأقباط، ولكن كان لهم في فترة حكمه مواقف سلبية أحيانا ومتميزة أحيانا وبالذات فيما يتعلق بموقفهم تجاه التيارات اليسارية والقومية العربية.
- ٤ - السادات والذي ساد عصره علاقات مضطربة بين المسلمين والأقباط وخلال عهده تم حرق كنيسة الخانكة في نوفمبر ١٩٧٢ ثم عشرات الأحداث الطائفية إلى أن كانت الذروة في الصدام الدامي بمنطقة الزاوية الحمراء في يونيو ١٩٨١ وأعقبها حركة الاعتقالات في سبتمبر ١٩٨١.

الأقباط ومصطفى كامل:

منذ احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ كان الصراع السياسي واضحا بين قوى أساسية ثلاث هي:

- ١ - القوى الوطنية المصرية.
 - ٢ - القوى المتعاونة مع الخلافة الإسلامية العثمانية في تركيا.
 - ٣ - القوى الموالية للاستعمار البريطاني الجديد.
- وقف مصطفى كامل بوضوح ضد قوى الاستعمار البريطاني، ولكن فكرياته وتصرفاته كانت خليطا من التيار الوطني المصري ممزوجا بالانتماء إلى الرابطة أو الجامعة الإسلامية الذي أخذ شكل إعلان الولاء للسلطة العليا والخلافة العثمانية في الأستانة.
- وقد أثارت هذه التوجهات المتضاربة شكوك الأقباط. وعبر عن ذلك أحدهم في رسالة نشرها ورد عليها مصطفى كامل في جريدة اللواء بتاريخ ٩ يناير ١٩٠٠؛ إذ كتب أحد فضلاء الناشئة القبطية يقول:
- "يدهشني أن أراك وأنت أشد أبناء مصر حبا لمصر مناديا بالجامعة الإسلامية محرضا المسلمين على الاتحاد والاتفاق، غير مهتم أبدا بإخوانك الأقباط الذين هم أخوتك في الوطنية وأقرب إليك من مسلمي جاوه وبخاري

والهند.

ومن هنا نرى أن الأقباط في مصر لم يتفاعلوا مع الحزب الوطني الذي أنشأه مصطفى كامل وقد تأكد ذلك في رفضهم الانضمام إليه إذ لم يكن في لجنة الإدارة؛ أي في مجلس القيادة للحزب إلقبطي واحد هو "ويصا واصف" من بين ثلاثين عضواً وحتى هذا العضو الوحيد ما لبث أن استقال عام ١٩٠٨ أثناء حدة الصراع بين الأقباط والمسلمين والتي تجسدت في المبارزة بالمقال الصحفي والتي كان نموذجهما ما كتبه الشيخ عبد العزيز جاويش في جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطني بعنوان "الإسلام غريب في بلاده" وقد اعتبر هذا المقال هجوماً ساخراً على الأقباط.

وكان رد الفعل عندئذ هو عدم اقتناع بعض القيادات الوطنية آنذاك بازدياد واحة الولاء، مما دفع "سراة البلاد" وأعيانها وأذكيائها إلى تأليف حزب آخر في ٢١ ديسمبر ١٩٠٧ - باسم "حزب الأمة" - وأسسوا شركة لإصدار جريدة "الجريدة" لتعبر عن رأي وفكر الحزب الجديد، وكان ملفتاً للنظر دخول أربعة عشر عضواً من الأقباط في هذه الشركة من بينهم أسماء لامعة أخذت مواقع مهمة في حزب الوفد فيما بعد يذكرون منهم: سينوت حنا وفخري عبد النور وبشري حنا وغيرهم.

وقد عبرت "الجريدة" عن مفاهيم الحزب في كتابات فيلسوفه أحمد لطفى السيد والذي صار فيما بعد أول مدير لجامعة القاهرة، وبلورت مفاهيم "الأمة المصرية" وأكدت على الانتماء القومي لمصر والحدود المصرية قبل أي انتماء. ففي ٩ يناير ١٩١٢ كتب لطفى السيد:

"إننا نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل أن ننسب إلى وطن غير مصر مهما كانت أصولنا، حجازية أو بربرية أو شركسية أو سورية أو أوربية."

ويبرر هو ذاته الدعوة للجامعة الإسلامية في مصر بأنه "كلما رأى المصريون اتفاق رجال السياسة الأوربية على شيء يضر بمصلحة مصر أو يبعد استقلالها، قارنوا بين مصر وغيرها من ولايات اليلقان التي استقلت عن الدولة العثمانية) واستنتجوا من ذلك أن ذنب مصر أنها دولة إسلامية وأن أوروبا لا تساعد في الشرق إلا الأمم المسيحية".

وقد لقيت كتابات أحمد لطفى السيد، ترحيباً فكتب سلامة موسى في مجلة

الكاتب المصري في ٢١-١٢-١٩٠٩ يقول:

"إن أحمد لطفى السيد، قد بلور الفكر الوطني المصري لأنه هاجم حركة الجامعة الإسلامية إذ رأى أنها تقسم ولاء السكان المسلمين وتغضب المسيحيين".

وقد أدى هذا الصراع بين المفاهيم المختلفة إلى بليلة فكرية وسياسية واضحة وظهرت مرة أخرى شعارات "مصر للمصريين" والتي كانت قد برزت أيام الثورة العربية ثم "مصر أولاً" ثم نوقشت مفاهيم الوطنية والقومية من منطلقات سياسية متضادة، فكل يحاول أن يؤكد هوية مصر فيما إذا كانت مصر إسلامية أو "فرعونية" أو "مصرية" أو "قبطية".

ولهذا لم يكن عجباً أن نرى الاستعمار البريطاني وقد غذى كل هذه التيارات في آن واحد لكي يستتب له حكم مصر، ومن ثم كان منطقياً أن تتدافع الأحداث لتصل إلى قمة المأساة باغتيال بطرس غالى رئيس وزراء مصر عندئذ في ٢١ فبراير عام ١٩١٠، وما أعقب ذلك من عقد مؤتمر للأقباط في مدينة أسيوط في ٤ مارس عام ١٩١١ والذي يعتبر من أسوأ ما رأت مصر في القرن العشرين في مجال الصراع الديني، وقد ردت مجموعة المصالحة

الوطنية على ذلك بأن عقدت مؤتمرا آخر في القاهرة بعد شهرين من المؤتمر الأول ولكل ذلك تفاصيل تراكمت أثرها على الوحدة الوطنية إلى أن قامت الحرب الأولى عام ١٩١٤ فلم تجد بريطانيا أية صعوبة أو مقاومة في أن تعلن الحماية على مصر.

وقد عبر الكاتب عبد القادر حمزة عن أسفه لعقد مؤتمر أسيوط فكتب في جريدة "الأهالي" في ٥ مارس ١٩١١ يقول: "ماذا بعد مقابلة المؤتمر القبطي بمؤتمر إسلامي، أية نتيجة ينتجها وقوف المؤتمرين وجهها لوجه؟ لينظر العقلاء في ذلك قليلا وليتبصر الذين يدعون أنهم مصريون وأن لهم وطنًا يفارون عليه ويدفعون عنه السوء". ما و دان أصل إليه هو أن تاريخ مصر في هذه الحقبة قد أكد الخبرة التي وعدها جيل ثورة ١٩١٩ من أن الصراع الديني إنما ينمو ويتوسع في أوقات الانكماش والانتعاش الوطني وعند ما يسيطر الاحتلال والاستعمار والقوى الرجعية على الساحة السياسية وعلى الإعلام والجراند... عندئذ تزداد الحزازات الدينية وتبرز على السطح الصراعات على كافة أنواعها وعلى قيمتها الخلافات الدينية ويتم تصوير الصراع على أنه تناقض بين مصالح الأغلبية المسلمة وبين ما تتطوع إليه الأقلية القبطية وذلك لإخفاء الصراع الأساسي بين الاستعمار والقوى الوطنية وإخفاء حقيقة أن مصالح الطبقات الشعبية كلها، أقباطا ومسلمين، في تناقض مع الإقطاع وبطش الرجعية المصرية أقباطا ومسلمين كذلك.

لقد وعى رجال الوفد المصري بقيادة سعد زغلول بعد أن تدارسوا هذه الحقيقة وحلوا الأحداث التي عايشوها، ولذلك فإن بداية الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى اتخذت لنفسها مسلكا مغايرا وأدركت أن الوحدة الوطنية هي ركن الزاوية في مقاومة الاستعمار والاستغلال الوطني.

الأقباط وسعد زغلول:

في صباح ١٢ نوفمبر ١٩١٨ توجه سعد زغلول وبرفقته عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي، إلى دار المعتدلين البريطانيين مطالبين بأنه قد أن الأوان لبحث مثير مصر، وطالبوا بالتصريح بعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح، فكان رد المعتدلين البريطانيين بأنهم ما هم إلا ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة ثم تساءل في خبث: من أعطاكم تفويضا بالتحدث باسم مصر؟.

ومن هنا بادروا بجمع التوقيعات على أنهم "وفد شعب مصر" ومن هنا كان اسم الحزب الجديد "الوفد المصري" Egyptian Delegation وانضم الأقباط منذ البداية إلى الحركة الجديدة وشارك في ذلك أولا: فخري عبد النور وويصا واصف وغيرهما، وقد رشحوا واصف بطرس غالي - الابن الثاني لبطرس باشا غالي - لعضوية "الوفد المصري" وهو قيادة الحزب الجديد.

وهكذا كانت القيادة الوطنية واعية منذ البداية بأهمية موضوع الوحدة الوطنية بعد أن ترسخ لديها خبرة مصطفى كامل ووعيت درس وخطورة الفرقة بسبب الدين فبارك الشعب قضية الوحدة الوطنية وتمسك بها فكان ذلك هو مفتاح النجاح - فأنصهرت بالفعل في أحداث الهبة والانتفاضة الشعبية التي هزت أرجاء مصر، وعرفت بثورة مارس ١٩١٩ حيث أفرزت شعارات تقدمية مازالت باقية حتى الآن في ضمير كل مصري مثل

الدين لله والوطن للجميع"، وكانت الهتافات "عاش الهلال مع الصليب" مقرونة بشعارات استقلال مصر والنضال من أجل الوطن الحر المستقل.

فى ٢٠ أبريل من عام ١٩١٩ احتفل الأقباط بعيد القيامة فتحول إلى عيد قومى للأمة كلها وازدحمت دار البطريركية على اتساعها بالعلماء وطلاب الأزهر. وألقى كل من المشايخ مصطفى القاياتى ومحمد أبو شادى وعلى سرور الرنكودنى خطبا تفيض بمعاني الاتحاد، ورد عليهم كثير من الأقباط بخطب مماثلة من بينهم إبراهيم تكللا وخيل مطران وغيرهما، وبعد ذلك بأيام أى فى ٢٤ أبريل ذهب وفد من السيدات الأقباط فى مظاهرة لتعزيد مجموعة ممثلة من السيدات المسلمات فى جامع السيدة زينب بالقاهرة.

وتكرر الاندماج والانصهار مرة أخرى، وفى ٢٩ يونية من نفس العام احتفل المصريون جميعا بعيد الفطر المبارك فى الجامع الأزهر بالقاهرة وفى جامع أبو العباس بالإسكندرية وفى كافة أنحاء البلاد واشترك المصريون جميعا مسلمين وأقباطا فى هذه المناسبة.. ويجدر هنا أن ننوه إلى أن دور العبادة كانت هى الأماكن المؤهلة منطقيا لتجمهر وتجمع المواطنين فى ذلك الوقت ولاتخاذ الأعياد الدينية مناسبات وطنية وذلك تحاشيا للتصادم مع قوات الاحتلال البريطانى.

وقد تجلت مظاهر الوحدة الوطنية فى ثورة ١٩١٩ أيضاً فى الحركة المشتركة للأقباط والمسلمين فى مناطق المنيا وأسيوط حيث توجد تجمعات فعالة من المسيحيين، الأمر الذى أدهش وفاجأ الانجليز إذا اضطرتهم الثورة الشعبية فى هذه المناطق إلى إرسال طائرتين حربيتين ألقيتا القنابل على مدينة أسيوط وديروط يومى ٢٢ و٢٤ مارس ١٩١٩، وكان ذلك أمرا غير مسبوق فى هذه الآونة، فضلا عن إرسال حملة من الجيش البريطانى بقيادة الجنرال هدليستون إلى هذه المناطق، والذى أعلن يوم ٢٤ أبريل ١٩١٩ أنه قد تمكن من السيطرة على الموقف وألقى القبض على حوالى ٤٠٠ شخص، اتهمتهم سلطات الاحتلال بالمعتاد بآثار الشغب.

أزعج هذا المهرجان من المشاعر الفياضة المتبادلة بين الأقباط والمسلمين الاستعمار البريطانى فحاول ممارسة الأعباء التى نجحت فى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى وبإحياء التفرقة مرة أخرى بين المسلمين والأقباط وبالفعل قام بالاتصالات التآمرية حتى نجح فى إقناع مصرى قبضى هو يوسف وهبه باشا لى يكون رئيسا لوزراء مصر فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ واضعا خطة أن يكرر مأساة بطرس باشا غالى.

ولكن يبدو أن كلا الطرفين قد وعى دروس الانقسام منذ أيام مصطفى كامل فكان رد الفعل الشعبى سريعا وفعالا، وفى ذات اليوم وقبل صدور المرسوم السلطانى بتشكيل وزارة يوسف باشا وهبه، اجتمع جمهور ضخم من الأقباط فى الكنيسة المرقسية الكبرى واحتجوا على قبول يوسف وهبه تشكيل الوزارة وأرسلوا بذلك برقية إلى يوسف وهبه ذاته يحتجون على قبوله الوزارة لأن ذلك يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ومقاطعة لجنة ملنر التى كان قد أعلن عن مقدمها لى تفاوض مصر ونستحلفكم بالوطن المقدس أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن.

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال أن ثورة ١٩١٩ كانت بداية لتحرر المرأة ومشاركتها للرجل فى الكفاح السياسى، وكان لذلك فاعلية وتأثير كبير على الحركة الشعبية بدوره.

وهكذا يلص كل محايد أن أحداث ثورة عام ١٩١٩ المتتالية وسريعة الايقاع قد أكدت أن الحركة الوطنية المصرية قد أدركت بوعى أن الوحدة الوطنية والتعاقد بين المسلمين والأقباط من الأركان الرئيسية لغلق الشغرات التى ينفذ منها الاستعمار عادة فى ممارسته فيتمكن من شرح الحركة الشعبية وتحويل الصراع

الرئيسى إلى صراع جانبى.

وقد بلغ الوعى حد أن الوفد بزعامة سعد زغلول بالغ فى تأكيد هذا المعنى فأصر على وجود عدد كبير من الأقباط فى كافة المستويات القيادية فى الحزب، وقد استمر الوفد فى هذا الاتجاه بعد وفاة سعد زغلول، وتحت قيادة مصطفى النحاس حيث كان مكرم عبيد هو السكرتير العام للحزب والمحرك الأساسى لنشاطه ونضاله إلى أن حاول الملك فاروق شرح حزب الوفد بتوليد الكراهية والخلاف بين النحاس ومكرم عبيد.

على أن الأمر الملفت للنظر هو أنه رغم مرور هذه السنوات الطويلة على تأليف حزب الوفد وطرح وتأكيده شعارات الوحدة الوطنية، إلا أن اسم "الوفد المصرى" مازال مقرونا بهذه المبادئ حتى الآن، ونلمس ذلك فى أن قيادات حزب الوفد الجديد قد اختارت إبراهيم فرج* (وهو قبضى أيضاً) لكونه وكيلاً عن الحزب فى تقديم مستنداته لأمين الاتحاد الاشتراكي (د. مصطفى خليل فى ذلك الوقت) عام ١٩٧٧. وعندما أعلن عن قيام هذا الحزب استفادت قياداته من تراث الوفد القديم فى مجال الوحدة الوطنية وتعاطف الأقباط معه وقد انضم إليه بالفعل آلاف الأقباط من أجيال جديدة كانت تعنى درس الوحدة الوطنية من جيل مضى إذ رغم اتهام الأقباط بالسلبية والبعد عن المشاركة فى الحياة السياسية لكنهم زحفوا للانضمام إلى الحزب الجديد رغم أن هذا الحزب الوليد كان يشار إليه على أنه من "بقايا الإقطاع".

وإذا عدنا مرة أخرى لاستكمال مسيرة الحياة السياسية فى مصر بعد ثورة ١٩١٩ نلمس كيف استمر حزب الوفد فى قيادة الحركة الشعبية المصرية وسارت الحياة السياسية على طريق محاكاة "الليبرالية البرلمانية على النمط الأوروبى" فنشأ وتدعم منهج الأحزاب والانتخابات والبرلمانات وذلك منذ أن صدر الدستور عام ١٩٢٣، حتى قيام ثورة عبد الناصر فى يوليو ١٩٥٢.

وقد شارك الأقباط فى الحياة السياسية بقوة فى هذه الفترة حتى يمكن اعتبارها من هذه الزاوية من أغنى فترات الوحدة الوطنية، إذ تواجد الأقباط بشكل طبيعى على الساحة السياسية كلها وبالذات فى مجلس النواب والشيوخ ولم يكن هناك أية غرابة فى أن ينتخب ويصا واصف، ليس فقط كعضو لمجلس النواب عن دائرة أغليبيتها الكاسحة مسلمة، وإنما أيضاً من أعضاء المجلس كرئيس لمجلس النواب، ولويصا واصف موافق تاريخية مأثورة أشهرها يوم أن قام بتحطيم السلاسل التى أقفلت بها أبواب البرلمان واقتحامه للمبنى وترأس الاجتماع ضد رغبة المندوب السامى البريطانى والملك فؤاد والحكومة وذلك فى ٢٢ يونية عام ١٩٣٠.

وكان انتخاب الأقباط فى البرلمان أمراً عادياً وبسيطاً، ففى مناخ المد الديمقراطى كان الوفد ومرشحوه موضع تأييد عامة الشعب بصرف النظر عن ديانة هذا المرشح أو ذاك، وانتشر شعار مأثور مازلنا نذكره إلى الآن وهو أنه: "لو رشح الوفد حجراً لانتخبناه".

وقد ترتب على ذلك أن كان للأقباط تواجد فعال على الساحة السياسية فى صورها المختلفة سواء أكان ذلك فى مجالس البرلمان أو فى المناصب الوزارية أو فى مجالات الفكر المختلفة والتأليف والصحافة وكافة وظائف الدولة وفى المواقع التى تشارك فى اتخاذ القرارات وصياغة الوجدان والهوية.

ومن كل ذلك يتضح أن فترة حكم الأحزاب السياسية الليبرالية بزعامة الوفد بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ كانت

* ظل إبراهيم فرج باشا سكرتير حزب الوفد إلى أن توفى فى أغسطس ١٩٦٤ وقد أثر حزب الوفد أن يبقى على هذا التقليد وتم اختيار سعد فخرى عبد النور ليكون خلفه

فترة تاريخية خصبة وثرية من وجهة نظر اختفاء التمايز الدينى والسير فى طريق بناء الدولة العلمانية ونمو الوعي الحضارى المتأثر بالاتجاه الغربى وتقلص دور الدين على الساحة السياسية إلى أن قامت جماعة الإخوان المسلمون بإدخال الدين الإسلامى ليكون طرفاً فى "اللعبة" السياسية وباعتباره، حسب رأيهم، أساس الحكم ولكن حركة الإخوان المسلمين كانت ضعيفة ولم يشعر بها أحد إلا أن الحرب العالمية الثانية وما بعدها عندما كونت فرقها المسلحة وقامت ببعض الاغتيالات السياسية فى أواخر الأربعينيات ثم زادت نفوذها فى حقبة الرئيس السادات وحتى الآن.

ومع ظهور إسرائيل عام ١٩٤٨ على أساس دينى تقلص الفكر الليبرالى الذى أرسى قواعده الوفد وظهرت أفكار جديدة ممثلة فى مبادئ الإخوان المسلمين كفكر يمينى يدعو إلى العودة لأيام الإسلام الأولى وذلك كرد على الفكر الصهيونى وظهرت كذلك الأفكار اليسارية بكافة ألوانها تدعو إلى تجاوز الحاضر والسالف إلى مستقبل علمانى ديمقراطى عادل أن تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠.

وفى هذا البحر المتلاطم من الاتجاهات المتعارضة ظهرت جماعة غير متجانسة من ضباط الجيش يملؤها الحماس والنقاء لتأخذ الحكم وتمهد لفترة تاريخية طبعت بطابع شخصية جمال عبد الناصر.

الأقباط وعبد الناصر:

كانت نقطة البداية فى الحقبة التى يشار إليها بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هى تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش المصرى إبان حكم الملك فاروق، وقد تصادف نتيجة لسرية التنظيم ولعوامل أخرى أن قيادات الحركة وماسمى بعد ذلك "مجلس قيادة الثورة" (وعدد هم ١٢) لم يكن بينهم قبطى واحد. ولذلك فإن فترة حكم عبد الناصر لم تشهد أى تواجد للأقباط على الساحة السياسية فى المستوى القيادى وقد اكتفى نظام الحكم بالبحث عن قبطى من "التكنوقراط" الفنيين لكى يقوم بدور تمثيل الأقباط فى الوزارة. وكان اختيار هذا الوزير أذاك مبنياً على حسن السمعة فيما يتعلق بسلوكه الشخصى ثم على قدرته فى مادته التخصصية وغالباً ما كان أستاذاً جامعياً ولعل أبرزهم الذى كان قادراً على الاستمرار أطول مدة ممكنة هو الدكتور كمال رمزى استينوا إذ كان مشهوداً له بالنزاهة والخبرة فى ميدان الزراعة والتموين ولكنه هو ذاته لم يدع أنه كان فى يوم من الأيام رجل سياسة.

وظل الأقباط فى حالة ترقب منذ بداية عام ١٩٥٢ غير أنهم شعروا بنوع من الارتياح فى أواخر عام ١٩٥٤ عندما اصطدم جمال عبد الناصر مع الإخوان المسلمين ولكنهم استمروا فى سلبيتهم فى عالم الانتخابات والحياة العامة لأنهم وجدوا صعوبة شديدة لاستئناف نشاطهم مثلما كانوا أيام انتخابات الوفد وعندما تقرر عمل انتخابات عامة لأول مجلس للأمة فى عهد الثورة عام ١٩٥٧، اتضح لهم مع الممارسة أن وصول قبطى إلى مقعد فى هذا المجلس لهو أمر بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.

قبل ذلك كان قد تقرر حل جميع الأحزاب السياسية بما فيها حزب الوفد وطرحت شعارات جديدة تماماً فقد أصبحنا "كلنا هيئة التحرير" ثم أصبح "الاتحاد القومى" هو الوعاء الأم وتلاه الاتحاد الاشتراكى العربى كصيغة لـ "تحالف قوى الشعب العامل" ولذلك فإن كل المرشحين كان يشترط أن يكونوا أعضاء هذا "التنظيم الواحد" وهكذا ودون تخطيط ظهرت الطائفية على السطح مرة أخرى فى عملية الانتخابات.

صار واضحا لكل متابع للحركة العامة أن الانتخابات عام ١٩٥٧ لن توصل أي قبضى إلى المجلس الأول فى عهد الثورة. فحين يتم التضييق على الاختيارات الطبيعية، أو يتم التشكيك فيها، فإن البديل لا بد أن يكون غير طبيعى كأن يتم على الأساس القنوى أو الدينى أو الشلى أو غيرها.

وقد أدرك عبد الناصر بحسه السياسى هذه المشكلة، فاضطر إلى ابتكار أسلوب جديد لم يمارس من قبل حتى يضمن تواجد الأقباط فى المجلس النيابى وقرر إداريا قفل عشر دوائر اختيرت بدقة حيث التواجد القبطى محسوسا ومؤكدا، وذلك بأن يقتصر الترشيح على الأقباط وحدهم مستفيدا من أن المرشح لا بد أن يأخذ موافقة الاتحاد القومى (فى ذلك الوقت) والذي كان له حق الاعتراض على أى مرشح دون إبداء الأسباب.

تركت هذه الدوائر للتنافس بين المرشحين الأقباط فقط، ولكن مع اشتراك كل أهالى هذه الدوائر أقباطا ومسلمين فى عملية الانتخاب، ومن بين الأعضاء الذين فازوا فى هذه الانتخابات الدكتور فائق فريد عن منطقة شبرا بالقاهرة حيث يوجد بالفعل تجمع واضح من المسيحيين، ولكن هذا التجمع لم يكن قادرا فى أية انتخابات تمت بعد ذلك على إمرار أى مرشح قبطى وذلك عندما تقرر الاستغناء عن أسلوب قفل الدوائر فى الانتخابات التالية.

على أن الإعلان عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ قد اتخذ ذريعة لحل مجلس ١٩٥٧ فاختفى بكل ما يحمل من خبرة هذه الانتخابات ذات الدوائر المقفلة على الأقباط، والمؤسف أنه تم بعد ذلك القبض على الدكتور فائق فريد ليقتضى خمس سنوات فى معتقل الواحات من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤، الأمر الذى أسهم ولو جزئيا فى مزيد من سلبية أقباط مصر فآثروا الابتعاد عن الساحة السياسية.

وفى كل المجالس النيابية التى تلت ذلك، أستغنى عن نظام قفل الدوائر واكتفى بحق رئيس الجمهورية فى تعيين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب (أو الأمة) لتمثيل أقلية رؤى ضرورة تواجدها فى المجلس ولو بشكل رمزى، وهذه الأقلية هى الأقباط واليسار والمرأة وجرى العرف أن يكون غالبية الأعضاء المعينين من الأقباط، وكثيرا ما كان الاختيار لعضو يمثل التيارين معا، فاختير الأستاذ أبو سيف يوسف ممثلا للياسر وهو قبطى فى ذلك الوقت، وكان مديرا لتحرير مجلة الطليعة اليسارية إلى أن أقفلت عام ١٩٧٧ أيام رئاسة المرحوم يوسف السباعى لجريدة الأهرام.

وظل أبو سيف عضوا معينا فى برلمان ١٩٦٨/١٩٧١، إلى أن اتخذت الحكومة موقفا معاديا للاتجاهات اليسارية فأوقفت اختيار ممثل اليسار. رغم احتجاج الأقباط على هذا الأسلوب وهو تمثيلهم بعشرة أعضاء فقط من بين ٣٦٠ عضوا فالملحوظ أنه كثيرا ما كان عددهم يقل عن العشرة المسموح بهم، لأن الحكومة لم تكن تجد من وسيلة إلا التعيين عندما ترغب فى إدخال شخص بعينه على الساحة السياسية كجزء من خطة مستقبلية، ولعل أبرز مثل على ذلك هو تعيين الدكتور مصطفى خليل فى برلمان ١٩٧٦ ضمن هؤلاء العشرة وكذلك الدكتور أمال عثمان عن المرأة وكان تعيين الاثنين هو مدخلهما للوزارة والحياة العامة وكذلك كان تعيين د. رفعت المحجوب فى برلمان ١٩٨٤ لكى ينتخب رئيسا لمجلس الشعب.

أيا ما يكن من أمر فإن الأعضاء المعينين أقباطا كانوا أو مسلمين لم يكونوا ذا فاعلية فى داخل المجلس، فقد علمتهم الخبرة بأن يكونوا مصنفين ومداحين وفى أفضل الأحوال صامتين وإلا فإنهم يعرفون مسبقا أن مصيرهم

* كان اسم د. رشدى سعيد ضمن قوائم المطلوب اعتقالهم فى حركة سبتمبر ١٩٨١ ولكنه تمكن من الخروج من مصر ولم يعتقل ثم هاجر إلى أمريكا من وقتها ولكن مشاعره ووجدانه لا يزالان فى مصر

إلى الاستغناء عن خدماتهم مع انتهاء فترة المجلس وهذا ما تم بالفعل للدكتور رشدي سعيد* أستاذ الجيولوجيا المعروف والذي عين في كل المجالس منذ عام ١٩٦٤، ولكن استغنى عن خدماته ولم يعين عام ١٩٧٦، لأنه لم يكن مؤيدا لسياسة الحكومة على طول الخط في السنوات الأخيرة لهذا المجلس. ولقد لاقت الدكتور ليلة تكلائف المصير إذ رفض تعيينها في المجلس الذي تشكل عقب الانتخابات الشهيرة والتي لم يدافع أحد عن نراستها في صيف ١٩٧٩ وذلك لأن الدكتور ليلة تكلائف انتقدت اتفاقيتي كامب دافيد في الكواليس رغم أنها صوتت مع الاتفاقيتين عشية أن صدر القرار بحل مجلس الشعب في أبريل عام ١٩٧٩.

وإذا كانت هذه التفاصيل لضمور دور الأقباط على الساحة السياسية وفي مجال البرلمان في تعبر عن إحجام الأقباط في هذه الحقبة إلا أن الأقباط قد سعدوا من ناحية أخرى بالقرارات الاشتراكية وبالمناخ العام الذي أوجده عهد عبد الناصر من عدالة اجتماعية وإعطاء كل مواطن نفس الفرص بصرف النظر عن وضعه الطبقي أو معتقداته الدينية واستقرت في هذه الحقبة قواعد جديدة: المساواة عند دخول الجامعات وامتحانات القبول للوظائف العامة وغير ذلك من الأمور، فقد أشاع الفكر الاشتراكي على كافة نواحي الحياة وبالتالي قل إحساس القبطي بالقهر ثم تسليح بالعلم والعمل لكي يأخذ مكانه في المجتمع الذي كان في طريقه لوضع قواعد وأسس جديدة.. وقبل الأقباط عن طيب خاطر التواجد الشكلي المحدود على الساحة السياسية لأنهم أدركوا أن القيادة الحقيقية والفعالة لم تكن للمجالس النيابية بل كانت بالفعل لشخص عبد الناصر وهو موضع ثقة الجماهير العربية كلها أقباطا ومسلمين وعلى المستوى العربي ودول العالم الثالث على كافة مواقعها.

الأقباط واليسار:

لم يقترب جمهور مصر العادي من الأفكار الاشتراكية والماركسية والشيوعية كما تبلورت في العالم الغربي والأوربي إلا بان الحرب العالمية الثانية نتيجة لدخول الاتحاد السوفيتي الحرب إلى جانب الحلفاء وبروز الصراع الفكري بين الأفكار القاشية من جانب وتحالف الديمقراطيات الغربية مع الأحزاب الشيوعية والاشتراكية من جانب آخر، وقد أدى هذا المناخ العالمي وتوالي أخبار الحرب إلى انتشار هذه الأفكار بين المثقفين والشباب في القاهرة والإسكندرية ثم امتد تأثير هذه المبادئ - لكن بصعوبة بالغة - إلى المدن الأصغر ثم إلى الريف وحتى الآن وبعد مضي ما يقرب من الأربعين عاما* فإن المبادئ اليسارية مازالت محدودة الانتشار حتى بين الطبقات العمالية فيما عدا بعض القيادات الواعية في بعض المناطق الصناعية المعروفة كحلوان وشبرا الخيمة وكفر الدوار والمحلة الكبرى حيث توجد بالفعل تكتلات عمالية ضخمة منذ زمن بعيد.

أما في الريف فإن التواجد اليساري غير فعال فيما عدا أنصار عبد الناصر وفي مجالات المناطق التي استفادت من الإصلاح الزراعي في الأساس.

فإذا عدنا لتحليل علاقة الأقباط باليسار فإن الظاهرة التي تدعو للتأمل هي أن عدد الأقباط الذين تأثروا واعتنقوا المبادئ الماركسية والشيوعية كان أكثر بشكل واضح من نسبتهم العامة إلى مجمل تعداد شعب مصر،

* كتبت هذا عام ١٩٨٠ وقبل أن يتفكك الاتحاد السوفيتي ورغم أن حزب التجمع كان طوال فترة الثمانيات مدافعا عن الأقباط إلا أن الأقباط لم يقبلوا عليه كشعب وجماهير بل التفوا حول المؤسسة الدينية لادراكهم أن فاعلية الأحزاب في مجملها محدودة أن لم تكن معدومة

وظل الأمر كذلك منذ الأربعينيات إلى سنوات قليلة مضت.

هذا وقد تعرضت الحركات اليسارية إلى حملات اضطهاد شديد وغير مبرر ظهورها وبالذات خلال حكم الحكومات الرجعية، ممثلة في حكم إسماعيل صدقي والنقراشي وغيرهما في أواخر الأربعينيات وكان القول السائد بأنه لو قبض على وطني وكان مسلما اتهموه بالانتماء إلى تنظيمات جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه كان يصنف بواسطة رجال الأمن كشيوعي لو كانت ديانته مسيحية أي قبطيا.

- وربما يعود انتشار أفكار الاشتراكية الديمقراطية إلى حقبة الثلاثينيات وبالذات إلى المناخ الثقافي الذي كان علي رأسه سلامة موسى في اجتماعات صباح الجمعة في جمعية الشبان المسيحية بالقاهرة حيث كان يناقش فيها بحرية الأفكار الاشتراكية من منطلق علمي وحضاري يدعو إلى اقتفاء أثر الحضارة الغربية بعيدا عن "غيبات الدين" وهو الأمر الذي شدد انتباه كثير من شباب هذا الجيل الذي تأثر بعصر النهضة في أوروبا ومن ثم اتجهوا إلى دعم حركة تنوير بين المثقفين المصريين الذين ارتبطوا وارتضوا ثقافة حوض البحر الأبيض المتوسط استمرارا لما دعا إليه الخديوي إسماعيل من أن تكون "مصر قطعة من أوروبا" ثم تبناه كثيرون في مقدمتهم أحمد لطفي السيد وطه حسين وتوفيق الحكيم ولويس عوض وغيرهم.

وعندما دخل عبد الناصر في صدام مع عبد الكريم قاسم في أواخر الخمسينيات، اضطهد الشيوعيين واليساريين، وقادت الدولة حملة شرسة اعتقل فيها عدة آلاف من الشيوعيين وزج بهم في سجون مصر المختلفة في أبي زعبل والقناطر والفيوم ثم في عمق الصحراء في الواحات العديد من النساء في سجن القناطر الخيرية وظل غالبيتهم ما يزيد على خمسة أعوام في السجون والمعتقلات من أوائل ١٩٥٩ وحتى زيارة خروشوف لمصر في مارس ١٩٦٤ عند افتتاح المرحلة الأولى في السد العالي وتحويل مياه نهر النيل.

وقد لفت نظر المباحث العامة عندئذ ظاهرة أن ما يزيد على نحو ٢٠٪ من المعتقلين هم من الأقباط، وحاولوا أن يجدوا لذلك تفسيرات عديدة.

لم يكن الأمر في حاجة إلى استفسار أو تعليل فالعروف أن المبادئ الاشتراكية تستهوي أول ما تستهوي الفئات التي تشعر أنها مضطهدة بشكل أو بآخر، وقد أقبل بعض المثقفين الأقباط على هذا التيار الفكري الجديد باعتباره امتدادا أكثر تقدما للأفكار الداعية لإرساء قواعد الدولة العلمانية التي صارح وطالب بها الوفد وما توهّموه من أن المبادئ الاشتراكية سوف تقضي على ما تبقى من فوارق بسبب الدين.

غير أن خبرة الأقباط في عهد عبد الناصر أقنعتهم بأن الطريق ليس قصيرا أو ممهدا بعد، لتقبل هذه الأفكار خصوصا وقد لاحظوا أن تيار الانتماء الإسلامي ممثلا في الإخوان المسلمين أو الجمعيات الدينية في تصاعد مستمر، وبالذات بعد انكسار حزيران ١٩٦٧.

وهكذا وجد الأقباط أنفسهم وقد تقوقعوا مرة أخرى مثلما تفعل الدودة بالفعل عندما تنكمش داخل الشرنقة وقت الإحساس بالخطر، فأثروا الابتعاد عن التيارات السياسية المتصارعة واكتفوا بالتواجد والنشاط الشرعي داخل تنظيمات الكنيسة الدينية ولذلك تجد أن فترة ما بعد ١٩٦٧ كانت مقرونة بنشاط مكثف في مجال الثقافة الدينية، وما سميت بعد ذلك بالتربية الكنسية وهي امتداد لحركة مدارس الأحد الإصلاحية في الثلاثينيات، فترعرت اجتماعات الشباب الجامعي فيما يسمى بالأسر الدينية في معظم الجامعات وازدهرت داخل أسوار الجامعة وخارجها، وكيف أن كل ذلك يصب في اجتماع ضخم يقيمه مساء كل جمعة الأنبا شنودة منذ افتتاح الكاتدرائية الكبرى بالعباسية عام ١٩٦٨ وكان ذلك وقت أن كان البطريرك هو الأنبا كيرلس السادس والذي كانت

تربطه بعبد الناصر صداقة واحتراما متبادلا.

وهكذا اختفى من الساحة السياسيون القدماء زعماء الأقباط في الوفد من أمثال ويصا واصف في الثلاثينيات ثم مكرم عبيد في الأربعينيات وظهر بدلا منهم زعامات جديدة تلبس العمامة السوداء، تمارس قيادتها وسيطرتها من خلال كراسي الأسقفية والبطريركية فبدلاً من أن تسيّر مصر نحو العلمانية - امتداداً لمسيرة الوفد عام ١٩١٩ - إذ بالنفوذ السياسي يتسرب إلى القيادات الدينية أي وأن القيادات الدينية قد أخذت موقع القيادة وأصبحوا هم المتحدثون باسم الأقباط ولم يسمح رسمياً بوجود قيادات سياسية قبطية إلا إذا تمت من خلال الأجهزة والتنظيمات الدينية وأشيع بأن قائمة التعيينات والاختيارات في المناصب السياسية في مجلس الشعب أو مجلس الوزراء يحسن أن تأخذ رضى وبركة السلطة الكهنوتية*.

وقد أثبتت الأحداث أن حركة الأقباط العامة تصبح ذات تأثير أقوى عندما يكون الضغط من خلال رجال الدين، لأن اعتقال رجل سياسة قد يكون أمراً سهلاً وممكناً بينما تعمل السلطة ألف حساب قبل الدخول في صدام مع أسقف أو أحد القيادات في المجمع المقدس* * وقد أثبتت الأحداث هذا المفهوم الجديد، فعندما أعلنت حكومة ممدوح سالم في أغسطس ١٩٧٧ عن نيتها تطبيق الحدود فيما يتعلق بالذات بتطبيق حد الردة.. لم تستطع القوى التقدمية أن تواجه الموقف ولكن الأنظار اتجهت إلى قيادة الكنيسة لاختبار أسلوبها وطريقتها في معالجة الأزمة.. وقد أعلن البابا شنودة الثالث حالة الصيام لجميع الأقباط لعدة أيام وتنفيذ ذلك في جميع المدن والقرى في مصر كتعبير عن رفض إبدال الوطنية بالدين فكان ذلك هو الأسلوب المبتكر والفعال والذي أدى إلى تراجع الحكومة وإعلانها الصريح بسحب مشاريع القوانين المقدمة إلى البرلمان في هذا الشأن، وقد كان للتكتلات القبطية والتي هاجرت واستقرت في أمريكا وأستراليا تأثير في الضغط على الحكومة من الخارج، إذ تحركوا متظاهرين ضد هذه التشريعات ولم يهدأ لهم بال إلا بعد أن أرسلت لهم القيادة الدينية في مصر بما يفيد بزوال الأزمة، وقد تم كل ذلك دون أن تكتب الصحافة المصرية عن هذه التحركات سطوراً واحداً.

هكذا نرى كيف أن صورة الحركة السياسية للأقباط قد أخذت مساراً معكساً لحركة التاريخ إذ بدأوا صراعهم في أوائل القرن من منطلق المحافظة على حقوقهم كأقلية من خلال قيادة مدنية تناقش أمور الدنيا قبل الحرب العالمية الأولى ثم امتزجوا تماماً مع الحركة الوطنية في كافة تنظيمات الأحزاب السياسية لدفع الاتجاه العلماني للدولة بهدف تذويب الفوارق بين الأديان وكان ذلك سمة الفترة بين الحرب العالمية الأولى والثانية، ثم استمروا في الاندفاع في الاتجاه الصحيح بعد الحرب العالمية الثانية فانضم بعض قياداتهم إلى حركات اليسار لحل مشاكل كل الفئات المضطهدة بما فيها المرأة وظل الأمر كذلك حتى نهاية فترة عبد الناصر.. أما فترة السبعينيات فإن السمة الأساسية لها هي لجوء الطبقات الحاكمة إلى تقوية التيارات الدينية الإسلامية بهدف الحد من التيارات والأفكار اليسارية في كافة صورها...

كل ذلك قد دفع بالأقباط إلى التقوقع مرة أخرى والالتفاف حول التشكيلات والتنظيمات الدينية ومن ثم لبست قياداتهم العمام السوداء، وأصبح الاهتمام أو الهموم هي الحديث عن حقوق إنشاء الكنائس أسوة بالجوامع بدلاً من الحديث عن حقوق متساوية في فرص العمل والوظائف العامة، وأيضاً الحديث عن حوادث الاعتداء على الكنائس وأسلوب حمايتها بدلاً من قصص مهاجمة معسكرات الانجليز في قناة السويس أو مشاكل التحرر

* كتبت هذه العبارات عام ١٩٨١ كما لو كانت رؤية مستقبلية تأكدت بالفعل في الحقبة الحالية ويبدو أنها تستمر لفترة قليلة قادمة.

** ثبت خطأ هذه الرؤية، فقد تم احتجاز البابا ثم اعتقال ثمانية أساقفة وأربعة وعشرين كاهناً.. وهذا موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب.

نظم القضايا الاجتماعية والفكرية والحضارية.

فما يجد في الأمر اضطراب العلاقات بين الجماعات الدينية الإسلامية ونظيراتها المسيحية في
الجامعية في المنيا وأسيوط وعندما اعتدى بالفعل على كاهن في قرية التوفيقية بمركز شمالوط بالمنيا
لتنتج نتيجة هذا العدوان في مارس ١٩٧٨، أو عندما احترقت كنيسة الخانكة عام ١٩٧٢، أو كنيسة قصرية
يجهان بمصر القديمة في مارس ١٩٧٩... عندما يحدث شيء من هذا أو ذاك لا يكتب حرف واحد في الجرائد
ولا تسمى بالقومية أو يجري حوار ولا مناقشة بين المثقفين أو قيادات السياسة لإيجاد المناخ والتوعية الوطنية
الحضارية المناسبة وإنما يقتصر الأمر على حوار سرى بين أجهزة الأمن المختلفة وبين "المطارنة والأساقفة"
لإعتبارهم جهة الاختصاص... ولذلك فإن الحوادث تتكرر وأغلب الظن أنها ستستمر في التكرار في صور مختلفة
أن مناخ السياسة لم يتغير...

لكن مهما تعالت الصيحات في صورها المختلفة بأجهزة الإعلام من أن القاعدة العريضة سليمة مائة في المائة
وأن ما يحدث هو من "قلة قليلة منحرفة". ومهما تتكرر في منشآت الصحف صور الأذرع والأيدى متشابكة بين
أسقف المحافظة مع شيخ المعهد الديني، فإن رأي المتابعين لهذه الحوادث هو أن المشاكل ومثل هذه الوقائع
ستستمر لأن أسلوب المعالجة يقتصر على السطح دون العمق، ولأن الحكومة سعيدة بتواجد هذه الجمعيات
الدينية من كلا الطرفين بهذه الصورة لأسباب "في نفس يعقوب" *.



* أثرت أن يبقى النص المكتوب كما هو في كتاب "نعم أقباط.. لكن مصريون"، فيما عدا تعديلات شكلية هنا وهناك، إذ يبدو أن رؤيتي كانت صادقة، وقد أثرت أن أدمج خطبة السادات تحت عنوان "الأقباط واليسار"، تحاشيا للمواجهة مع السادات.

نعم أقباط.. ولكن مصريون

سوف يسجل التاريخ أن عام ١٩٨٠ كان من الأعوام الحزينة على مصر فيما يتعلق بالوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، ففي ليلة عيد الميلادى فى مساء ٦ يناير ١٩٨٠ وقعت عدة أحداث فى ذات اللحظة جديرة بالتسجيل. بدأت بأن ألقى وزير الداخلية* بياناً فى التلفزيون يؤكد فيه أنه قد تمكن من القبض على عملاء أرسلوا ضمن مؤامرة إيرانية للتخريب ووضع متفجرات على الكنائس فى ليلة عيد الميلاد، وكان ذلك تعقيباً على شهادة شاهد ظهر قبل الوزير وأدلى باعترافات أعطت انطبعا كمالو كانت جزءاً من مسرحية سابقة التجهيز إذا قرئ فيها هذا الشاهد الإيرانى بلغة عربية فصيحى أنه جاء لمصر للتخريب ومن عجب - وبمصادفة مذهلة أخرجت الوزير إيماً أخرج فأتى البرنامج التلفزيونى أو بعده بقليل كانت تلقى بالفعل قنابل على بعض الكنائس فى مدينة الإسكندرية... ومن المفارقات التاريخية أن ذلك الوقت كان سابقاً بما بساعة أو ساعتين لإلقاء البابا شنودة خطابه التقليدى كعظة عيد الميلاد والذى يحيى فيه عادة ضيوفه من كبار المسئولين فى الدولة لتشريفهم حفل صلاة الميلاد مردداً أسماءهم واحداً واحداً.. ثم استطرد فى خطابه بأنه يصلى من أجل المجاهدين فى أفغانستان وكذلك من أجل السلام فى المملكة العربية السعودية بعد حوادث الاعتداء على المسجد الحرام.

وتتطور الأمر بسرعة فقبل عيد القيامة بأيام وتحديدًا فى ٢٣ مارس ١٩٨٠ الموافق ١٧ برمهات ١٦٩٦ للشهداء صدر قرار غاضب من "المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية" - وهو أعلى سلطة كهنوتية للأقباط - ينتهى إلى إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة فى الكنائس، مع عدم تقبل التهانى بالعيد، وذلك تعبيراً عن الآلام التى يعانىها الأقباط كما قرر أعضاء المجمع المقدس الاعتكاف فى الأديرة خلال العيد...

وكان هذا البيان الذى أذيع فى جميع كنائس مصر بمثابة "القشة التى يمكن أن تقسم ظهر البعير"، وبسرعة رهيبية تعكرت مياه النيل الصافية وتحولت الجلسات العائلية فى الأمسيات إلى حلقات ساخنة من النقاش الحاد والمر، وبدلاً من الزيارات والاتصالات الهاتفية الرقيقة المتبادلة بين المسلمين والأقباط فى هذه المناسبات إذ بالخصوصية بين الأشقاء تظهر على السطح. وكل طرف يلقي اللوم على الطرف الآخر.. وتولد مناخ رهيب كمالو كنا على قهوة بر كان..

ومما زاد الطين بلة أن وزير الداخلية قد تعجل مرة أخرى فألقى بياناً عن هذه الأحداث يوحى بأن الأقباط يبالغون فى تصوير أحداث بسيطة عادية.. وقد أفرغ بيان الداخلية جمهور الأقباط، والعجيب فى الأمر أن الصحافة القومية وبالذات جريدة أخبار اليوم نشرت مقالات اعتبرها الأقباط هجوماً صريحاً عليهم... وهكذا

* وزير الداخلية المشار إليه هو اللواء النبوى إسماعيل وكان أحد من شاركوا مع السادات فى مخطط تنمية التيار الدينى الإسلامى مع المهندس عثمان أحمد عثمان، ثم السيد محمد إسماعيل محافظ أسوط.

ازداد الموقف تعقيداً وبدأ كمالو كناعلى عتبة مرحلة "فتنة طائفية" بالفعل.

إن هذا ما كنا نخشى الوصول إليه وما الكتابة التى سطرناها، والدراسات التى أوردناها... إلا خوفاً من أن تتصل مصر إلى ما تدفع إليه.. وأتمنى أن تكون سطور هذا الكتاب فى اتجاه إطفاء الفتنة الحالية، والتى لا أشك فى أنها ستصير بسلام، ولعلها تفتح حواراً أهدأ يهدينا جميعاً لطريق سوى ويجنب مصر كل فتنة.

وفى مناخ هذه المعمة هذا والتوتر من الجانبين*، نجد كافة أنواع المفسرين والشارحين والمحللين... كل طرف يلقى اللوم على الطرف الآخر... وهذا هو الهدف لكل من لا يحب مصر ويكره وحدتها... فبدلاً من أن نفكر ونحلل لنتجده نظرننا نحو من المستفيد من شرخ مصر، إذ بنا نوجه الاتهامات إلى بعضنا البعض... الأقباط غاضبون ويتناقلون أخباراً حول ما يحدث بين الطلاب فى المدن الجامعية، فى الإسكندرية وفى المنيا وفى أسيوط... السلطات الدينية القبطية تستخرج من ملفاتها القديمة حوادث حريق كنيسة الخانكة وكنيسة قصرية الريحان فى مصر القديمة، وكنائس أخرى صغيرة فى أماكن متفرقة وقرى هنا وهناك... حوادث العدوان البسيطة تضخم فأبناء الكدمات للطلاب تصور وكأنها حوادث قتل...

والجمعية الإسلامية من الجانب الآخر تصيح مطالبة بحقوقها فى تطبيق الشريعة الإسلامية، وكأن الأقلية القبطية هى العشرة والعقبة فى تحقيق هذا الهدف... وتخرج المنشورات هنا وهناك... حتى يقال إن بعضاً من هذه المنشورات مدسوسة ممن يجدون لهم مصلحة فى شق مصر.

من يكره الحكومة لسبب أو لآخر، يجدها فرصة مواتية لكى يلقى اللوم كله على الحكومة.. ويجد لذلك أسباباً وأسباباً، ويدلل بأن الحكومة هى التى اختارت محافظاً بالذات فى محافظة بالذات لكى يكون ويمول ويشجع الجمعيات الدينية من سنوات طويلة*... وبعض الظرفاء كعادة المصريين فى مواجهة الأزمات يجدون فى الموقف المشتعل تسليية ويقولون: اتركوا الحكومة لتجنى ثمار ما غرست...!! أو يكرر ترديد المثل "ضع طوبة على طوبة لتظل العركة منصوبة!!".

أن النظرة الواقعية والعملية تحتم علينا - رغم كل الرغبة لدى المثقفين فى التحليل والدراسة - أن نتجمع كلنا لإنقاذ الموقف المتأزم ونطفى النار التى توشك أن تستعر، وعندئذ، نجلس فى هدوء لنحلل ونناقش وحتى نتعاطب... لأن النار إن تأججت وتمكنت فإنها ستصيب الصالح والطالح على حد سواء، وستفجر ألغاماً كثيرة موقوتة وغير موقوتة لن يسلم منها مواطن شريف مسلماً كان أم قبطياً.

إن الخريطة السياسية داخل مصر توضح أن هناك قوى سياسية كثيرة صغيرة ومتناثرة فوق السطح، ولكن المؤكد، هو أن هذه القوى التى تتحرك على الساحة قليلة الفاعلية محكومة الحركة، إذا قورنت بالقوى السياسية غير المعلنة التى يشار إليها بأنها تحت الأرض، فضلاً عن تنظيمات دينية قديبدو ومظهرها بعيداً عن عالم السياسة ولكنها ذات أثر فى الساحة السياسية.

وإذا تركنا جانباً ساحة مصر الداخلية واتجه نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، نجد أن الدول والشعوب على طول المنطقة وعرضها تعيش صراعات وتفجرات طائلة، ومن الطبيعى أنه بالقدر الذى نكون فيه مؤثرين فى الأحداث وفى المنطقة، لابد وأن نكون كذلك وبنفس القدر متأثرين بالأحداث والصراعات

* هذه العبارات وهذا الجزء كتب عام ١٩٨٠ فى المناخ الذى أدى إلى أحداث سبتمبر ١٩٨١ فى الجزء الثانى.

** لم يكن المناخ السياسى عام ١٩٨٠ أن اذكر اسم هذا المحافظ ولكنه صار الآن معروفاً وقد أقبل من منصبه بعد أن دمر محافظة أسيوط وزرع فيها شجر الفتنة والأصولية التى مازالت وستظل توفى ثمرة الإرهاب المر، لأنها لم تجتث بعد من جذورها وربما يكون العلاج النظرى، التلقيح الثقافى، الموضحة فى الجزء الثالث.

التي تدور من حولنا، فلسنا جزيرة معزولة في مياه المحيط الهادئ.

وإذا كان الصراع السياسي في لبنان والذي أخذ شكل الصراع الطائفي، قد تفجر عام ١٩٧٥ عقب أحداث صغيرة هنا وهناك، فإن الواقع المرير الذي يعيشه لبنان حتى الآن * ليدل على أن كل الطوائف الدينية والسياسية اللبنانية قد عانت من هذا الصراع. ولذا فلا غالب ولا مغلوب في الصراع الطائفي أو الحرب الأهلية ولكن خراب ودمار على الكل. إن ذلك يدعونا لأن نبذل كل الجهد ونتوadd ونرجح العقل والحكمة ونكتب بعض المشاعر وربما بعض ما يتصوره كل منا حقاً وأجبات أو أهدافاً.. لكن نتجنب "لبننة مصر" ولو على الطريقة المصرية.

صحيح أن ظروف مصر تختلف تماماً عن ظروف لبنان، فالمصريون في الأساس مسالمون وبيتعدون عن العنف بقدر الإمكان، فمن المعروف أن أغلب شعب لبنان رجالاً وأمهراً، وربما طفلاً أو شيخاً، غالباً ما يكون لديه سلاح وقد تمرس على أن "يقوس" أي أن يصوب الطلقات النارية من بندقيته أو مدفع، ولعلها زادت الآن وأصبحت الهاون أو الصاروخ.

إن وادي مصر المنبسط وسريان الماء الهادئ على صفحة النيل قد أوجد نفوساً منبسطة هادئة، بخلاف الجبال والوديان في لبنان، والتي يوجد فيها وعليها تكتلات على أسس طائفية، ومن ثم فإن مصر لن تتلبنن * على الطريقة اللبنانية... حمداً لله.

ولسنا من السذاجة بحيث نردد ترديداً ميكانيكياً بأن ما حدث في لبنان لا يمكن أن يحدث في مصر كما لو كنا قد تحصنا بواسطة مصل اجتماعي خاص يمنع أمراض الغير من أن تصيبنا.. فنحن شعب مثل باقي الشعوب له مميزاته وله كذلك سلبياته، والكل يدرس ويتفطن في معرفة تكويننا النفسي لعله يخترق حصننا من خلالنا.

وفي ذات الوقت هناك نغمات أخرى ليست مقنعة مؤداها هو أنه ما دام هناك مخططات خارجية تعبث وتدفع بنا نحو الفتنة الطائفية، فإن هذا قدرنا ولا سبيل لدفعه.. ولكني أستنكر هذا المنطق أيضاً، لأنه يدل على السلبية أي أننا شعب مسلوب الإرادة.. إن هذا بلدنا ومصيره بأيدينا، وعلى الأقل ينبغي أن يكون كذلك، ولا بد لنا - في القضايا المصرية - من أن نتمسك بأن يكون حاضرننا ومن ثم مستقبلنا في عصمتنا.. وهذا هو مغزى ما يسمى بالقضايا المصرية الوطنية حيث يمكن أن يتم حولها إجماع وطني شبه كامل.

وللأمانة فإنني كمصري قبل أن أكون قبطياً، أعتقد أنه لا توجد قضية أفضل وأهم وأكثر حيوية من قضية الوحدة بين الأقباط والمسلمين يمكن أن يجتمع عليها وحولها الغالبية الكبرى من شعب مصر.

إن المؤامرات الخارجية لا تخلق المشكلة، ولكنها تستفيد من شرخ قائم فتعمقه حتى ينهار الجدار ويتساقط على كل من فيه، ولعل في غنى عن أن أعدد الجهات التي من حولنا والتي ترغب في أن تعمق الشرخ...

كلنا يعلم أن إسرائيل كدولة قد بنيت على فكرة عدم تمكن اليهود في أغلب دول العالم من أن يمتصوا ويعيشوا في بلادهم الأصلية، فاليهودي البولندي عاش مئات السنين في بولندا، ولكنه لم يستوعب بل ظل متمسكاً "بيهوديته" وينطبق نفس الشيء على اليهودي الألماني أو الفرنسي أو الروسي أو الأمريكي...

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أغلب اليهود في البلاد العربية لم يشعروا بالاعترا ب الذي شعر به يهود أوروبا، ولذلك لم يهاجروا إلى إسرائيل إلا في سنوات متأخرة بعد أن أنشئت إسرائيل بالفعل... بل لعل الكثيرين منهم راغبين لو أتيحت لهم الفرصة العودة مرة أخرى إلى بلادهم العربية الأصلية.

* انظر التفاصيل والتحليل في باب "لن تتلبنن مصر" في كتابي بعنوان "الأعمدة السبعة للشخصية المصرية - الطبعة الثالثة - دار الهلال.

ومن ثم كنت ومازلت أنادى - وكما كتبت في ذلك مرات عديدة - بأن الوحدة الوطنية في مصر هي الرد الحضارى على إسرائيل، لأننا أثبتنا - وأرجو أن لا تكون صيحتى قد جاءت متأخرة - أن العشرة الخلوة والعلاقات المتداخلة بين المسلمين والأقباط في مصر كانت وستظل البديل للفلسفة الصهيونية... ومن ثم فمن الطبيعى أن تكون إسرائيل - وهى تراقب ما يحدث في مصر - وكأنها تضحك من وراء كمها سعيدة بهذا الاختلاف وتتمنى أن تراها فتنة مستشرية لكى تعطى زعم إسرائيل المتعصب الفرصة للمطالبة بحماية حقوق الأقليات استمراراً لتصريحات مشهورة تتعلق بحماية الموارنة في لبنان أو غير ذلك من أمور، وربما استمراراً لما رسمه الانجليز بادعاء حماية حقوق الأقليات بما فيهم الأقباط في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ولذا رفض الأقباط أى نصوص في دستور ١٩٢٣ تتعلق بحقوق تمثيلهم في البرلمان مكتفين بأن المصريون لدى القانون سواء دون تفرقة بسبب الدين أو الاعتقاد أو الجنس.

ومما يؤكده وجهة نظرى مانشر من أن جامعة برنستون في أمريكا قد عقدت في يونيو ١٩٨٧ مؤتمراً علمياً لدراسة رسم خريطة جديدة للمنطقة وكان ذلك تحت إشراف المستشرق المشهور برنارد لويس* والذي يعرف بتعاطفه مع الصهيونية ومن خلال دراسات أكاديمية يدرسونها جيداً، ناقش المستشرقون العباقرة رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط بتفتيت الدول الحالية إلى دويلات عنصرية وطائفية ودينية صغيرة، تجد فيها الأقلية المسيحية في لبنان مكاناً لها مع الأقلية المسيحية في فلسطين وسوريا، ثم تنضم وتتجمع الأقليات الكردية في العراق وإيران وكذلك السنة في لبنان وسوريا والعراق، ويمكن تجميع كل من الدروز والشيعة والعلويين وغيرها بحيث يكون الكيان الصهيونى ذاته له حجم معقول بين هذه التجمعات الهزيلة، وتجد إسرائيل لها مبررات وجودها الطائفي والعنصري..

ويعتقد بعض المحللين المتشائمين الذين يرون الفتنة استمراراً لمخطط استعمارى يرغب في تفتيت المنطقة العربية من الداخل أن لذلك علاقة بمعاهدة كامب ديفيد أيضاً، فبعد أن انكسرت شوكة الأمة عندما أصبحت مصر في جانب والدول العربية في جانب آخر وفق مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ فصار المخطط هو أن تصبح مصر وكأنها جثة هامدة من خلال شرخها وطنياً بفتنة بين الأقباط والمسلمين.

وفي حوار مع أحد الوزراء اليمينيين حول الأزمة والفتنة قدم تصوره الشخصى وهو أن الشيوعيين هم وراء هذا المخطط، لأنه - على حد قوله - لا يمكن للشيوعية أن تغزو مصر إلا بعد شقها وتفسخها، وهذا ما لا يحدث في مصر إلا إذا شرخت على أساس طائفي مذهبي ديني، نظراً لتمسك المصريين بمعتقداتهم الدينية تمسكاً شديداً يفوق حتى الانتماء الطبقي.. ويردد وجهة النظر هذه، عديد من الصحف المسماة بالقومية.

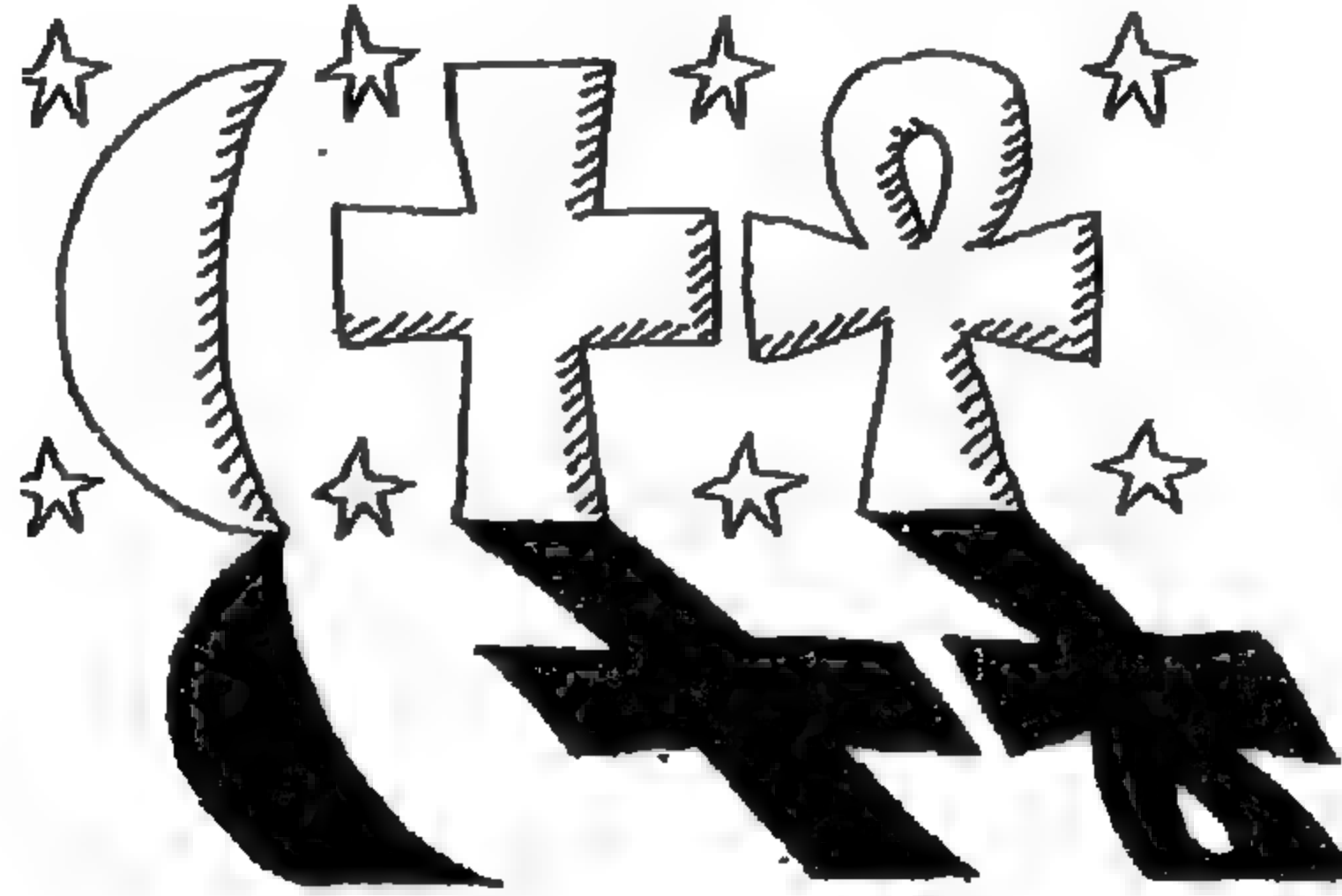
أما المتخصصون في علم الاجتماع فيقدمون تعليلاً آخر، وهو أن نكسة ١٩٦٧ قد أوجدت إحساساً بأن الهزيمة هي نتيجة لبعد الشعب عن طريق الدين القويم، ومن ثم اتجه الشعب - وبالذات الشباب - إلى التدين وكان ذلك ملحوظاً بالفعل - عند كل من المسلمين والأقباط على حد سواء - في الزيادة الواضحة الالفة للإقبال على ممارسة العبادات في المساجد والكنائس. ومما تجدر الإشارة إليه كذلك في هذا الشأن ظاهرة "الهوس الديني" التي اجتاحت إسرائيل عقب انتصارها في عام ١٩٦٧، إذا اعتقد الشباب هناك أن هذا النصر الضخم وغير المتوقع

ايخططون لعالم ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وما ظهر من صراعات بين الأديان والحضارات واشتهار نظرية صموئيل هانتجون والتي نشرت عام ١٩٩٢، وكان أن كتبت رداً عليها بالكراسة الاستراتيجية رقم ٢٠ والمنشور بمركز الدراسات بجريدة - الأهرام - عدد يونية ١٩٩٥.

كان من الله -حامي إسرائيل- فرددوا أغنية تحيي انتصار داود بالمقلاع على جليات الجبار، وفق ما هو معروف في قصص التوراة وهكذا ازداد تمسك شعب إسرائيل بالشعائر الدينية، وزادت شعبية الجماعات الدينية اليهودية المتطرفة والتي تلمس مظاهرها في الحماس الضخم لإنشاء المستوطنات في الضفة الغربية، باعتبارها مناطق يهودية، وفق نصوص التوراة تحت اسم يهودا والسامرة - ولعل ذلك كان تمهيدا لانتصار الأحزاب اليمينية المتعصبة على الأحزاب المسماة بالمعتدلة والمؤمنة بالاشتراكية الديمقراطية، أو المنهج الليبرالي العلماني.

أما الاقتصاديون فيقدمون تحليلا آخر وهو أن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد أوجدت طبقات أثرت، ثراء هائلا وفي وقت قصير، وزادت الهوة بين الطبقات وأوجدت أرضا لتحلل القيم في مناخ الفرص المتاحة للشراء بطرق شتى، ليست بالضرورة كلها شريفة أو قانونية، وكان رد الفعل لدى الشباب النقي هو الالتجاء إلى الدين والتعمق فيه بحثا عن شكل مجتمع أفضل بعد أن تولدت لديهم قناعة من منطلق الممارسة بأن السياسة التي قدمت الهزيمة لنظام اشتراكي وأحلت محله مجتمع رأسمالي، يبتعد بسرعة عن القيم، لن تواجه إلا بالبحث عن الطريق السلفي باعتباره الحل الوحيد والذي لم يختبر.

أيما كانت الأسباب والمسببات فإن الوقت الحالي هو وقت البحث عن رأب الصدع وتجاوز الأزمة وعندئذ سوف يكون في مقدورنا جميعا من منطلقات فكرية متعددة ومن خلال تعميق السبل والقنوات الديمقراطية أو من خلال الأحزاب أو الهيئات أو التنظيمات المختلفة أن نبحث ونحلل بعد أن نكون قد تجاوزنا الحساسية في المناقشة ورجحنا العقل والتمحيص على العاطفة والانفعال.



كلمة ختام

إن المتابع للحركة السياسية في مصر وبالذات منذ ١٩٥٢ يلصق كيف أن الحزب الحاكم - أيا كان اسمه أو لونه أو شكل تنظيمه - حريص كل الحرص على إطفاء لهيب أي خلاف حول الوحدة الوطنية ولذلك فهو يتصرف بسرعة وبحسم للقضاء على الأزمات*.

ومنذ عام ١٩٦٧ طفت هذه المشاكل على السطح بشكل واضح ولكن ما إن يقضى على أزمة حتى تأتي أزمة أخرى وقد أصبح مصدر القلق لدى الجمهورية الغالبة من شعب مصر الآن هو إن معدلات تنامي هذه الأزمات في ازدياد مستمر فبعد أن كانت هناك أزمة مثلاً كل عدة سنوات، إذ بها تصبح كل عدة أشهر؛ فضلاً عن أن حدة الأزمات وصداها قد أصبح أكثر اتساعاً وقوة فبدلاً من أن يؤدي حدث بسيط في قرية أو موقع ما إلى إيجاد مناخ سيئ في محيط هذه القرية أو هذا الموقع، إذ بالمشاعر والأحداث يتسع مداها حتى تصل إلى أن يصدر المجمع المقدس - مثلاً - قراراً تتصدى له الدولة من خلال بيانات في مجلس الشعب أو في مقالات بالصحف القومية ويثار الموضوع ليشغل الرأي العام في مصر على كافة مستوياته، بل يصبح له صدى على الساحة العربية ويصل إلى أمريكا وأستراليا وغيرها.

إن المشكلة لا تتحمل أن نتركها وشأنها بل يُحسن أن نسلط عليها الأضواء لنعرف مكنوناتها، فلدينا من تاريخنا ومن العلاقات البشرية الحية والمتداخلة بين المسلمين والأقباط، ما يجعلنا قادرين للتصدي لها وإبطال مفعول أي مخطط خارجي ينفذ شق مصر من الداخل، على أن ذلك لن يتأتى من تلقاء ذاته ولكنه يحتاج إلى توعية شعب مصر على كافة مستوياته وبطرق مختلفة، ومن هنا كان هذا الكتاب الذي بين يديك والذي أتصوره يطرح مسائل ومعلومات معروفة في الكواليس ولكنها لم يكن من الوارد طرحها على الرأي العام المصري كله، وأرجو أن يكون هذا الكتاب فاتحة لسلسلة من الكتب والمقالات والدراسات وغيرها والتي تعالج نفس الموضوع من رؤى مختلفة ومستويات ثقافية متباينة للوصول إلى هدف واحد هو المحافظة على الوحدة الوطنية وتحقيق استمرارها ونموها*.

ودون مغالاة يمكن القول بأن شعب مصر كله إن أجمع على قضايا وقيم تكون منظومة المسلمات الوطنية فإن موضوع الوحدة الوطنية سيكون على رأس القائمة ولكن لا توجد في مصر هيئة أو تنظيم أو مؤسسة ترعى أو تعمل على ذلك وفي الجانب المقابل توجد جمعيات هزيلة العضوية أحسبها قليلة العدد تؤمن بالتعصب الديني وتدعو له عن وعى أو عن جهل ولكن الخطير في الأمر هو أنه توجد بالفعل عديد من المنظمات والتنظيمات - غير العلنية - وكلها خارج مصر تبث سمومها من أجل فك رباط الوحدة الوطنية وذلك لدوافع وأسباب شتى - كما أوردنا على ذلك أمثلة في هذا الكتاب - من أجل ذلك وجب على شعب مصر أن ينظم نفسه بطريقة أخرى من أجل الدفاع عن بقاء واستمرار الوحدة الوطنية وفوق ذلك من أجل تنميتها وتعميقها بسبل شتى.

وفي مصر عشرات وربما مئات الشخصيات - ولولا الخرج لطرحت أسماءها في هذا الكتاب - كلها أسماء نظيفة ولا معة في مجالها، تؤمن بالوحدة الوطنية قلقة عليها ومستعدة لخوض المعارك في سبيل استمرارها...

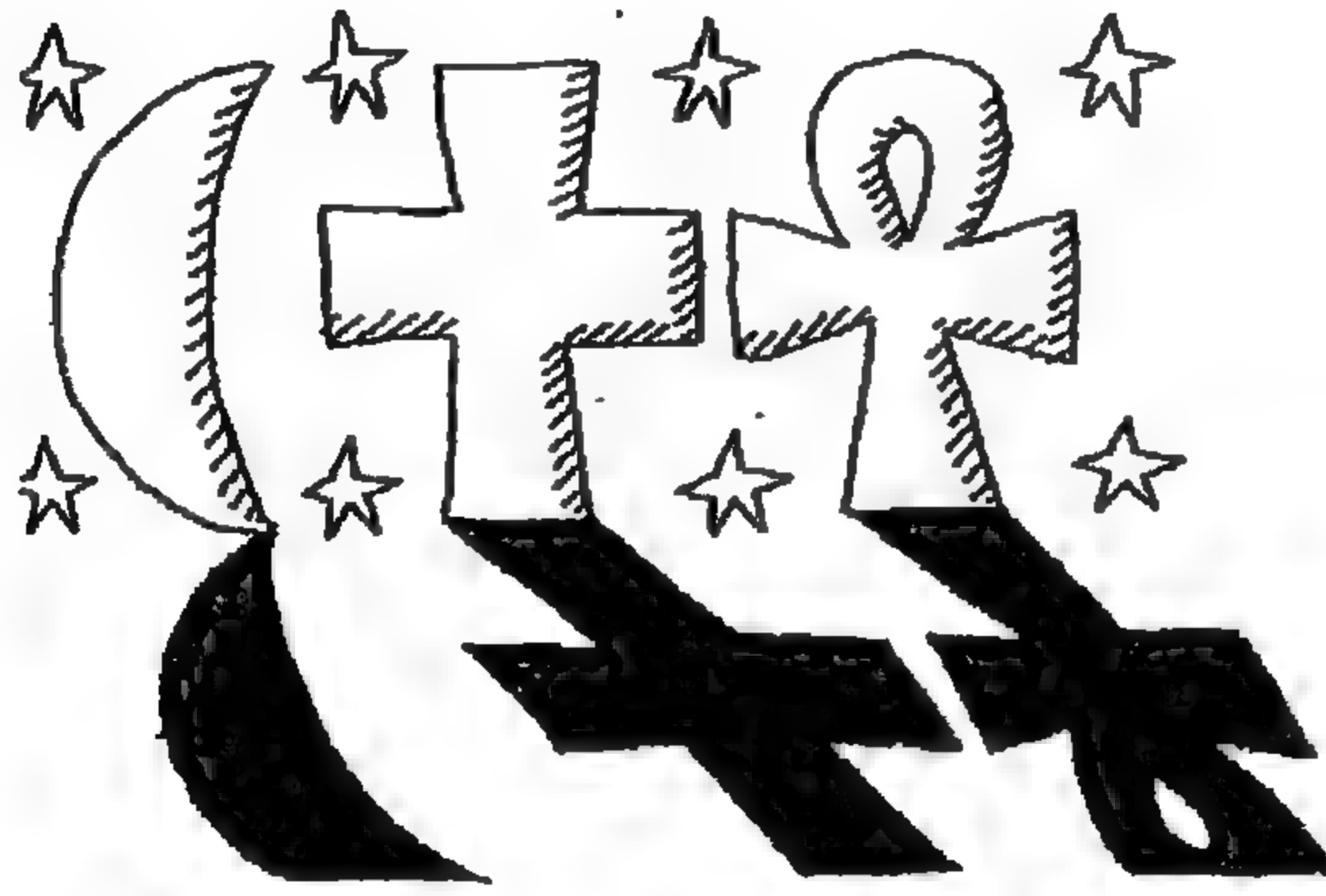
* كان هذا الرأي سائداً عام ١٩٨٠ ولكن جد في الأمور ولذلك فإن الأوضاع قد تغيرت ويلصق القارئ ذلك بين سطور الجزء الثالث.

ولكن كل منهم مجرد فرد غير قادر على فعل الكثير... ولكنها أن تجمعت لصارت لجنة قومية وطنية قادرة على فعل الكثير*.

لقد تعودنا في مصر أن نترك المبادرة للحكومة وإن كانت دول أوروبا الغربية قد تجاوزت هذه القاعدة وصارت المبادرة فيها للفرد أو لمجموعة أفراد ولكنني متأكد سواء بدأت الحكومة أو بدأ بعض الأفراد، فإن مثل هذه اللجنة القومية للوحدة الوطنية سوف تفعل الكثير.

ولا بد لي في هذا الشأن أن أدعو لكي لا تكون اللجنة القومية - إن قدر لها أن تقوم - على مستوى الشخصيات العامة في القاهرة، أو تلك المعروفة على مستوى مصر كلها فقط، لأن الأمر يحتاج وبالضرورة إلى لجان إقليمية على مستوى المحافظات والمدن والقرى وبالذات تلك التي تحمل خواص "طبيعية" أو ذاتية تولد الاحتكاك، فما من قرية أو مدينة في أعماق الصعيد أو مطلة على الساحل في الشمال، إلا وبها شخصيات متزنة ومتعلقة وموضع احترام غالبية الناس، يمكنهم لو سنحت لهم الفرصة أن يقدموا المشورة والنصيحة ويحلوا المشاكل القائمة بأسلوب أفضل كثيرا من أساليب رجال الإدارة أو رجال الدين التقليديين.

وفي الختام يعرف العام والخاص أننا في منطقة ملتزمة من العالم يملؤها الصراع والخلاف وتباين وجهات النظر.... فلتختلف النظريات السياسية كيفما شاءت، وليكن الصراع العربي الإسرائيلي موضع حلول متضادة وليتغير المجتمع وفق هواه يمينا أو يسارا ولكن في كل هذه الأحوال أخرجوا لعبة الصراع الطائفي من الحلبة فهي لعبة خطيرة سيكتوى بنارها من يلعب فيها أو بها قبل أن يكتوى الآخرون. ولتبقى مصر وطنا للونام والانتلاف بين الأديان من أجل حياة أسعد وأرقى للإنسان.

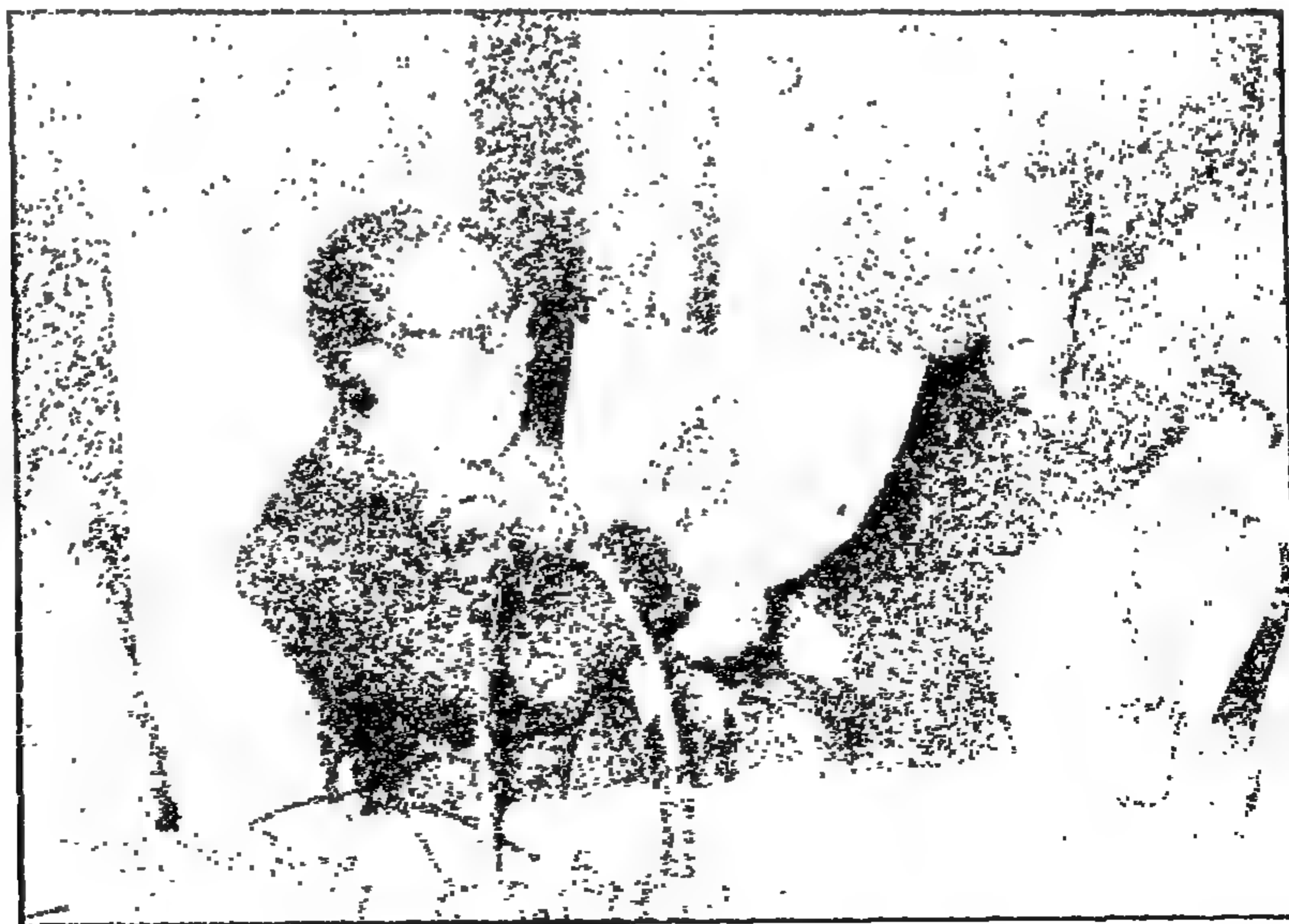


* بالفعل ومنذ عام ١٩٨٠ صدرت سلسلة من الكتب القيمة تتناول بموضوعية تحليل العلاقات الخاصة بين الأقباط والمسلمين بهدف تدعيمها وتقويتها.

* نبهني بعض الأصدقاء إلى أنني من خلال تسجيل هذه العبارة في مايو ١٩٨٠ كنت قد حظرت الرئيس السادات من خطورة ما كان يطرح وقتها، وحسبما ذكرت في مقدمة هذا الكتاب، أو كأنني كنت أتنبأ باغتياله.



الطريق الي سبتمبر . صورة تاريخية مع د. عبد العظيم ابو العطا في احتفال اقامه حزب العمل بنقابة الصحفيين بمناسبة مرور عامين علي صدور جريدة الشعب
التاريخ ٤ مايو ١٩٨١



د. ميلاد يتحدث عن
المثرو والمهندس ابراهيم
شكري ود. محمود
القاضي ينحستان



بداية الازمة .. الرئيس السادات في استراحة الاهرام في اجتماع مغلق وبجواره ممدوح سالم رئيس الوزراء
والبابا شنوده و أعضاء المجمع القدي

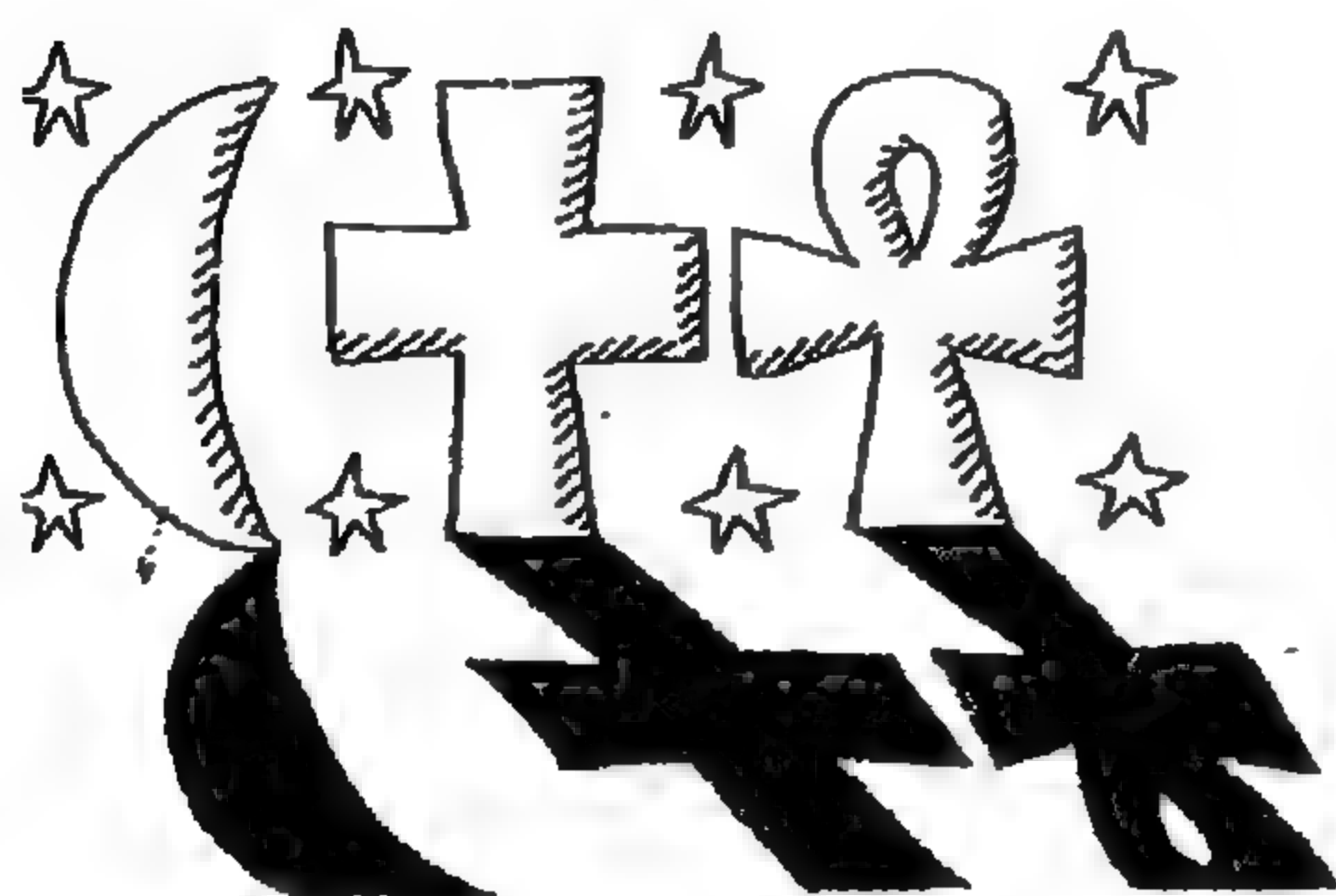
التاريخ ٢٢ سبتمبر ٧٧



الحاضرون في ندوة
الثلاثاء بحزب العمل
يستمعون إلى د. ميلاد
وهو يتحدث عن مشروع
مترو انفاق القاهرة

الجزء الثاني

ساسة ورهبان وراء القضبان



الفصل الأول

الطريق إلى سبتمبر

هزيمة ١٩٦٧ بداية الطريق
منطق «المذهب» أقوى من مقاصد صاحبه
«الرئيس المؤمن» بدأ مع مولد النبي
الجبهة الوطنية في نقابة المهندسين
السادات يتربص بالبابا منذ ١٩٧٢
متطوعوا الجماعات يتدربون بتمويل من الدولة
بداية النهاية في الزاوية الحمراء

(١)

الطريق إلى سبتمبر

كان الرئيس السادات شديد الافتتان بربط اسمه وتاريخه بأسماء الشهور والسنوات، فكل شهر له فيه إنجاز، وكل عام له فيه ذكرى.  فهناك شهر مايو بأحداثه «وثوراته» انتهى انقضى فيها على رفاق رحلته مع عبدالناصر وتنظيمه الطليعى، ليستولى على السلطة منفردا. ولذا أطلق اسم هذا الشهر على مدينة جديدة - قرب حلوان - كما أسس جريدة بهذا الاسم لتكون لسان حال حزبه وأحاديثه وفكرياته! وهناك أيضا شهر ديسمبر الذى يحتفل فيه «بعيد ميلاده»، ويلقى حديثه التليفزيونى الشهير مع «ابنته همت». أما شهر يونية فهو شهر افتتاح قناة السويس مرة ثانية بعد إغلاقها إثر عدوان ١٩٦٧ الغادر. وهكذا حتى جاء شهر سبتمبر فكان بداية النهاية. ففي الوقت الذى شهد فيه هذا الشهر أعنف هجوم على الحريات والدستور، كانت أجهزة الإعلام تزين للناس هذا الاعتداء الأثم وتبتكر له القوالب والمصطلحات.. فهو «ثورة جديدة» قام بها السادات أسوة بثورة مايو، بل هى أعظم الثورات قاطبة! ووصف كاتب صحفى معروف بقربه من قلب وفكر السادات قرار اعتقاله بأنه «أخطر من قرار حرب أكتوبر». وما إن انتهت الأحداث بنهاية السادات حتى «أكفوا» جميعا على الخبر «ما جور» ولم نعد نسمع بمصطلح «ثورة سبتمبر» ولن إلى الأبد! ولعل ما جرى فى شهر سبتمبر ٨١ لم يكن وليدا فى عصر السادات، بل تعود جذوره - فى تقديري إلى موجة الإحباط العاتية التى جرفت الشعب المصرى إثر هزيمة يونية ١٩٦٧، وقد بدأ أول تجليات هذه الموجة فى حركة الطلاب وما انتابها من غضب ظل يلازمها طوال محاكمة ضباط الطيران فى أوائل عام ١٩٦٨. لقد أراد هؤلاء الطلاب - بما يمثلونه من تعبير عن نبض الأمة وضميرها - معرفة الأسباب الحقيقية للهزيمة، مطالبين بتغيير البنية الأساسية لذلك الهيكل السياسى المسيطر والضاغط على أعناق الحريات. غير أن انعكاسات الإحباط لم تكن كلها على هذا الطراز الإيجابى فيما تلا. قبل تلك الأحداث، كنت قد أثرت الاهتمام بالجامعة وبمهنتى وعشت «مراقبا» طوال حقبتى الخمسينيات والستينيات، حتى جاءت هزيمة يونية وكالصاعقة، فنسيت إثر وقوعها رداء الأستاذية وانخرطت فى صفوف

«إشارة إلى الراحلة الاستاذة همت مصطفى - رئيس التليفزيون الأسبق

الطلاب محاورا ومناقشا، كما تعرفت على الكثيرين من زعماء الحركة الوطنية من شباب تلك الحقبة. وفي عام ١٩٦٩ كان نشاطى السياسى قد اتخذ أشكالا أكثر وضوحا وأكثر تحديدا بين الطلاب، مما دفع بجهات الأمن إلى طلب القبض على وفصلى من الجامعة، بل ووصل الطلب حد وضعى تحت الحراسة! لكن ما إن اقترب القرار من دائرة التنفيذ حتى تمكن أحد أصدقائى من ترتيب لقاء بينى وبين السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية آنذاك، وبدلا من فصلى أو وضعى تحت الحراسة تصادقنا، وأصبحنا نلتقى بين الحين والحين، لا لمناقشة ما يجرى داخل الجامعة فحسب، ولكن لنتدارس كل ما يدور حولنا فى المجتمع والمنطقة معا. وفى أحد لقاءاتى بشعراوى جمعة، دار الحوار حول ظاهرة الإقبال الجماهيرى من المسلمين والأقباط على «التبرك» بزيارة كنيسة السيدة العذراء بمنطقة الزيتون بمناسبة ظهورها، كذلك إقبال أعداد هائلة من المصلين على صلاة الجمعة، وبعد أن كانت هذه الصلاة مقصورة غالبا على البسطاء من الناس، فوجئنا بأصحاب السيارات، وحملة «الألقاب العلمية»، والكثير من شباب الجامعات من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، يسارعون جميعا لأداء هذه الفريضة. وهنا قال لى شعراوى جمعة: «ثمة علاقة بين هذه الظاهرة وبين هزيمتنا فى يونيو ١٩٦٧. فالشعوب كالأفراد، تتجه جميعها إلى السماء والغيب فى لحظات الضعف والهزيمة». ولقد ظل هذا المد الدينى فى ازدياد حتى نهاية حكم عبدالناصر دون أن يتجاوز مرحلة التدين، وقد ساعد فى ذلك تلك العلاقة الحميمة بينه وبين البابا كيرلس، وعنقوان حركة المد الوطنى والقومى.. والاقتصادى والاجتماعى. أما فى عهد السادات فقد انتقلت مرحلة التدين تلك إلى مرحلة تعصب، ومنها إلى احتكاك وعنف حتى بلغت ذروتها فى أحداث الفتنة الطائفية.. فكانت إحدى الطرق المؤدية إلى سبتمبر! ولا أظن أن السادات كان يقصد بممارساته أحداث فتنة طائفية فى البلاد على هذا النحو، وأنها سوف تقوده إلى هذه النهاية المؤلمة.. ولكن كما يقول المفكر د. مراد وهبه أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس: «إن منطق المذهب أقوى من مقاصد صاحب المذهب». وفى تقديرى أن السادات عقب توليه سلطة البلاد، انطلق من عقدة حياته وهى «مناطحة» شخصية جمال عبدالناصر، فقد رغب فى أن يكون له نفس الأثر وذات الشهرة فى العالم العربى والغربى. ولما كانت الظروف الموضوعية فى مصر تحول دون الاستمرار والمضى فى طريق «التحول الاشتراكى» فقد وجد السادات نفسه يسير فى اتجاه مضاد تماما، ولا شك أنه حقق ذلك بذكاء واقتدار نادرين. قلما يتكرر فى التاريخ. فقد جاء «انقلاب» السادات بنفس الدولة، وبنفس الرجال.. بل وبنفس التنظيم السياسى.. أليس هذا غريبا ويدعو للتأمل والفحص!!

وجاءت البداية غريبة!

فقد منح السادات لنفسه لقب «الرئيس المؤمن».. وكان عبدالناصر لم يكن مؤمنا.. وبعد أن كان المولد النبوى مناسبة دينية بحتة، راح السادات يلقي فيه خطابا سنويا من الرئيس المؤمن

لجماهير الشعب»، مستعرضا ما قام به من إنجازات، ومبررا الأسباب التي من أجلها لم يدخل الحزب قبل عام ١٩٧٢. وما إن تمكن السادات من زملائه، وزج بهم داخل السجون، حتى اتجه إلى الجامعات بهدف تصفية ما تبقى من «جيوب» للتنظيمات الناصرية واليسارية، التي كانت تشغل كافة المواقع القيادية في الاتحادات الطلابية على مستوى الجمهورية.

ففي بداية عام ١٩٧٢ أعلن الطلاب إضرابهم العام عن الدراسة، وبدلا من الحوار معهم، تم اعتقال قادتهم، وأغلقت الجامعات وأبوابها فلجأت أمهات الطلاب المعتقلين إلى نقابة المهندسين.

في تلك السنوات كانت نواة «جبهة وطنية» قد تشكلت. دون اتفاق أو إعداد. داخل مجلس نقابة المهندسين بقيادة المهندس عبد الخالق الشناوي وزير الري الأسبق، والذي أصبح فيما بعد أمين صندوق حزب الوفد الجديد، ومع د. عبدالرازق عبدالفتاح رئيس جامعة حلوان، ورئيس لجنة الصناعة والطاقة فيما بعد أيضا في حزب الوفد الجديد، وكذلك المرحوم مهندس عبدالعظيم أبو العطا وزير الري والزراعة ورئيس حزب مصر الاشتراكي الذي حاول الاستمرار بالحزب بعد أن «هرول» أعضاؤه إلى حزب السادات الجديد المسمى «بالوطني الديمقراطي». راحت هذه الجبهة تعمل على الإفراج عن هؤلاء الطلاب، وتفتح أبواب النقابة لكل الأمهات، معلنة التعاطف معهم، مما أثار غضب السادات، وراح يهدد بإغلاق النقابة!

ومما أثار غضبي في تلك الفترة، أنني كنت أعرف الكثيرين من الطلاب المعتقلين معرفة شخصية، وخاصة في كلية الهندسة جامعة عين شمس، وأذكر أن أحد زملائي من أعضاء مجلس النقابة، جاء إلى منزلي وطلب مني مفادرة منزلي فورا، لأن لديه معلومات مؤكدة عن «قرار» اتخذته السلطات بالقبض علي، إلا أنني تمسكت بالبقاء في منزلي ولم يحدث شيء، والطريف أيضا أن هذا الزميل أصبح وزيرا لوزارة هزيلة فيما بعد! وعندما حاولت معرفة أسباب «هذا القرار» علمت أن أجهزة الأمن قد أحست أن قرار اعتقال قديشير مشاعر الطلاب، فضلا عن أن الأمور كانت تسير في اتجاه «لم الموضوع»، وليس إثارتها، وأن هناك نية لفتح الجامعة، وبدء الدراسة خلال أيام.

كان النظام السياسي يعيش حالة من التوتر والخرج، وخاصة بعد تسرب بيان للأستاذ توفيق الحكيم، الذي جاء تعبيرا عنيفاً عن سخطه، واحتجاجا على تأجيل الحرب مع العدو الإسرائيلي. كان قد وقع البيان عدد من كبار المثقفين للضغط على السادات للخروج من حالة الاحتراب واللاسلم. وقد أثار البيان حنق السادات. واستطعنا الحصول على نسخة سرية منه، وقامت ابنتي مشيرة بنسخها عدة مرات بخط اليد، وقبل توافر آلات التصوير الضوئي.

الفتنة لم تكن نائمة!

في هذا المناخ العصيب، قام بعض المتطرفين بحرق كنيسة في بلدة الخانكة قرب القاهرة، وقام البابا شنودة بتنظيم مسيرة من الكهنة، وبعض الأقباط لأداء الصلاة في موقع الكنيسة بعد حرقها! وقد أثارت هذه المسيرة غضب الرئيس السادات، وروى لي أحد المقربين منه آنذاك، أنه اتصل به هاتفيا وقال له: «يا محمد.. سأذهب إلى مجلس الشعب لأقص عليهم ما فعله البابا شنودة توطئة لعزله».

ورد عليه صديقي قائلا: «أرجو أن تؤجل قرارك حتى نناقشه معا.. فأنا قادم إليك في الطريق. فكر الأستاذ محمد، في أن السادات يستطيع أن «يعملها» في لحظة غضب، ومن ثم فكر في استخدام «الحيلة». قال له الأستاذ محمد: «لماذا تأخذ على عاتقك مسئولية مثل هذا القرار منفردا.. أشرك مجلس الشعب معك، ودعه يتخذ القرار».

شد السادات نفسا عميقا من غليونه بعد أن راقى له الفكرة.. وبالفعل، تم الاتفاق على تشكيل لجنة تقصى حقائق من أعضاء مجلس الشعب برئاسة المرحوم د. جمال العطيفي وكيل مجلس الشعب عندئذ. وهكذا مرت الأزمة.. إلا أن فكرة عزل البابا شنودة ظلت تداعب خيال السادات حتى «عملها» بالفعل في ٥ سبتمبر ١٩٨١.

انتصارات.. وبدائل!

جاءت حرب أكتوبر بمثابة مياه «المطهر» التي غسلت أخطاء السادات، إلا أنه كان يفكر في اتجاه آخر! فسرعان ما تشكلت سياسة جديدة للتعبير عن المرحلة الجديدة، وبقيادة طبقة جديدة ذات أفكار جديدة أطلق عليها «سياسة الانفتاح».

وفي غمرة انتصاراته، راح يفكر في القضاء على ما تبقى من الناصريين في الجامعات والمواقع الأخرى، هم ومن يعتقد أنهم سيقفون ضد توجهه الجديد، واختار لهذه المعركة فرسانا جددًا وتم تدعيم وتعزيد وتمويل الجماعات الدينية كبديل للناصرين واليساريين، ولتوفير غطاء لتوجهه اليميني رفع السادات الشعارات المناسبة مثل: «دولة العلم والإيمان»، والعودة «لأخلاق القرية»، ومقاومة «المادية والإلحاد». وأخذت الصفحات الدينية طريقها إلى كافة الجرائد والمجلات القومية والحزبية.

وفي هذا المناخ الجديد، بادرت بعض الأحزاب السياسية بامتطاء «الموجة» وراح حزب الحكومة يعزف على هذا الوتر، وإذا بحزب العمل الاشتراكي يرفع نفس الشعارات كامتداد لما بدأه مؤسس حركة «مصر الفتاة» أحمد حسين.

واضطرب حزب التجمع إلى إحناء الرأس أمام العاصفة حتى ينقى عن نفسه شبهة الإلحاد، وخاصة أن الكثير من قياداته البارزة ينتمى للتيار الماركسي. من هنا راح يبحث عن «التيار الديني المستنير»، ليكون من بين مكونات الحزب الرئيسية مع الناصريين والماركسيين والقوميين العرب.

وفي هذا المناخ أصبحت كلمة «العلمانية» مرادفا لكلمة «الإلحاد»، وأن فصل الدين عن الدولة يعنى «الكفر» الذي يستوجب القصاص!

وهكذا تغير التوجه الفكري لطلاب الجامعات في الاتجاه المعاكس لما ساد من ناصر.

وبعد أن كان «ميثاق العمل الوطني» الذي وضعه عبد الناصر عام ١٩٦٢ هو المرشد، أصبحت شعارات الجماعات الدينية هي المسيطرة بعد أن راح أعضاء هذه الجماعات يفرضونها بالقوة، كما حدث في جامعتي أسيوط والمنيا، ثم امتد نفوذهم ليشمل جامعتي الإسكندرية والقاهرة حتى وصل إلى أماكن لم يكن متصورا اختراقها مثل الكلية الفنية العسكرية. فكان الصدام المسلح بين بعض طلابها، وبين الجيش فيما عرف بقضية «صالح سرية».

ثم توالى الأحداث. فظهرت جماعات التكفير والهجرة، وتم قتل الشيخ الوقور الدكتور محمد الذهبى. وفى المقابل ظهر لون مماثل لهذا العنف فى الجماعات القبطية، حيث ظهرت الأسر الجماعية فى الكليات والجامعات المختلفة، وتكثف نشاط الشبان فى اجتماعاتهم داخل الكنائس، وبلغت النعرة الدينية حدا لم يكن موجودا من قبل.

ففى يناير ١٩٧٧ عقدت مجموعة من الكهنة والمجلس الملى وممثلى الشعب القبطى اجتماعا فى الإسكندرية على هيئة مؤتمر لمناقشة المسائل المتعلقة «بحرية العقيدة وممارستها»، ومبدأ المساواة والتكافؤ فى فرص العمل وفى «التمثيل» فى الهيئات النيابية. وقد أثارت توصيات المؤتمر ردود فعل داخل الجماعات الدينية، وقعت كل الأطراف فى مصيدة «التصعيد».. حتى بلغت ذروتها فى نهاية السبعينيات ليتحول الأمر كله. للأسف الشديد. إلى فتنة تكاد تكون مدمرة!

الجهاد فى الخارج أيضا!

بمجرد وقوع أحداث أفغانستان فى أواخر عام ١٩٧٩، أراد السادات. كعادته أن يستثمر الأحداث للتقرب من الأمريكيين وفصائل الرجعية العالمية، وبذلك يكسب مواقع جديدة أكثر نجومية ولعانا قام الرئيس «المؤمن» بفتح أبواب مصر أمام «المجاهدين الأفغان»، وراح يمدهم بالمال والسلاح اللذين حصل عليهما بمقتضى «صفقة كبرى»!

وانخرط الكثير من الشباب المصرى فى صفوف المتطوعين لتدريبهم فى الصحراء قرب القاهرة وغيرها من الأماكن تحت رعاية الدولة.

وكان من الطبيعى أن يكون شباب الجماعات الدينية فى مقدمة المتطوعين لمناصرة مجاهدى أفغانستان، ومن الطبيعى أيضا أن تضم هذه الصفوف بعض «العناقيد» المثمرة فى تنظيم الجهاد، ومن ثم نشأت الصلة بين هذه الجماعات وبين أجهزة الأمن المصرية والعالمية.

وقبلها بقليل كانت زيارة القدس، وتوقيع معاهدة كامب ديفيد، ثم الصلح المنفرد مع إسرائيل، وظن السادات أن سياسة التصعيد ضد القوى العقلانية واليسارية سوف يكون لها مردودها الإيجابى، ولكنها أدت إلى أسوأ النتائج عليه وعلى نظامه.

وهكذا لم يدرك السادات «منطق المذهب»، فاهتز التوازن السياسى فى البلاد.. واضطر حزب الوفد الجديد إلى وقف نشاطه «هريا بجلده» من هذا الضجيج المنذر، كما اضطر حزب التجمع إلى تخفيف نشاطه، موقنا أن المرحلة تتسم بالاضطراب، ومكتفيا بإصدار نشرة «التقدم» بعد مصادرة جريدة «الأهالى» لسان حاله عدة مرات بأسنان وأنياب القانون وديمقراطية السادات.

ولم يبق سوى حزب العمل الاشتراكى الذى استمر داخل «الحلبة» الإعلامية وأصبحت جريدته هى المنبر الوحيد للمعارضين.

وفى ١٤ مايو ١٩٨٠ ألقى السادات خطابه الشهير، الذى اعتبره المراقبون ذروة المأساة فى موضوع الصراع الطائفى!

ولعل تاريخ وعمق وفاعلية الوحدة الوطنية في مصر هو الذي حال دون تفجر «الصراعات الطائفية» عقب هذا الخطاب، فقد أكد السادات على «إسلام الدولة» و«إسلام الحاكم» وقال كلاما من مثل: «وليعلم الجميع أنني ريس مسلم لأكبر بلد مسلمة»، مما قد يفسر في هذا المناخ بأن لا مكان لغير المسلمين في البلد.. ولكن الله سلم! سلم مصر من كل سوء.

من جهتي سأرعت بالرد على ذلك، وقمت بإعداد ونشر كتابي «نعم أقباط ولكن مصريون»*، وكان من بين الأسباب التي دفعتني إلى سجون السادات كما سيتضح فيما بعد! وهكذا تلبدت سماء مصر بغيوم الفتنة...

ففي حي الزاوية الحمراء شمال القاهرة وقع حادث عابر، ولكنه كان كافيا في هذا الظرف لإشعال الحريق. كان ذلك في شهر يونية ١٩٨١، حيث وقع نزاع حول ملكية قطعة أرض لأحد الأقباط (من أصل صعيدى حيث التعصب والشدد)، وذلك بعد أن استصدر حكما قضائيا بحيازتها، إلا أن إدارة المصنع المجاور وبمساعدة وتأييد حزب الحكومة، استصدرت قرارا إداريا من المحافظة بتخصيصها لإقامة مسجد، فقام صاحب الأرض بمعاونة أهالي بلده بالاعتداء على الأهالي الذين قرروا الاستيلاء على الأرض واستخدامها للصلاة. وفي لمح البصر، اندلعت النيران، ووقع اشتباك بين الفريقين، فتساقط القتلى على الجانبين، ولم يعرف عددهم الفعلي حتى الآن!

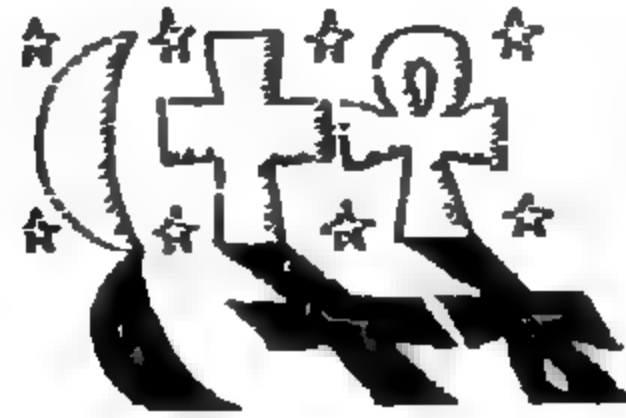
وفي أغسطس عام ١٩٨١، ذهب السادات إلى أمريكا وتردد أنه تشاور مع الأمريكيين في اتخاذ بعض الإجراءات، وما إن عاد إلى مصر حتى أعلن أنه سيتحدث إلى الأمة من خلال مجلس الشعب يوم ٥ سبتمبر، وانتظرت خطابه وأنا ملئ بالخوف على مصير البلاد.

وفي مساء يوم الأربعاء ٢ سبتمبر ١٩٨١ كنت في اجتماع روتيني بحزب التجمع للجنة العلاقات الخارجية وكنت رئيسها، جاءت إلينا أخبار من بعض المسجونين اليساريين في مزرعة طرة، أن هناك ترتيبات داخل السجن لاستقبال عدد كبير من المعتقلين الجدد وأن علينا أن نحذر.

وعندما علمت بالخبر، ظننت لأول وهلة أن السادات سوف يعتقل بعض أعضاء الجماعات الدينية قبل خطابه في ٥ سبتمبر، كإجراء وقائي، ولا مانع من اعتقال بعض شباب التجمع المعروفين باتجاهاتهم اليسارية لإقامة التوازن الأمني!

طلبت من زميلي عبد العظيم المغربي* x. وكان وقتئذ أمين مساعد الحزب. تكليف المسؤولين في الحزب لنشر الخبر بين شباب الحزب حتى يمكنهم تجنب الاعتقال.

ولم يدر بخلدي. للحظة واحدة. أنني شخصا على رأس قائمة المعتقلين!



* كتاب نعم أقباط.. ولكن مصريون.. الناشر مديولى عام ١٩٨١ وقد سجل جزء منه في الجزء الأول من هذا الكتاب
** الأستاذ عبد العظيم المغربي ومن قيادات حركة العمال النقابية ثم صار عنصرا فعالا للحركة اليسارية في مجملها: مع حزب التجمع أولا ثم مع الحزب الناصري عندما تأسس

الفصل الثانى

مع الأساقفة.. وراء القضبان

«زواج ابنتى» مؤامرة لضرب الوحدة الوطنية
السوس العظيم والدود الأعظم
لا تدخلنا فى «تجربة» لكن نجنا من الشرير
التفسيرات الاجتماعية للكتاب، تعوق الإفراج
عزل الأسقف.. معركة ديمقراطية
الكليشيات.. أساور من ذهب فى يدي الأسقف

(٢)

مع الأساقفة وراء القضاة

اقتحمت القوات الخاصة من رجال أمن الدولة منزلي، وألقى القبض عليّ، وفي حراسة الشرطة، أخذني العقيد حسن هاشم مأثور قسم الدقي إلى سجن «الاستقبال» بليمان طره، وهناك تعذر «استقبالي»، بسبب التفرقة الدينية، فتوجهنا معا من طره إلى سجن المرج شمال القاهرة. في غرفة مأثور سجن المرج. وكان قد تقرر احتجاز الأقباط فقط فيه. رأيت كاهنا في زيه الأسود، ولم أكن أعرفه حتى ذلك الوقت.. ولكن عرفت فيما بعد أنه القس بيشوي يسى راعي كنيسة مار جرجس بمصر الجديدة. وكم تألمت عندما رأيت أحد ضباط مباحث أمن الدولة يفتش الكاهن ويجبره على خلع ملابسه الكهنوتية، حتى يتمكن من تفتيش ملابسه الداخلية!

قلت للضابط في حزم:

عيب يا حضرة الضابط.. استعمل الرقة في معاملة الكاهن.

جزع الضابط وشحب وجهه وظن أنني ضابط مثله ولكن برتبة أكبر، فقد خدعه مشهد المأثور بملابسه الرسمية واقفا خلفي. وبدون تفكير، فوجئت بالضابط يقول «حاضريا أُنَدم» واعتدل الكاهن، وأفرغ ما في جيوبه من أوراق ونقود وأقلام حبر. لم أكن أعلم حتى ذلك الوقت أن هذا إجراء تقليدي عند استقبال السجين وقبل دخوله إلى «محراب» السجن!

انتهى الضابط من تسجيل «مضبوطات» الكاهن في محضر رسمي، وطلب منه التنحنى جانبا، على أن يظل واقفا.

ثم سألت: هل هناك معتقل ثان؟

قلت: نعم.. أنا ذلك الثاني.. اسمي ميلاد حنا.

وجزع الضابط للمرة الثانية، فقد أدرك أنه - كرجل أمن - ما كان ينبغي أن يقع في هذا «المطبخ»، ومع ريكته كانت هناك ابتسامة مكبوتة تعلو وجوه رجاله ومساعديه.

تقدمت في هدوء، وأفرغت ما في جيوبى من أوراق أخذ يفتشها بدقة، ولاحظت أن ثمة ورقة صغيرة قد استولت على اهتمامه، وعندما تأملها بين يديه، تأكدت أنها جديرة بهذا الاهتمام!

فقد كانت الورقة تضم بعض أسماء الأقباط، ومن بينهم اسم كاهن معروف ويا له من توقيت!

ظن الضابط أنه وقع على أسماء زعماء «الفتنة الطائفية»، وراح يسترد أنفاسه، ويسجل في محضره الأسماء بعناية.

وابتسمت في حزن، واستدعت ذاكرتى ظروف وملابس هذه القصاصة وبقائها في جيبى طوال هذا الوقت.

يوم ٢٢ يوليو ١٩٨١، كنا عائليا قد اتفقنا على أن يكون هو يوم حفل إكليل ابنتي الكبرى مشيرة، وكان خطيبها د. مدحت غبريال قد جاء من كندا في إجازة قصيرة لإتمام إجراءات الزفاف.

وفي هذا اليوم لم نجد وقتا متاحا في جدول مراسيم الكنيسة إلا بين السادسة والسابعة مساء، وعلى الفور أدركت أن هذا الوقت يتزامن مع وقت الإفطار في رمضان، ومن ثم لن يتمكن كثير من المسلمين من تلبية الدعوة، فسارعت إلى كنيسة «مار مرقص» بشارع كليوباترا بمصر الجديدة حيث تتم عادة احتفالات الصلاة وإتمام مراسيم الزفاف، محاولا تأخير الموعد، إلا أنني فوجئت بأن كافة المواعيد قد تم حجزها، فحاولت للمرة الأخيرة استبدال هذا الموعد مع آخرين قد اختاروا موعدا متأخرا بين الثامنة والتاسعة مساء.

ولأنني لا أعرف أسماء هؤلاء الذين حجزوا، فقد قمت بتدوين أسمائهم على غلاف أحد الخطابات، وكذلك أسماء الكهنة الذين سوف يتولون إتمام المراسيم بهدف الاتصال بهم، وإقناعهم بتبادل الأوقات حتى لا يتعارض موعدى مع موعد الإفطار في رمضان.

تلك هي قصة «المظروف» الذى راح الضابط الشاب يتعامل معها كوثيقة إدانة..

كتمت ذكرياتى.. ولم أحاول تفسير الأمر.

في غرفة المأمور. تجمعن نحن المعتقلين. وكانت بشارت الفجر قد أطلت علينا.

أمسك بكل منا حارسان؛ أحدهما يتأبط الذراع اليمنى والآخر يتأبط الذراع اليسرى، وسرنا جميعا في هيئة طابور يجمع بين «الكهنة» و «العلمانيين».*

تأكدنا عندئذ من الشرخ الذى أصاب مصر بعد أن أعدت وزارة الداخلية «سجن المرج» لاستقبال الأقباط وحدهم.

بخطوات منتظمة تتناغم مع خطوات رجال الأمن الذين أمسكوا بنا، سرنا جميعا إلى السجن الداخلى.

كانت أرجلنا قد أعلنت عصيانها، ولم تعد تقوى على حمل أجسادنا، فمنذ أن تم إلقاء القبض علينا، لم يعرف النوم طريقه إلى عيوننا المسهدة.

توقف ركبنا داخل «سجن التجربة».. وهو سجن داخل السجن.

تطلعت إلى السماء في حيرة، وانتابني هاجس حول ما يجرى.. هل هو حقيقة أم مجرد كابوس ثقيل؟



في زنانات باردة، دفعوا بنا إلى ساحتها القذرة، وتساءلت في نفسى: هل كلمة «زنانة» مؤنث.. وهل الجمع زنازين.. أم زنانات!

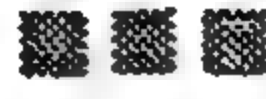
كانت الزنانات توحى بالرهبة والعقاب معا.. كما كانت توحى أيضا باستحالة الهرب.

سألت عن سبب تسمية «سجن التجربة» بهذا الاسم فقبل لى: لتجربة عتاة الإجرام والقتل، واختبار مدى صلابتهم وقوة احتمالهم في أيامهم الأولى داخل السجن.

على وسادة من الكاوتش، وبذات الملابس التى غادرت بها منزلى، ألقيت بجسدى المتعب، وأنا في حالة من الذهول وانعدام الوزن.

* صار للفظ علمانية تعاريف ومفاهيم متناقضة، ولكن وفق التقاليد القبطية الكنسية: العلماني هو الشخص المسيحي المتدين ولكنه لا يحمل أي رتبة كهنوتية في قمتها الاسقف وفي أبسطه الشماس وتزكّر الصلاة للعلمانيين في جناز الراقدين

لم أستطع النوم.. ورحت أهدق في جدران الزنزانة وسقفها، بينما كان ذهني يتجول خارجها.
كان القلق يعصف بأعصابي ليس فقط على أسرتي الصغيرة، ولكن على أسرتي الأكبر «مصر».. فلم أعد قادراً
على معرفة ما تخبئه الأيام المقبلة!
لحظة قصيرة.. فإذا «بطابور جديد» يهل وإذا بهم يدفعون كاهنا للإقامة معي في زنزانتى.. قدمت له بنفسى
فأجابنى مقاطعاً «إننى أعرفك».
قلت له: ومن أنت؟
فقال: أن القس إثناسيوس بطرس- راعى كنيسة السيدة العذراء..
قلت له: وكيف جئت إلى هنا؟
قال: بينى وبين أمن الدولة مشكلات عديدة حول إنشاء الكنيسة، والقرارات الجمهورية الخاصة بذلك.
قلت: وما رأيك فيما نحن فيه؟
أجاب فى حسرة: إنها مأساة.. فأنا كاهن قبطى.. ولكنى مواطن مصرى أحب هذا البلد، وأدافع عنه حتى
النهاية.
قلت له مواسياً: إذن.. عليك أن تطمئن، فمصرنا بخير.



ثقيلة هى الأيام الأولى.
تلك الكآبة المسيطرة والمخيفة التى راحت تلقنا، بعد أن عشنا الأيام الأولى دون طعام، ولم نعد نملك سوى ما
نرتديه من ملابس قد أصبحت متسخة تفوح منها روائح غير مستحبة.
ورحت أتحسس زنزانتى، فى محاولة للتعرف عليها.
إنها.. على أية حال.. مسكنى الإجبارى فى الأيام القادمة، التى لا أعرف كم ستطول.
فى أحدى أركانها يقع صنبور المياه الوحيد، الذى يصلح لكافة الأغراض.. ويجواره مرحاض أرضى قذارته لا
توصف!
على مدى يومين وربما ثلاثة أيام، استمرت حياتنا إلى حد الإعياء.
فرحنا نشكو حتى سمحوا لنا ببعض الملابس الداخلية، كما استطعت الحصول على جلبابى من بين الأشياء التى
تركتها على باب السجن فيما يسمى بالأمانات.
شئ لم أعوده طيلة حياتى.. إنه الملل!
كانت الساعات بطيئة.. والأيام كالدهر.
أبواب الزنزانات تفتح- بين الحين والحين- لغير سبب، ويعاودون إغلاقها.
تأملت تصميم الزنزانة كرجل يعمل بالهندسة والإنشاءات.. فوجدتها مصممة بدقة لأوضاع الحبس
الانفرادى!

كان التصميم يحوى كل معانى العقاب ومشاعره أيضاً!
وفى الوقت الذى لا تتسع فيه الزنزانة لأكثر من فرد.. كان عدد الواردين إليها يزداد كل يوم!
كان المعتقلون يأتون من كل فج عميق وعلى اختلاف الرتب الكهنوتية والعلمية، الأمر الذى اضطرنا جميعاً

أن «نحشر» كل ثلاثة في زنزانة!
أصبح النوم مستحيلاً.. والحركة غير ممكنة!
كما أصبح القلب من جنب إلى جنب.. يحتاج إلى استئذان لما يسببه من قلق للآخرين!
وتذكرت أسياخ الكباب المتلاصقة عند «الحاتي»، كما أدركت أن هناك نقصاً في موائيق «حقوق الإنسان»، لأنها لم تكفل للمواطن.. حتى الآن.. حق النوم على «الجنب إلى يريحه»!
ولعل رائحة الزنزانة، وما تفوح به من عرق ممزوج برائحة المرحاض كانت وراء حالة «الغثيان» العقلي والنفسى والوجداني التي اجتاحتني طوال تلك الفترة اللعينة!
أما الشقوق التي ملأت الحوائط، والسقف، فكانت تأوى أعداداً لا حصر لها من الصراصير والحشرات التي لا نعرفها، ناهيك عن التحركات المفزعة لبعض الأبراص، وتساءلت في نفسي: هل حصلت هذه الكائنات على تصاريخ من مباحث أمن الدولة، وهل سمح لها بذلك.. أم جاءت من قبيل العناد والتحدى؟!
كان الليل طويلاً.. ومعذباً!
صغير الناموس، وما يشبهه من «أحلام كابوسية».. لدغته المدروسة في الأذن أو الأنف، ثم ذلك القلق الذي يبعثه حتى الصباح.
عندما سألت عن أسباب كثرته أجابني السجن «عم عبد الغنى باشجاويش السجن»، «لأننا بالقرب من مصرف المجارى المتجه إلى مزرعة الجبل الأصفر»!
كانت الإجابة مقنعة.. فلم أعد أسأل!



أخيراً.. جاء الطعام.
فها هم غلمان سجن المرج يحملون «صفيحة» من ذلك النوع المستخدم في جمع القمامة من المساكن الشعبية، تفوح منها رائحة الزيت العفن.
صاح أحد الصبية: كله يجهز طبقه.
كانت إدارة السجن قد «صرفت» لكل منا طبقاً من الألومنيوم يسمونه «أروانة»..
تناولنا طعامنا «الشهى» بعد جوع طويل، وأشهد أن الأربعة كانت ساخنة حتى استطاعت أن تلمس يد فنائها كل المساحات الباردة والعميقة دواخلنا!
لحظات.. ومر سجان آخر يحمل صفيحة مماثلة، ولكنها تحتوى على الجبن الأبيض وراح يناول بيده المتسخة قطعة جبن صغيرة للنزير حملها كل منا على طرف رغيفه وراح يأكل في متعة ونهم!
وهكذا مرت الأيام، فلم نعد نشكو من الجوع، كما تعودنا ظلام الزنازين.. ناهيك عن اكتشافاتنا الثمينة.. وقد عرفنا أن الفول يحتوى على «بروتين حيوانى» يتمثل في ذلك «السوس العظيم»، كذلك الجبن الأبيض، وما يحمله «من بروتين مماثل».. يتبدى في «الدود الأعظم» ولكن ثمة فارقاً أساسياً.. أن السوس كان ميتاً، بينما الدود كان حياً!
ثم توالى الوجبات.. فكان طعام الغذاء غالباً من العدس.. وبالحال من وجبة ثمينة إذ لم تكن قد ظهرت بعد أزمت «العدس»، ولا أدري ماذا يفعل السجناء الآن بعد أن أصبح العدس «شهوة» الأثرياء!
كانت الأيام تمضى بعد أن عرفت الأعصاب طريقها إلى الاسترخاء، كذلك كان السجناء المقيمون في السجن

الأكبر بما يحتويه من عنابر وأسرة متعددة الطوابق يعملون فيما يسمى بالمرزعة وكانوا يجمعون لنا بعض ثمارها ويقدمونها من قبيل «كرم الضيافة» مثل الفجل والجرجير والكراث، والأخير لم أكن رأيته أو تذوقته منذ سنوات طويلة!

وعلى الرغم من وجود لائحة تنظيم حياة المسجونين، إلا أن السادات «عطلها» بدعوى أننا لسنا مسجونين وحيث أطلق علينا لقباً أكثر «شياكة» من «المعتقلين» و«المسجونين»، وهو «المتحفظ عليهم». ومن ثم رأت إدارة السجن عدم تطبيق اللائحة علينا، وحرمتنا من الاستمتاع بمزاياها.. في الوقت الذي التزمت فيه بتطبيقها على اللصوص وعتاة الإجرام من الخارجين على القانون والشرعية! ومن طرائف تلك الأيام، حكايته مع نيافة الأنبا صموئيل، الذي اغتيل مع السادات يوم المنصة. فقد كان نيافة الأنبا صموئيل صديق قديم منذ أيام الدراسة بمدرسة التوفيقية بشبرا ويسكن حالياً على بعد أمتار من منزلي بمدينة الهندسين.

بعد اعتقالى راح يتردد على زوجتى وأولادى مواسياً ومطمئناً مؤكداً لهم أنني لا أقيم فى سجن، بل أعيش فى قصر أحد أمراء العائلة المالكة بمنطقة المرج، وهو نفس القصر الذى أقام فيه رئيس الجمهورية الراحل محمد نجيب!

وإمعاناً فى إقناع زوجتى بصحة ذلك، راح يقص عليهم كيف أقضى وقتى فى زراعة حديقة القصر مع باقى الأساقفة، مستمتعاً وسعيداً بالإقامة التى لم تخطر لى على بال!

واطمأنت زوجتى تماماً، بعد أن أخبرها أن مندوبه وسكرتيره الخاص.. وهو جرجس أفندى.. يذهب إلى كل يوم.. فى قصرى.. للاطمئنان على.

وفى أحد الأيام.. حمل الأنبا صموئيل كعكة إلى زوجتى، وقال لها إنها الكعكة التى كلفت بها جرجس أفندى ليحملها إلى ابنتى «مارى».. حيث يوافق يوم ١١ سبتمبر عيد ميلادها.. أى بعد اعتقالى بنحو أسبوع!

وهكذا تأكدت زوجتى من صدق رواية الأنبا صموئيل وأيقنت أنني بين أيدي أمينة، ومن ثم فالحكومة صادقة فيما أسمته «بالتحفظ فى مكان أمين».. إذ لا بأس من أجازة مجانية سعيدة وإن كانت إجبارية وفى ضيافة حكومتنا الرشيدة!



كان من الطبيعى أن يسقط الزمن، ونفقد إحساسنا به. فلا جرائد.. ولا معلومات، وأصبحت الأيام متشابهة، فلا معنى لأسماؤها وتواريخها، ورحنا جميعاً نشتغل بحياتنا داخل السجن ونتسقط الأخبار بين الحين والحين! وفى أيامنا الأولى، لم نكن نعرف بعضنا البعض: فالاتصال ممنوع والاختلاط مستحيل، والغموض يسيطر على المكان.

حتى جاء صباح آخر!

فقد سمعنا صوتاً عالياً يصيح: أنا اسمى سمير تادرس.. صحفى فى أخبار اليوم.. ولا بد أن يعرف بعضنا البعض، لأن أيام الاعتقال قد تمتد إلى سنوات.

كانت أبواب الزنازين من الحديد المصمت والصاج، وبالجُزء العلوى منها فتحة صغيرة، لا يتعدى مقاسها ١٠×١٠ سم، أسميناها «الطاقة»، فهى مصدر النور الوحيد أثناء النهار.

صاح سمير: قفوا على بطانياتكم، وضعوا أفواهكم في فتحة «الطاقة» وليقدم كل منكم نفسه. وهكذا عرفنا بعضنا البعض، وعرفنا أن السجن به ٢٨ زنزانة وساكنيها هم الأساقفة، والقساوسة، والأفراد العاديون.

وقد حاول القمص بولس باسيلي عضو مجلس الشعب عن دائرة شبرا في عهد السادات، أن يخفف عنا. وكان رجلا بليغا. فأطلق على الزنزانة اسم «القلية».*.

وبذلك عرفنا أسماء الموجودين «بالقليات» وعددهم. حيث كانت الزنزانة عندما استقرت الأمور تضم اثنين. وبذلك يصبح عدد المسجونين في سجن التجربة ٥٦ رجلا.

وقد لاحظنا أن إدارة السجن قد استقبت جميع الأساقفة والكهنة في سجن المرج، فكان هناك ثمانية من الأساقفة، وأربعة وعشرون قسيسا، وأربعة وعشرون آخرين من العلمانيين.

كان الأساقفة من ذوي الشخصيات المتميزة.

فالأنبا بيمن. أسقف ملوى. كان أكثرهم حضورا، ومن ثم كان هو حلقة الاتصال بيننا، وبين إدارة السجن. كان الرجل زعيما وقائدا بطبيعته. كما كانت معلوماته تعكس ثقافة رفيعة وعميقة، كما كان الرجل معتزا بدرجتي الماجستير والدكتوراه اللتين حصل عليهما من جامعات أمريكا.

وعلى الرغم من اعتلال صحته.. إلا أنه كان أكثر الموجودين حيوية.

وترجع علاقتي بهذا الأسقف المهيّب إلى سنوات الأربعينيات!

فقد تعرفت عليه في اجتماعات الشبان بمدارس الأحد بمنطقة جزيرة بدران، وكان اسمه قبل الرهبنة «كمال حبيب» وقد قضى سنوات متفرغا لأمانة مدارس الأحد بكنيسة مار ميّنا، بأول شارع الترعة البولية بشبرا.

وفي تلك الفترة من الأربعينيات عرفت الكثيرين من قيادات مدارس الأحد، وقد تقلدوا جميعا مناصب مرموقة فيما بعد، فمنهم «نظير جيد» البابا شنودة حاليا وكان من قيادات كنيسة الأنبا انتونيوس بشبرا. كذلك الأنبا صموئيل. سعد عزيز. أحد قيادات منطقة الجيزة، والأنبا أغريغوريوس، وكان اسمه وهيب عطا الله وهو الدارس الدءوب بالكلية الأكليريكية، وكان يقطن بشارع العزيز بشبرا.

ولم أدهش عندما علمت فيما بعد أن البابا شنودة قد اختار كمال حبيب أسقفا لملوى، وأنه رغب أن يكون اسمه «بيمن» وهو مرادف لكلمة الراعي باللغة القبطية كما أخبرني.

والطريف أنه قد تم القبض عليه بالحيلة!

فقد كان الرجل من ذوي البأس والنفوذ في منطقته، مما يجعل أمر القبض عليه صعبا.. بل وبإلحاح الصعوبة. ويروي الأسقف كيف اتصل به مدير أمن الدنيا مساء يوم الخميس ٢ سبتمبر وطلب منه الحضور. على عجل. لمقابلته في البندر.

وما إن وصل الأسقف بسيارته حتى أخبره مدير الأمن أن وزير الداخلية وكبار رجال الأمن في حاجة لأخذ مشورته بمناسبة أحداث القاهرة، ولذلك تراجاه مدير الأمن الذهاب إلى القاهرة فوراً بسيارة قداسته، وحتى تسهل «مأموريته»، أرسل معه ضابطا مهما من رجال مباحث أمن الدولة، كان قد جاء خصيصا لمرافقته إلى القاهرة.

ووافق «الأنبا بيمن» فور انتهاء مدير الأمن من حديثه، وسافر بالفعل إلى القاهرة وصحبه سكرتيره الخاص

* القلية مصطلح رهبان يعبر عن الحجرة المعزولة التي يعيش فيها الراهب

وسائقه.
ومع بؤادر الفجر الأولى، طلب الأنبا جرائد الصباح (الجمعة) فإذا الصفحة الأولى تنشر أسماء المعتقلين
وصور بعضهم.
وعندما حاول الأنبا يمين الاسترسال في قراءة الصحف، منعه الضابط بحزم فأدرك أنه في طريقه إلى
المعتقل.. وقد كان!
والغريب أن شائعة قد سرت بوفاة الأنبا يمين في معتقله، ولذلك فقد كان جرجس أفندي -مندوب أسقفية
الخدمات- يأتى إلى السجن في صحبة ضابط أمن للاطمئنان على الأنبا يمين في زنزانته، والتأكد من سلامته.
كان الأسقف المهيب يعانى من تليف في الكبد، ومن ثم فأيامه معدودة، مما ضاعف من قلق أهل أبروشيه في
ملوى على صحته، فقد كانوا جميعاً قباطاً ومسلمين يتلقون خدماته الاجتماعية المتعددة والتي كان يقدمها
للكافة دون تفرقة.. ولعل ما كان يحز في قلبه، ذلك الاتهام الباطل بإثارة الفتنة الطائفية وهو الذى وهب حياته
للدفاع عن الوحدة الوطنية!
وقد ساعدت معرفتى المسبقة بهذا الأسقف الجليل على ارتياح باقى الأساقفة لوجودى بينهم خاصة في الأيام
الأولى.
أما باقى الأساقفة السبعة فقد كانوا من أجيال تصغرني سناً، ومن ثم كانت سعادتي بمعرفتهم غامرة.
والطريف أن كان من بينهم أربعة مهندسين هم: الأنبا أبشوى -أسقف دمياط- وهو مهندس كهربائي تخرج
بامتياز في كلية الهندسة بالإسكندرية.
والأنبا فام أسقف طما، وهو مهندس تعدين ومناجم من جامعة أسيوط.
والأنبا بنيامين أسقف المنوفية وكان أصغر الأساقفة المعتقلين سناً، فهو مهندس كهرباء تخرج في هندسة
القاهرة.
والعجيب أن الأنبا بنيامين كان وثيق الصلة بالرئيس السادات، وواحداً من المقربين إليه.
وقد روى لى الأنبا بنيامين كيف كان السادات يعلق صورة لهما بالحجم الطبيعي في منزله بقرية ميت أبو
الكوم، لكن ينفى لزيارته. وربما لنفسه -تعصبه الدينى.. ويبين أنه محب للأقباط، وكثيراً ما كان يروى ذكرياته
أثناء تعلمه في مدرسة الأقباط الابتدائية القريبة من قريته.
عندئذ استفسرت عن سبب اعتقاله رغم هذه الصلة؟
أجابني الأنبا بنيامين دون الإفصاح عن تفاصيل: لقد حاول السادات شرائي، حتى أصبح رجله داخل الكنيسة
في مواجهة البابا، وعندما أفهمته أن ولاتي الأولى لكنيسة وللجالس على عرشها، رغم صداقتنا الحميمة.. لم
يعجبه ذلك.
ولعلني لم أدهش كثيراً عندما لاحظت أن الأنبا بنيامين، كان آخر من غادر المعتقل من الأساقفة.
كان الأنبا بنوه هو أكثرنا قبولا للأوضاع داخل السجن!
وكان لقبه الرسمي هو «خوري أبوسكوبس»، وهي درجة كهنوتية في سلم الرهبان تقل قليلاً عن درجة
«الأسقفية».
كان رئيساً لأحد الأديرة المهجورة بمحافظة سوهاج.
وقد تعود الرجل الإقامة في الدير، وألف حياة الرهبان، وبعدها عن إيقاع الحياة المدنية مما جعله راضياً

بإقامته في المعتقل. فقد اعتاد على التقشف والانقطاع عن الطعام والكلام أيضا! على أن الأنبا ويصا أسقف البلينا كان أقربهم إلى قلوب المعتقلين من كهنة أو علمانيين، فهو الوحيد الذي نسي أنه أسقف وتعامل مع الجميع من منطلق كونه إنسانا ومعتقلا، فكان يخفف من آلام المتضايقين، وكان حزمه في السيطرة على النظام وتوزيع الطعام أحد أسباب إقلال الخلافات.. ففي المعتقل تصبح الأعصاب مرهفة وتتضخم المشاكل الصغيرة.

أما أسقف الأقصر الأنبا مونيوس فهو الوحيد الذي لم يفارقه إحساسه بأنه أسقف وأنه متميز حتى على زملائه الأساقفة طوال فترة الاعتقال، ولذلك عاش وحيدا معزولا.



كانت الأمسيات طويلة.. مملة! وقد رأى «الأنبا يمين»* أن خير وسيلة لقتل هذا الملل أن يبدأ مع الغروب في إلقاء الأحاديث الدينية، وإنشاد التراتيل والعبادات. وماهى إلا أيام قليلة.. حتى انخرط الجميع في مناخ حوار ديني طيب استطاع أن يوحد بين المذاهب المختلفة مع الكاثوليك والإنجيليين. واجتمع الرأي على أن يقود الرجل حلقة تفسير الكتاب المقدس فراح يختار جزءا من إصحاح لرسالة بولس الرسول إلى العلمانيين، ويتولى شرحها ثم يفتح حولها حوارا حرا. وعلى الرغم من أنني لم أعد خبيرا في هذه المسائل، إلا أن الجميع كانوا يلحون على سماعي ربما للتعرف على قدر إيماني. ولم أكن أرى النص الديني بمعزل عن المفاهيم الاجتماعية والإنسانية كما جاءت تحليلاتي في مجملها منحازة للفقراء.

وما إن سمعني أحد الأساقفة المتزمطين حتى صاح قائلا: لن أسمع.. بعد اليوم.. بأي دروس للكتاب المقدس ما لم يتم عزل «ميلاد حنا» عن المناقشة لأنني.. كما يقول.. أحاول أن أدخلهم في السياسة من الباب الخلفي. وحذر الرجل الجميع بقوله: إذا أردتم التعجيل بالإفراج عنكم.. فعليكم أن تتجنبوا إقحام الدين في السياسة. وهنا تدخل أحد الآباء الكهنة، محتجا على هذا الأسقف وقال له إننا نستمتع بمداخلات د. ميلاد لما تعطيه من منظورات وروى جديدة، نحن لانراها كرجال دين، فنحن نركز على الرؤية الروحية بينما هو يربط ذلك بالمجتمع.

كما تضامن معي الأستاذ رشدي السيبي.. وكان أكبرنا سنا إذ تجاوز السادسة والسبعين.. صائحا: كيف نعزل ميلاد حنا وهو زميل يشار كنا القيد والسجن، وكيف ننسى مواقفه في التصدي للضباط من أجلنا، إنني أعرف عائلته قبل أن أعرفه فهو من أسرة متدينة لها مكانتها!

وإزداد الحوار سخونة فقال كاهن شاب: لا ينبغي أن نخضع لسيطرة الأسقف. وهنا صاح الأسقف: إن تعبيراتك أيها الكاهن تخرج على حدود اللياقة.. ومن ثم فأنت محروم! واشتعل المناخ.. وخيم هدوء عجيب وحذر يكاد يشل الجميع!

الأنبا يمين هو أول من ذكرني أن البابا هو الأول بين متساوين، وكان قيادة وطنية مستنيرة

وغلى الدم فى رأسى، فوقفت فى طاقة الباب المصمت وقلت بصوت مرتفع: ليس هذا من حقه أيتها الأسقف! فأنت هنا لست أسقفا.. وأنا لست أستاذا جامعيا.. نحن هنا جميعا مواطنون، وقد خلفنا وراءنا رتيونا ومفاهيمنا.. وليس من المعقول أن يكون الحوار بيننا على هذا النحو، ومن ثم فإن قيادتك هذه المجموعة بحكم أقداميتك.. قد انتهت عند باب السجن!

واقترحت انتخاب أسقف آخر لقيادة حلقات دروس الكتاب المقدس، وبالفعل حاز اقتراحي قبولا جماعيا.. وتم انتخاب أسقف آخر.. بينما ظل الأسقف المعارض على مداخلاتي.. حبيسا فى زنزانته. وفقد عزل نفسه عن الجميع دون كلمة.. أو تعليق.. أو حتى احتجاج! وفى يوم من أيام سبتمبر.. قدم إلينا زميل جديد.

إنه الأنبا تادرس أسقف بورسعيد. كان الرجل فى مؤتمر خارج مصر أثناء حملة الاعتقالات، وما إن علم بها حتى رفض الإقامة فى الخارج، وأثر العودة، حتى يكون مع شعبه فى محنته، وحتى لو كان على رأس قائمة المطلوبين! وبالفعل.. اقتادوا الرجل من المطار إلى السجن؛ وقد فرحنا به كثيرا وألقينا كلمات الترحيب. فى نهاية الحديث الدينى.. تحية له وتقدير الشجاعة.

لقد كان بإمكانه أن يظل طليقا خارج زنازين السادات.. ولكنه لم يفعل. كان المناخ قابضا.. ومعرفتنا ببعضنا وقت الفسحة تتم خلسة، فأبواب الزنازين لا تفتح يوميا إلا لمدة نصف ساعة فقط حتى لا نتجمد داخلها.

كانت تعليمات الوزارة تقضى بمنع الأحاديث واللقاءات بين المعتقلين.. ورغم ذلك كان اللقاء العابر والسريع يتم رغما عنهم!

فى أحد الأيام.. فوجئت بصوت خارج الزنزانة يهمس: أنا الأنبا تادرس.

قلت هامسا: أنت رجل شجاع.. إننى أحبك.

فقال: لم آت من أجل ذلك، وإنما آتيت لتحيتك، فأنا مجدى كامل أحد تلاميذك فى كلية الهندسة.

وفر مختفيا قبل أن «يقفشه» مندوب أمن الدولة الصول على خليفة.

فى تلك الأثناء.. كان المدعى الاشتراكي قد بدأ تحقيقاته معنا.

وقد أرسل فى استدعاء الأنبا تادرس للتحقيق.

كان يوما حزينا.. فقد وضعوا فى يديه «الكلابشات».. وربما كانت المرة الأولى.. وأحسبها الأخيرة.. والتي توضع فيها يد أسقف مصرى داخل الحديد.

وبعد عودته سألناه عن مشاعره، وهل شعر بإذلال وإهانة؟

فأجابنا فى شجاعة: ماذا تقولون.. إنها أساور من ذهب! فهى تعبير عن النضال فى سبيل الوحدة الوطنية.

وراح يروى علينا ما شاهده فى طريقه إلى المدعى الاشتراكي.. ونحن نغبطه على ما رآه من بشر وسيارات وشوارع!

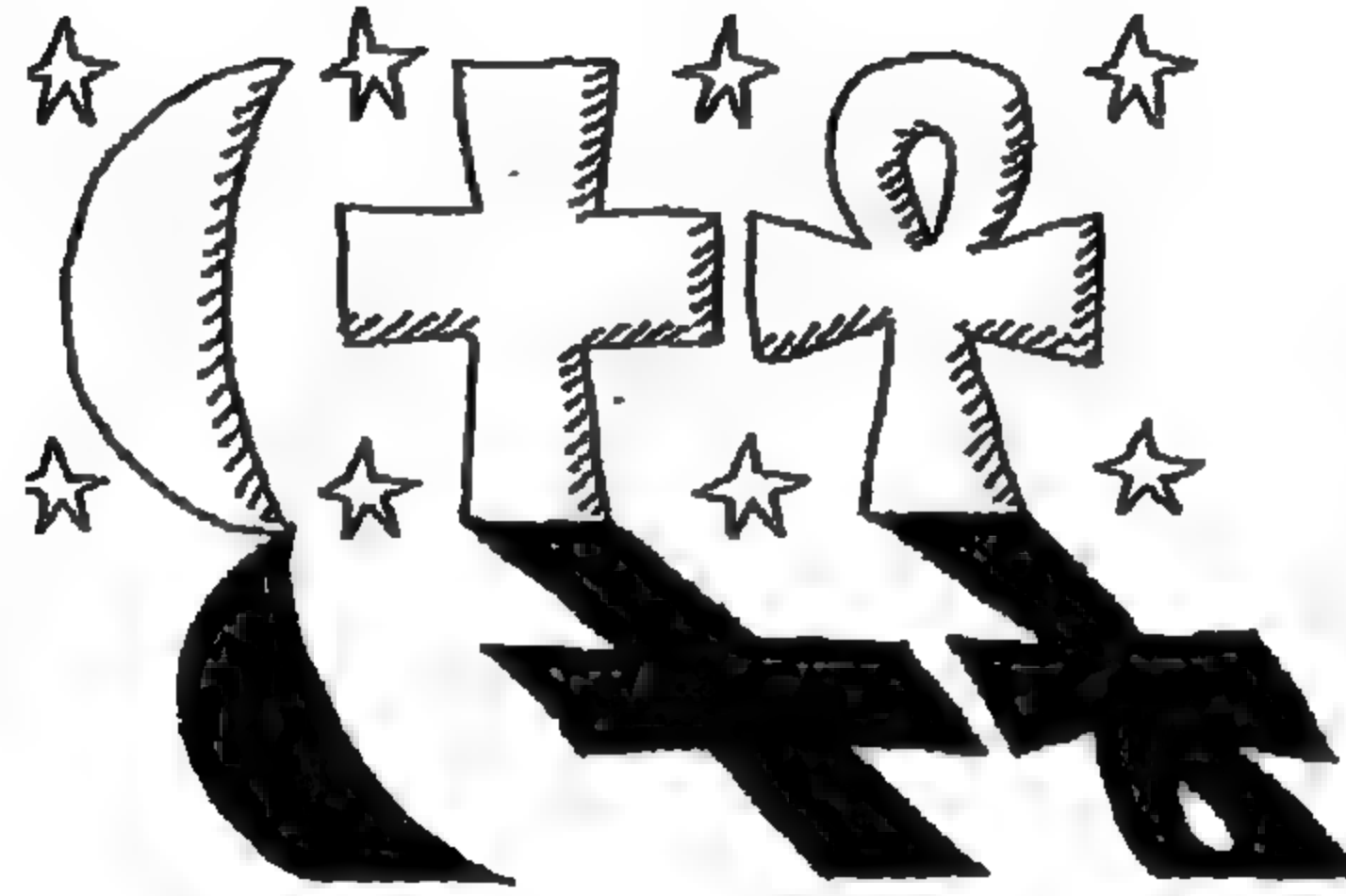
ثم كل ذلك عبر حوار «الطاقات»، فلم يكن مسموحا باللقاء المباشر.

والطريف أن مباحث أمن الدولة قد دست علينا ضابطا للاستماع عما يرويه العائدون من مكتب المدعى الاشتراكي، وكان الضابط يتخفى فى صورة أنه «المشرف الاجتماعى لرعاية المساجين».

وفي أحد الأيام فوجئت بهذا الضابط المشرف يقول لى:
«ممنوع تبادل الأحاديث والمعلومات عما يجرى فى تحقیقات المدعى الاشتراكى»..
وهنا ثارت ثائرتى، وصرخت فيه: هل وصل نظام السادات إلى هذا الحد العجيب فى كبت الحريات.. اخرج من
جحر ك.. أيها الشعبان.. فلو أمسكت بك لقتلتك!
والغريب أن إدارة السجن عرفت أن الخديعة لم تنطل علينا، وأنا قد كشفنا أمره وأن عباراته تشير الاستفزاز.
ولذلك وفى هدوء تم نقله فلم نره بعد ذلك.



مضى وقت طويل دون أن ننال حقنا فى زيارات عائلاتنا، وكثيرا ما شكونا من ذلك، حتى جاءنا ما مور السجن
بأخبار تقول إنه تقرر السماح لنا بالزيارات، وسوف يتولى مكتب المدعى الاشتراكى إصدار التصاريح الخاصة
بذلك، وكم كانت سعادتى عندما أخبرنى الأمور بأننى أول المتمتعين بهذا الحق!
فقد أيقنت أن زوجتى استطاعت الحصول على التصريح الخاص بذلك، ومن ثم تحددت الزيارة يوم وقفة عيد
الأضحى المبارك والموافق ١٧ أكتوبر ورحلت أنتظر على شوق لم أعرفه من قبل!



الفصل الثالث

شعاع وسط الظلام

محاكمة داخل السجن.. للغيب في الذات الساداتية
تنبأت بموت السادات.. بعد أن مات
السجن محاصر بالديابات.. حمايتنا
لعنة البابا امتداد للجنة الفراعنة
الأساقفة يلعبون الجمباز
العلاقة بين الدولة والكنيسة

(٣)

شعاع وسط الظلام

لا أذكر.. على وجه التحديد.. متى كانت هذه المحاكمة؟
فمنذ غاب عنا الإحساس بالزمن، ومنذ تحولت الساعات في أيدينا إلى «أشياء» تدفع بالزمن
بطيئا وثابتا، لم أعد أعنى كثيرا بالتوقيت.
كان السؤال الذى ظل يطاردنى طوال الأيام الأولى من الاعتقال، ترى ماهى التهم الموجهة لنا؟ وهل هذا «تحفظ»
أم «سجن»؟ وما علاقة ذلك «بالتكييف القانونى»؟
كيف ستكون محاكمتنا؟ وما هو المصير؟
هل سيجردنا السادات من حقوقنا السياسية؟ هل سيعلن نتائج التحقيقات؟ وهل هناك تحقيقات أصلا؟
كان ذلك تحديدا يوم ٢٠ سبتمبر، وقد تراكمت كل هذه التساؤلات الحائرة دون إجابة، وأدركنا أن ظروف
الحياة التى نعيشها أكثر ترديا من حياة المجرمين واللصوص! هل لكل ذلك من نهاية؟

فى الزنزانة المقابلة لى، كان يقيم محام من سوهاج اسمه الأستاذ وصفى! وكان يصرد وما على ترديد حقيقة
أنه كان عضوا بالحزب الوطنى.. حزب السادات..
وكان الرجل يعيش فى حالة من الذهول، فهو من أكثر أعضاء الحزب الوطنى تأييدا للسادات فى كل
تصرفاته، ويظل يضرب كفا بكف على هذه المفارقة الموجهة لغير مصدق أنه اعتقل.. وأن الذى اعتقله هو
السادات.
كان نحيفا.. ومدخنا شرها.. ومن كثرة قلقه وتفكيره فى أمر اعتقاله سقط مغشيا عليه، وكان يقيم معه فى
زنزانته القمص عبد المسيح.

وتوهم القمص أن زميله قد أصابه مكروه.. فراح يصرخ جزعا وحزنا مستغيثا بزملائه.. لأن «وصفى بيموت»!
وعلى الفور راح جميع المعتقلين يدقون بأيديهم على أبواب الزنازين طالبين النجدة، ولعلها المرة الأولى التى
ينسى فيها الأساقفة والكهنة أنفسهم ويتصرفون على نحو عادى.
كان نوبتجى هذه الليلة هو الباشجاويش عبد الغنى، الذى يسلك سلوكا ملكيا داخل العنبر، ورغم صرامة
الرجل وبطشه.. إلا أنه كان مصرى رقيق القلب.. وكثيرا ما كان يفخر بأنه قام بتعليم كل أبنائه وبناته فى الجامعة!
حاول عبد الغنى طمأنتنا وقال: إن د. مجدى.. طبيب السجن.. فى طريقه إلينا، فلا داعى للقلق، إلا أن الضجيج
ظل يتصاعد، فقد كان الجميع يخشون على حياة الأستاذ وصفى.
حاول بعضنا أن يتهم ممثل السلطة الباشجاويش عبد الغنى بالتقصير فأجاب قائلا: «أنا محبوب من مثلكم.. سجن
التجربة له مفتاح واحد فى حجرة المأمور، ولا يمكن إحضاره إلا بعد فك الأختام»..
لم تمض سوى دقائق حتى جاء د. مجدى.

وللمرة الأولى أيضا يثور الأساقفة والكهنة في وجه الطبيب ملو حين ومعاتبين. ورد الطبيب في خجل، أنالم
أعتقلكم.. فلماذا تلوموننى؟

وبالفعل تم إنقاذ الأستاذ وصفى، وهنا وقفتُ نائراً:

د. مجدى معه حق.. فهو لم يعتقلنا.. ولكن الذى اعتقلنا هو السادات.

ورحت أسب وألعن..

ولعل أخف الألفاظ التى وردت فى خطابى الجمهورى والمرتل تصف السادات بالديكتاتورية والخيانة
والغرور.. إلخ.

لقد كنت غاضبا بحق.

اهتز الجميع لكلماتى المجروحة.. وبسرعة انفتح باب زنزانتى، وإذا بالمأمور وأحد ضباط مباحث أمن الدولة
أمامى، وهنا تضاعفت ثورتى، لأننى اعتبرت وجود هذا الضباط تهديدا جديدا لى فى زنزانتى!

حاول المأمور تهدئتنى.. إلا أننى كررت اتهاماتى للسادات بصورة أكثر عنفا وتفصيلا!

لم أكن أعرف.. آنذاك.. أن ثمة أجهزة اتصال الكترونية تقوم بتسجيل كل شيء داخل السجن! وعندما عرفت لم
أخف أو اهتز.

ولاشك أن كل ما قلته بات مسجلا، وأن كافة شتائمى لوزير الداخلية والسادات قد وصلت بالتمام والكمال!

وقد تردد.. فيما بعد.. أن السادات كان مولعا بمعرفة ردود أفعال خصومه أثناء اعتقاله لهم، ويتلذذ بمعاناتهم!

وفى مساء ذات اليوم، وقرب منتصف الليل، انفتح باب زنزانتى وإذا بى أمام جمهرة من كبار رجال الشرطة
لم أتبين منهم سوى وجه المأمور محمود الجميل.

دار حوار قصير وقدم لى اللواء محسن مدير مصلحة السجن نفسه.

لم يكن من العادى أو الطبيعى أن يزور «مدير المصلحة» أى سجن فى مثل هذا الوقت تحديدا.. إلا إذا كان الأمر
جللا وخطيرا!

وأدركت على الفور أن قدائف كلماتى لن تمر دون عقاب.

وفى ظهر اليوم التالى جاءنى حرس خاص، واقتادنى خارج مبنى «سجن التجربة»، وسمعت أصوات زملائى
مودعة وداعية لى بالسلامة.

فى تلك اللحظة اجتاحتنى مشاعر مختلطة، فقد كنت سعيدا لتعرفى على حدود هذا السجن الغريب وتحديد
باقى أجزائه المجهولة.

ثم تضاعفت سعادتى لأن كلماتى وصلت للمسئولين، وإننى سوف أسمعهم المزيد من آرائى فيهم وفى نظام
السادات.

وفى الوقت ذاته كان الخوف يقتلعنى، فقد قفزت إلى مخيلتى حكايات صديقى وزميل عمري د. فايق فريد
وذكرياته فى سجن الواحات فى الفترة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٤. وكيف كانت تأتيهم حملة أو «تجريدة» من القاهرة
لتأديبهم، وكيف أن الحملة فى مرة قامت بربط المهندس فوزى حبشى على «العروسة»، وراح رجالها يضربونه
بالسياط على ظهره العارى، حتى سقط مغشيا عليه!

ولما استفسرت عن العروسة قالوا إنها لوحان من الخشب على شكل علامة «X» يصلب عليها المذنب من يديه
وقدميه، ويعرى ظهره ومؤخرته.

وتمنيت فى أعماقى أن تكون عقوبة القذف فى حق رئيس الجمهورية - كما كانت عليه قبل ثورة يوليو هى بالحبس مثل عقوبة «العيب فى الذات الملكية». وتمنيت أيضاً أن تعقد محاكمة علنية أستطيع فيها الدفاع عن نفسي، وتكون فرصة لمزيد من التعرية لنظام السادات ولا تهم بعد ذلك العقوبة حتى لو بلغت الإعدام، ولكن كل ما أرجوه من الله أن يجنبنى عقوبة «العروسة».

انتبهت فجأة على صوت وكيل الأمور - وكنت وصلت إلى حجرتي - «مطلوب تحقيق معك حول ما حدث أمس».

وراح يسألنى: هل قلت كذا.. وكذا وأنا أشعر باعتزاز وزهو لهذه الكلمات القوية والجريئة التى قلتها، ومصدر زهوى أن هذه الكلمات مسجلة فى دفاتر الحكومة، وأنها سوف تكون مادة تاريخية ذات يوم عند التأريخ لهذه الحقبة السوداء.

كان الضابط المحقق متعاطفاً معى، فقد تحملت مسئولية كل ما جرى وحدى ولم أشأ أن أرفع المسئولية عن كاهلى.

وعندما سألتنى هل لديك أقوال أخرى؟ أجبت: نعم.. فأنا أود أن يتم نقلى إلى سجن طره مع زملائي السياسيين، فمن غير المعقول أن تشق مصر - طانقياً - حتى داخل السجون.

اليوم.. الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١

فجأة دخل الصول على خليفة بملابسه المدنية إلى عنبر سجن التجربة. «يعتبر الصول فى مباحث أمن الدولة أهم من مدير السجن.. لأن له صلاحية التجسس عليه». قال الصول: لدينا إشارة من وزارة الداخلية بأن الأنبا صموئيل سوف يأتى إلى السجن للاجتماع بكم، وكان السادات قد عينه رئيساً للجنة الخماسية البابوية، التى انتقلت إليها سلطات البابا عقب قرار السادات بعزله. ثم أضاف أنه لم يعرف بعد ما إذا كان مجيئه - قبل أو بعد - انتهاء العرض العسكرى بمدينة نصر. بعد إعلان الزيارة.. تعددت الآراء حولها وتضاربت أفكار الأساقفة والكهنة. وعند ما طلبوا رأى قلت لهم لابد من مقابلتهم.. فهو الآن قريب من السادات ولديه معلومات.. وربما لديه رسالة يريد إبلاغها للأساقفة، ومن ثم لا ضرر من لقائه. كان بعض الأساقفة - وإن كانوا لم يفصحوا - يرون أن الأنبا صموئيل ضالع فى مؤامرة عزل البابا واعتقال الأساقفة! أعدت إدارة السجن الترتيبات اللازمة للقاء المرتقب، وتم الاتفاق على أن يكون هذا اللقاء فى «حوش» السجن بعيداً عن الزنازين وعن سجن التجربة.

واقترحت ألا يتحاور مع الأنبا صموئيل إلا الأساقفة الذين فى رتبة الأسقفية فقط! وفى تلك الأثناء عاد الصول على خليفة ليعلن أن الزيارة تحدد لها موعد فى الثالثة ظهراً وبعد انتهاء العرض العسكرى.

وجاءت الثالثة.. ولم يأت الأنبا صموئيل وحزن البعض لأنها كانت فرصة للاستمتاع بمزيد من الضوء وحرارة الشمس، والتطلع إلى زرقة السماء.

وفى الرابعة مساءً جاء الصول يحمل نبأ تأجيل الزيارة «لصعوبة المرور عقب احتفالات أكتوبر».

ولم يكن أحد منا بالطبع يعلم أن الزيارة قد تأجلت إلى الأبد!
وفي المساء جاءنا النقيب مجدى طبيب السجن وأخبرنا أن هناك تعليمات بفتح أبواب الزنازين للمجلوس والتسامر مع بعضكم البعض.
وبالفعل كانت سهرة ممتعة، رحنا نخوض فى أحاديث لا معنى لها ولكنها كانت على درجة عالية من الأهمية فى حينها!
ظل النقيب مجدى محتفظاً بهدوئه وقوة أعصابه، ولم يقل لنا إن مصرنا الغالية كانت تعيش أحداثاً رهيبه.. فى تلك الليلة!



لم أنم طوال الليل.. فقد كنت على موعد زيارة أسرتى فى صباح اليوم التالى ١٧ أكتوبر.
فى التاسعة صباحاً انفتح باب زنزانتى.. وكنت وحيداً.. كنوع من العقوبة لما تفوهت به فى حق رئيس الجمهورية!
ترك الشاويش بعض «أكياس» على الأرض.. ولم ينطق بكلمة، سألته فلم يجب، هنا كل كلمة بحساب خاص فالجميع مراقبون.
فتحت الأكياس فإذا بعباءتى البيضاء.. التى قابلت فيها رئيس الجمهورية فيما بعد.. ولها فى نفسى ذكريات خاصة منذ كنت أعمل مهندساً استشارياً بالسودان فى أواخر الستينيات.
فى الكيس الآخر بعض الأدوية والأطعمة التى أحبها.
أدركت.. للحظة.. أن زوجتى وأولادى على بعد أمتار منى، لكنى لا أستطيع رؤيتهم.
فجأة انفتح باب زنزانتى، ودخل مأمور السجن، ليبلغنى بإلغاء الزيارة!
قلت للمأمور: لماذا؟
قال: لقد تم إعلان الأحكام العرفية!
قلت: ما الذى حدث.. هل قتل السادات.
صمت المأمور: ولم يرد!
مرت لحظات ثقيلة.. حاول المأمور أن ينتقى كلماته:
يادكتور ميلاد.. أنا مكلف بإعلان أخبار.. تهكمكم جميعاً.. فأرجو عدم إحراجى أو التعليق على ما سوف أقوله.
قلت: وأنا أعدك بذلك.
فى دقائق قليلة صدرت الأوامر بفتح أبواب الزنازين، على أن يقف كل منا أمام باب زنزانته «دون حركة».
وفوق كرسى فى منتصف العنبر وقف العميد محمود الجميل مدير السجن وصاح: أنا مكلف من وزارة الداخلية بإبلاغكم أن الرئيس أنور السادات قد مات.. وأن الأحكام العرفية قد أعلنت.. ولا تعليق!
كان الذهول يلفنا.. ونحن مسمرون فى أماكننا.. ولم ننتبه إلا على صوت الحرس بإدخالنا الزنازين مرة ثانية، ومنع الكلام!
أحسست أن نسائم الحرية تقترب.. وأنتى سأعيش.. وأعود إلى منزلى.. فكان ذلك هو شعاع النور الذى فض ظلمة الليل المجهول.

لم تعد ثمة مسافة كبيرة بينى.. وبين يوم الإفراج عنى!



كان الأساقفة قد علموا بوفاة الأنبا صموئيل حيث كان لصيقاً بالسادات حتى فى المنصة فمات معه.
كان ثمة حزن حقيقى يعلو وجوه بعض الأساقفة والكهنة.. بينما كان هناك من يرى أن هذه نهاية حتمية
للتأمر والخديعة!

فى اليوم التالى.. طلب الأساقفة من مأمور السجن السماح لإقامة صلاة جنازية على روح الأنبا صموئيل،
فوعده باستئذان وزارة الداخلية.

وفى يوم ١٢ أكتوبر وافقت الوزارة على الصلاة!
ووقفنا جميعاً فى الممر الضيق بين الزنازين.. ولعلها المرة الأولى التى يرى فيها بعضنا البعض عن قرب ووجهها
لوجه!

ولأول مرة تظهر العمام السوداء الكبيرة على رؤوس الآباء والأساقفة التى تميزهم عن الكهنة بعمائمهم
الأصفر حجماً، فقد تخلص كل من الأساقفة والكهنة.. طوال أيام الاعتقال.. عن زيهم الكهنوتى مكتفين بالجلباب
الأبيض، والطاقيّة البيضاء.

لحظة! نسينا خلالها أننا فى السجن، فقد انتظمنا فى صفوف متراسة.
وعلى منضدة بسيطة.. يغطيها مفرش أبيض.. وضعنا الشموع والكتب المقدسة، والعجيب أنها ذات الكتب التى
أرسلها إلينا الأنبا صموئيل إلى السجن قبل رحيله.
فى الصفوف الأولى وقف الأساقفة الثمانية وفق أقدميتهم التى يعرفونها ويجلونها. أما الكهنة فراحوا
يقدمون بعضهم على بعض وفق أعمارهم.

كان عدد الأساقفة ثمانية والكهنة ٢٤.. وكذلك عدد العلمانيين أيضاً.
بدأت الصلاة الجنازية، وحاول بعض الأساقفة والكهنة إضفاء مزيد من الألقاب بترتيل المزيد من الألقاب
الكنسية والصلوات التى لا تتلى إلا «لعلية القوم»، والاحتفالات الجنازية للأساقفة والكهنة.

وبينما نحن واقفون.. مكتوفى الأيدي، ومغمضى الأعين.. دخل مأمور السجن، وريت على كتفى هامساً:

«استسمحك فى أن تطلب من الآباء إنهاء الصلاة فى أسرع وقت،!

قلت له: عقب إنهاء الصلاة، سوف ندخل زنازيننا دون مقاومة.

أجابنى مسرعاً: لا أقصد هذا.

قلت: ماذا تقصد؟

قال: أنت لا تدري؟ ماذا يدور خارج السجن وحوله. نحن محاصرون بالدبابات، ليس ذلك بسبب الخوف أن
تهربوا، بل الخوف.. كل الخوف.. أن يحدث هجوم على السجن من الجماعات الإسلامية، فتصابون بأذى.

وأضاف المأمور: إن هناك أحداثاً دائمية فى مدينة أسيوط.. ونحن لا نخاف منكم.. ولكن نخاف عليكم أن تقعوا
رهينة فى أيدي هذه الجماعات للضغط على الحكومة، ومساومتها!

وفى هدوء نقلت الرسالة دون تفاصيل.. وعدنا إلى الزنازين، ونحن فى قلق حقيقى! ليس على حياتنا.. ولكن
على مستقبل بلدنا كله!

عقب أن هدأت المشاعر، بدأ التحليل والتعقيب، فكانت المشاعر الدينية طاغية لدى الأساقفة والكهنة، كانت العبارة التي تتردد هي أن «يد الله قد تدخلت في الوقت المناسب للمحافظة على مصر وعلى الكنيسة». أحد الظرفاء قال: إن لعنة البابا شنودة مثل لعنة الفراعنة قد أصابت السادات! جاء تعليق ساخر آخر بأنه قد أصابت الأنبا صموئيل نفسه لأنه سمح لنفسه بأن يأخذ اختصاصات البابا وهو على قيد الحياة. وفي هذا المجال فإن قصة طلعت يونان مازالت تروى إذ كان سكرتيرا صحفيا وإعلامياً بمكتب د. كمال أستينو وقت أن كان وزيرا للتموين، ولكنه تمكن من «التسلق» حتى أصبح محررا مرموقا بجريدة «الأهرام»، واتخذ موقفا معاديا للبابا شنودة. عقب قرار السادات بعزل البابا، كتب طلعت يونان مقالا رئيسيا بالأهرام غالباً يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١، يبرر للسادات قراره ويلوم البابا بأنه يسهم في إشعال الفتنة الطائفية. وتصادف أن جاء نعي وفاة طلعت يونان في ذات العدد وفي الصفحة الأخيرة من الأهرام! وجد أهله صعوبة في أن تقبل أية كنيسة الصلاة على جثمانه، وهكذا تدعمت أسطورة أن أعداء البابا شنودة تصيبهم لعنة السماء.



كان أقرب الأساقفة المتحفظ عليهم إلى قلب البابا شنودة هو الأنبا بيشوى أسقف دمياط. قبل أن يلقي السادات خطابه أمام مجلس الشعب في ٥ سبتمبر أيام، غادر البابا شنودة القاهرة تحسباً لمواقف معقدة، وتوجه إلى دير السريان بمنطقة وادى النطرون. رفض البابا الاستماع ومشاهدة خطاب السادات ودخل للاعتكاف في غرفته الخاصة. مع انتهاء خطاب السادات كانت جماعات من قوات الأمن تحاصر الدير وبدأ الأمر لأول وهلة كمالو كان مطلوباً القبض على البابا. ذهب الأنبا بيشوى إلى قائد الحملة مستفسراً فأجاب الضابط: مطلوب أن نأخذ معنا الأنبا بيشوى فقال: سأذهب لأحضره لكم. ذهب الأنبا بيشوى إلى البابا ولخص له خطاب السادات وأخبره برغبة الحملة في القبض عليه، فأشار البابا بأن يذهب معهم دون مقاومة. أعد الأنبا بيشوى نفسه وجهاز حقيبة هائلة. كمالو كان مسافراً الرحلة طويلة في الخارج. وقدم نفسه للضابط. هكذا حضر الأنبا بيشوى في سيارته وبرفقته الضابط من الدير إلى سجن المرج مباشرة حيث احتل الزنازة أو «القلاية» رقم ١.



يوم الأربعاء ١٤ أكتوبر فوجئنا بالأوامر أن نستعد للرحيل. البسطاء قالوا إنه الإفراج والآخرين ضربوا أخماساً في أسداس، سننقل إلى القلعة أو إلى طره للمحافظة على حياتنا. في انضباط صارم وخطوات محسوبة خرجنا من سجن المرج كله فكانت لحظة وداع سعيدة لسجن قاس

مرير.

ما إن أعبرنا الباب الضيق الذي تحتويه بوابة السجن الكبيرة، إلا ووجدنا قوة أمن هائلة مدججة بالسلاح وعددا كبيرا من الضباط وعلى رأسهم لواء.

دفعنا إلى اللواري دفعا فإذا به صندوق مصمت مظلم فيما عدا فتحات قليلة للتهوية عليها شبك ضيق. انحسرنّا داخل اللورى حشرا حتى صرنا كالسردين في العلب، يحاول كل منا دون نجاح أن يجد لقدمه موقعا بين الأمتعة المتناثرة، أو يجد لكفه مكانا يعلق نفسه فيه. كنا جميعا نتعرض للسقوط كلما حاول اللورى إبطاء السرعة أو الوقوف، ولكننا كنا على أية حال سعداء فقد كانت أكتافنا متلاصقة وشعرنا لوهلة أننا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.

كنا ننظر إلى المارة من خلال الفتحات الضيقة المتاحة، ونطلق التعليقات المشيرة على منظر البشر من النساء والأطفال والرجال الجالسين على المقهى يلعبون الطاولة أو الكوتيشنه أو يدخنون الشيشه. كلها مناظر عادية ومتكررة ولكن الحرمان من هذه الأشياء البسيطة يجعلك تفتقدها. وكما يقال بأن الصحة تاج على رءوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى، كذلك الحرية والحياة العادية البسيطة لا يشعر بأهميتها إلا كل من حرم منها.

استمرت القافلة دون توقف إلى مصر الجديدة ومنها إلى طريق صلاح سالم، فصاح أحد المفسرين: ألم أقل إننا نتوجه إلى سجن القلعة؟

ومرت اللواري مسرعة أمام القلعة فصاح آخر: الحمد لله، كنت فزعا من مجرد ذكر اسم سجن القلعة لما عرف عنه من أنه مكان للتعذيب.

قال آخر: إننا نتوجه إلى سجن طره.

ولكن القافلة سارت عابرة كوبرى الملك الصالح عند الروضة حتى توقفت في بداية الطريق الصحراوي المتجه إلى الإسكندرية.

حاولنا أن نختلس النظر خارج اللورى فإذا بالقافلة كبيرة ومدججة بالسلاح ويقودها اللواء من سيارته ومعه اللاسلكى وفي الأمام والخلف لواري أخرى بها قوات أمن مسلحين.. فتذكرت ذات الموكب عندما قبض على. وصل التفاؤل البسيط ببعض أن تصوروا أن الحكومة قد رغبت فى أن تأخذ الأساقفة. ونحن معهم للإقامة مع البابا شنودة فى منطقة الأديرة وذلك كنوع من المصالحة الوطنية.

لأنكر أن عقلى قد توقف عن الحدس والتخمين، ولكننى رفضت فكرة الإقامة فى الأديرة وتصورت أننا ذاهبون إلى سجن الحضرة بالإسكندرية.

لم يطل الزمن كثيرا وانحرفت القافلة يمينا قبل موقع الرست هاوس لتدخل إلى ليمان وادى النظرون.

لم أكن أعرف أن فى وادى النظرون سجنًا أو ليمانًا.. وحتى الآن لا أعرف الفرق بين السجن والليمان.

المكان فى وادى النظرون أرحب والهواء أنقى والسماء أكثر صفاء.

شاهدنا المساجين بملابسهم الزرقاء وأدر كنا أن فى مصر إذاعة تسمع حتى فى السجن، فكل منهم يحمل معه مذياعه الصغير، وأدر كنا أيضا أن فى مصر تليفزيونا. فقد شاهدنا المساجين وقد تجمعوا لرؤية مسرحية فى التليفزيون، فتأكدنا مدى الغبن الذى وقع علينا فى السجن الذى يحمل اسم «مدينة المرج» ولكن يبدو أنه ليس له

من اسمه نصيب.

كانت إقامتنا في «وادي النظرون» في غرفة واحدة واسعة ولكنها كانت قبل ذلك مهجورة ترتع فيها الفيران والصراصير وداخلها دورة مياه قدرة وحقيرة، ورغم ذلك فقد سعدنا بصحبة بعضنا البعض دون قيود. لم نكن ندرك أن هذه المعيشة الجماعية لنحو ٥٦ شخصا من مختلف المشارب والبيئات، سوف تولد مشاكل حياتية صغيرة خصوصاً أننا محبوسون في داخل هذه الغرفة فيما عدا فسحة نصف ساعة في الصباح وأخرى في المساء.

تفجر الصراع بين أسقفين وزادت المشاكل وأصبح التوفيق بينهما أمراً صعباً. اضطر أحدهم أن يحيط نفسه بمجموعة بطاطين وعاش بمفرده منعزلاً ومعزولاً لا يشارك في مناقشة أو يسمح لأحد أن يفتح البطاطين.

جاءتنا ماكولات وكتب من الأديرة المحيطة بنا وشعرنا بالانفراج وقرب الإفراج. كان طابور الصباح يشمل الألعاب الرياضية التي ابتكرتها كوسيلة للتسلية والترفيه، وكان منظر الأساقفة والكهنة وهم يمارسون الجمباز أمراً مثيراً للخيال كنمط من الحياة لم يتعودوه من قبل.. كان منظرًا طريفاً ومثيراً بالفعل.

تدعمت صلاتي مع أغلب زملائي في المعتقل وما زالت تربطني بأغلبهم صلات قوية وصداقة حميمة. كان أكبرنا سناً هو الأستاذ رشدي السيسي* حيث كان يبلغ وقتها نحو ٧٦ عاماً. أطل الله بقاءه. وقد حاولنا أن نرفع التماساً للرئيس مناشدين أن يفرج عنه صحياً ولكنه أصر على أن يبقى معنا لياً أخذ نصيبه من التضحية، فقد كان سكرتيراً لمجلة «الكراسة» التي يرأس تحريرها البابا نفسه.



في تلك الفترة أدركت خطورة أجهزة أمن الدولة في مصر، فقد قصص على أغلب المعتقلين معي قصصاً ونوادر تتعلق بأحداث وأسباب اعتقال كل منهم.

في كل مرة كان ضابط أمن الدولة المحلي هو سبب تعكير الجو. مشاكل بناء الكنائس تشير الضحك والبكاء.

ما زال أمر بناء الكنائس في مصر محكوماً بمرهميوني صدر أيام دولة العثمانيين عام ١٨٥٦.

وبعد أن كانت أقسام أمن الدولة مقصورة على النشاط السياسي لمتابعة الأحزاب تحت الأرض وفوقها، أو لمقاومة التجسس، إذ بها تنشئ قسماً خاصاً بالكنيسة القبطية.

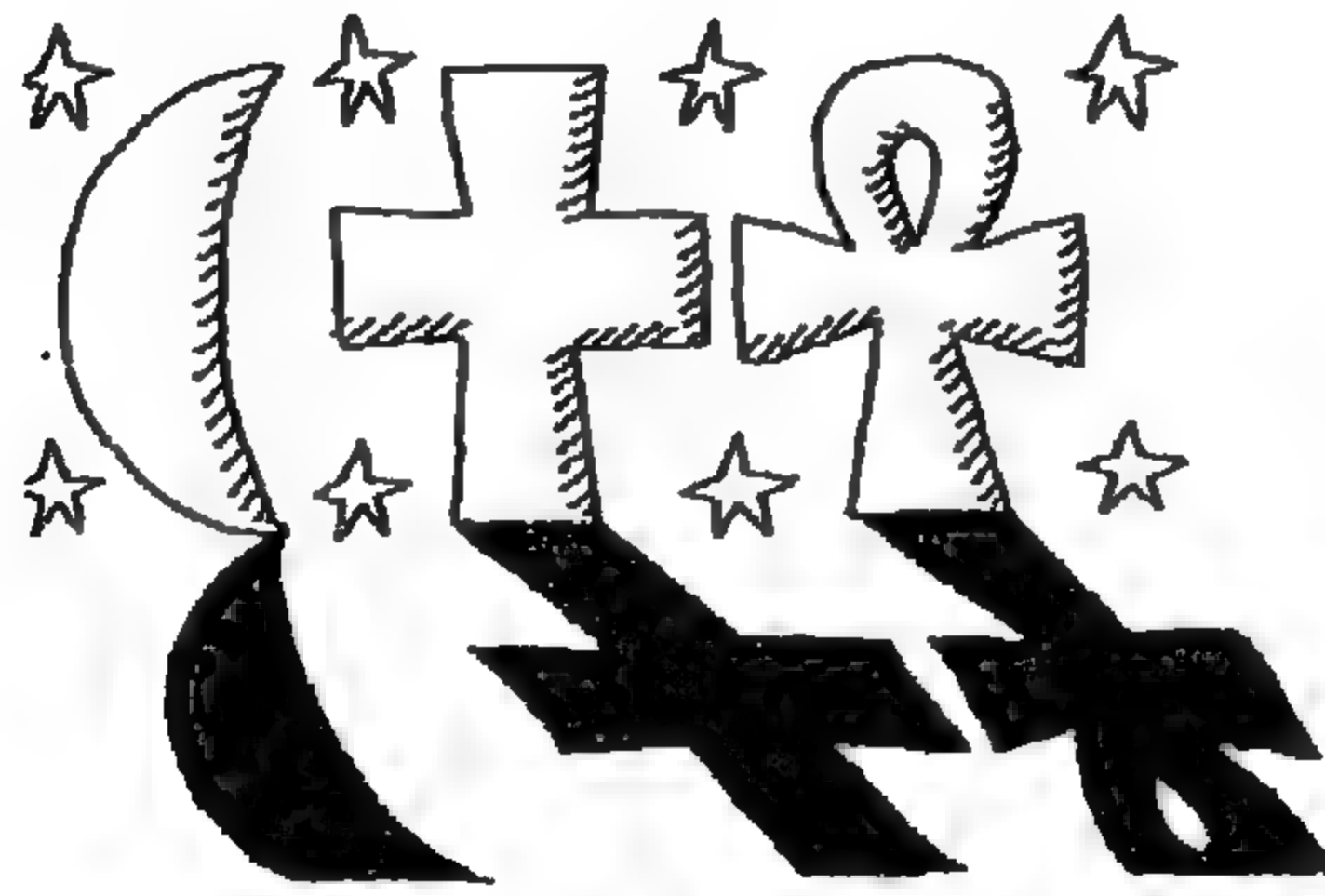
وأصبح لهذا القسم الجديد نجومه ومتخصصوه.. يديرون ويتدخلون في الأمور الكنسية ويزرعون رجالهم في كل ركن.

كثير من رجال أمن الدولة توهموا أنهم يعملون بالسياسة من كثرة المعلومات والتقارير والأوهام! أصبح طموح بعض قياداته أن يتحولوا من العمل وراء الستار إلى العمل على المسرح، وبالفعل تم اختيار أغلب وزراء الداخلية من رجال أمن الدولة، حتى أصبحت هناك طبقة بين ضباط الشرطة أنفسهم، إن أحد أخطاء السادات هو أنه قد تعامل مع موضوع الفتنة الطائفية انطلاقاً من مفاهيم رجال الأمن وليس

توفي عام ١٩٨٩ وقد خلفه في الريادة الفكرية ابنه د. وسيم السيسي

بمفاهيم سياسية، أى من خلال الحوار والإقناع والتحرك الشعبى، وقد أفهموه أن المسائل يمكن السيطرة عليها بإجراءات أمنية وكان أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه. ودفع السادات نفسه الثمن.

إن موضوع العلاقة بين الدولة والكنيسة موضوع حساس ولكنه واجب المناقشة، فكل من الدولة والكنيسة من أقدم.. إن لم يكن هما بالفعل أقدم.. المؤسسات فى مصر. فى سابق الزمان كانت العلاقات هلامية غير مقننة. ومرت القرون بسلام أحيانا وبصعوبات أحيانا أخرى. لا توجد قنوات شرعية تحدد هذه العلاقة، إلا العلاقة الشخصية بين رئيس الدولة ورئيس الكنيسة. أيام عبد الناصر كانت الأمور هادئة وتسير الأحوال فى يسر. أيام السادات تفجرت الأزمات ولكن الله سلم. ويحاول مبارك أن يبنى دولة المؤسسات ومن ثم لابد من وجود قنوات. صحيح توجد قناة خلفية اسمها وزارة الهجرة ولكنها قناة غير شرعية وغير مقننة وغير طبيعية. أما قنوات وزارة الداخلية.. فتحكمها العقليّة البوليسية. أعتقد أن خير القنوات هى القنوات السياسية والتشريعية. ومن هنا أرى أن تكون لجنة الشئون الدينية فى مجلس الشعب لجنة قومية لا يقتصر دورها على مسائل وزارة الأوقاف، ولكن على كل ما يتعلق فعلا بالشئون الدينية الإسلامية والمسيحية على حد سواء، بل وأضيف إلى ذلك اليهودية أيضا. فمصر أم السماحة والتسامح، لن تعجز عن رعاية بضعة عشرات من اليهود.. أو أكثر أو أقل. لعل خرجت دون قصد عن قضايا ذكريات سبتمبرية.. ولكن لا بأس من بعض الخروج أحيانا.



الفصل الرابع

مع الساسة والقادة والزعماء

مات عبد العظيم أبو العطاء بعد أن صلى خلف الشيخ عاصي
المأمور يرهبنا بتعذيب آخرين
السادات لم يهدم سجن طره
العسكر يلقبوننا «ياباشا»
طره فندق خمس نجوم.. وربما ستة
السمان محشى بالفستق.. لأول مرة
رسالة زوجتي من خلال «آخر ساعة»
كدت أموت حزنا على صديقي
أشهى الأطعمة أرسلتها زوجة هيك

(٤)

مع الساسة والقادة والزعماء

الأربعاء ٤.. نوفمبر ١٩٨١



في لهجة حازمة.. طلب منى الضابط الشاب أن أجمع أمتعتي وأشياتي..
فقد تقرر نقلي إلى ليتمان طره.. حيث يقيم السياسيون في مبنى «الملحق».. وهو أحد العنابر
«الملحقة» بسجن مزرعة طره.. وكانت الدولة الناصرية قد أنشأتها خصيصاً لهذا الغرض! لقد سألت نفسي حين
علمت: هل جال بخاطر من بناه أنه سيأتي يوم يزج فيه بقيادة العمل الوطني و من بينهم مشاهير الناصريين؟
كان هذا القرار أول مطلب لي منذ اعتقالي مع الآباء والأساقفة في سجن المرج، وقد أردت به التعبير عن
احتجاجي على تقسيم المعتقلين إلى مسلمين وأقباط، وما يعنيه هذا التقسيم من وجهة نظري.. من أنه تقسيم
لمصر كلها وليس للمعتقلين!

وكانت أول خطوة للضغط من جانبي في اتجاه نقلي.. هي الإضراب عن الطعام!
ولما كان الإضراب في السجون له «أصول» و «قواعد»، فقد جاءت محاولتي «غير مدروسة» وباء بفشل ذريع!
ثم كانت المحاولة الثانية، حيث قمت بتناول كمية كبيرة من الأقراص المهدنة، وظنوا أنها «محاولة» للانتحار
فحاولوا من جانبهم.. «ملاطفتي» و «تهدئة خاطري» دون أية استجابة لمطلب نقلي من سجن المرج!
واستمر هذا الأسلوب طوال فترة حكم السادات، حيث رفض كل الوساطات التي تتعلق بحياة المعتقلين
وأحوالهم المعيشية، كما كان وزير الداخلية «صارماً» في تنفيذ تعليمات ورغبات السادات!
وكم كانت سعادة السادات عظيمة عندما اتصله أخبار كبار الشخصيات التي يعرفها! وكيف تثن من خشونة
الحياة داخل السجن!

واغتيل السادات، فتغير الحال داخل السجن، ونجحت بعض الضغوط، حتى حصلت على موافقة «الداخلية»
بنقلي إلى ليتمان طره مع باقي السياسيين.

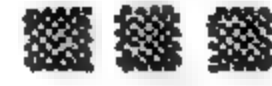
ودعنى الأساقفة والكهنة والعلمانيون وداعاً حزيناً، ورأيت كيف كانوا جميعاً غير سعداء لفراقى، وذكرنى
أحدهم بمواقفى في مواجهة مدير سجن وادى النطرون.

وتذكرت بدورى ذلك المدير الفظ.. الذى راح يتلذذ بتعذيب الناس وقهرهم، وأحسست على الفور بمدى
ضعف هذا الرجل وشعوره بالقهر الداخلى، حتى أنه لا يملك الشجاعة لمواجهة الأقوياء، من ثم كان يحاول دائماً
إرهابنا بشكل غير مباشر بأن يستدعى أحد عتاة المجرمين، ويظل يصفعه على وجهه بشدة، حتى يسقط الرجل
على قدمه فيروح يركله بها!

كانت هذه المشاهد تشير أشمئزاز وسخط الأساقفة والقساوسة والمسجونين فى وادى النطرون.
وتذكرت أيضاً كيف شكأ أحد الزملاء المعتقلين من إرساله خطاباً عن طريق إدارة السجن.. إلى أسرته لتحويل
مبلغ له فى الأمانات حتى يتمكن من شراء حاجياته داخل السجن وفق القواعد المتبعة، فأجابه ذلك المأمور فى
«غلاسة»:

«لقد انتهت سلفتك المالية، ولا يمكن صرف شيء لك من الكانتين».
وأضاف المدير: «ربما كانت أسرتك تعاني من ضائقة مالية، وليس لديها ما تودعه لك في الأمانات»!
وهنا ثرت على المدير. دفاعاً عن كرامة زميلي. ورحت أوبخه على كلماته الجارحة، وأفضح أسلوبه الشاذ في
معاملة المسجونين وإرهابهم.

والعجيب أن هذا المأمر قد فارق الحياة بعد أيام قليلة من هذا الموقف!
تذكرت كل ذلك. وأنا في طريقى إلى طره. وما إن وصلت إلى سجن المزرعة حتى شعرت بأننى فى مناخ
مختلف تماماً عن ذلك الذى خلفته ورائى فى المرج ووادى النطرون.



تضم منطقة طره ثلاثة سجون كبيرة بها حوالى ٦٠٪ من «السعة الفندقية» للنزلاء*!
الأول ليمن طره، ويطل على الكورنيش وكان السادات قدأ وهمناً أنه قام بهدمه. ولكنه. كعادته. لم يكن صادقاً،
فقد هدم جزءاً من السور أمام أجهزة الإعلام، واستمر اليمان على حاله!
السجن الثانى «مزرعة طره» ويقع فى الخلف شرقاً وجهة سلسلة الجبل فى امتداد المقطم ويبدو أنه مخصص
لإقامة المساجين «الأقل عنفاً»، والمحكوم عليهم فى جرائم مخففة.
ويشاع أيضاً أنه كثيراً ما يخصص لليساريين المحكوم عليهم!
ويقال إن به «جناحاً» لإقامة الجواسيس.

أما السجن الثالث فهو مبنى جديد تماماً، ويسمى «بسجن الاستقبال» حيث تم بالفعل استقبال المساجين!
وما إن دخلت سجن الملحق حيث يقيم السياسيون حتى شعرت أننى فى سجن «خمس نجوم»!
فهو سجن له سور خاص، ومعزول تماماً، وأظن أن بناءه قد تم خصيصاً لمن حوكموا فى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١،
حيث أقام فيه على صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف وغيرهم من الزعامات الناصرية.
أما أبرز الأسماء التى ارتبطت بهذا السجن من رموز العهد الناصرى فهما محمد فايق وفريد عبد الكريم. فقد
عاشا فى هذا السجن عشرة أعوام «بالتمام» و«الكمال»!
فكان السجن بالنسبة لهما هو البيت ومحل الإقامة!

ومن المفارقات الغريبة أن فرحة محمد فايق وفريد عبد الكريم بالإفراج بعد السنوات العشر لم تستمر طويلاً.
فبعد أن تنفسا نسيم الحرية لأول مرة. فى ١٥ مايو ١٩٨١، تم القبض عليهما بعد شهور قليلة، لينضمّا إلى حملة
سبتمبر، فعادوا إلى نفس السجن، وربما نفس الغرف، ومن ثم كانا يعرفان كل شيء داخل هذا السجن.



كان السجن «على أية حال» رحباً، والزنازين متسعة، والأبواب من القضبان الحديدية، وليست من الصاج
المصمت كما هو الحال فى سجن المرج، ومنها يدخل الهواء والضوء.
أما الأسيرة فكانت متعددة الطوايق، وهى نظيفة وخالية من الحشرات التى عانىنا منها فى وادى النطرون.
كان فى داخل كل زنزانة «دورة مياه» تحوى حوضاً من الصينى، ومرحاضاً فرنجياً، ومن ثم كانت الإقامة
تحمل كل سمات الراحة وملامح الرفاهية! لقد استحق السجن ما أطلقته عليه من تسمية «سجن ذو خمس
نجوم»!

على أن الأمر الأهم من ذلك كله، تلك المشاعر الغامرة التي أحاطني بها نزلاء هذا «الملحق العظيم»، وقد كانت أخباري تصلهم حيث تابعوا إصراري على النقل من المرج إلى جوارهم، وبمجرد لقائي بهم، رحت أعانقهم طويلا، وأنتقل في حرية من زنزانة إلى أخرى.

ونسيت أننى فى السجن عندما التقيت بالأخ العزيز فؤاد سراج الدين (زعيم الوفد أمد الله فى عمره) الذى احتضننى بقوة، وشعرت نحوه بمودة وإعزاز كبيرين.

فعلى الرغم من أن الرجل تعود حياة القصور، ومارس السلطة فى شبابه وزيرا فى أهم الوزارات فى مصر- المالية والداخلية- إلا أنه كان صلبا فى مواجهة السجن!



ولعل اللقاء الحار الذى جمعنى بزميلى عبدالعظيم أبو العطا، كان أكثر هذه اللقاءات تأثيرا لما تربطنى به من علاقة خاصة.

ففى صباح الخميس ٢ سبتمبر.. وبمجرد أن سمع نبأ اعتقالى.. ذهب إلى زوجتى وقال لها: «كيف يقبضون على ميلاد بسبب الفتنة الطائفية؟»

وأضاف: «إننى مستعد أن أشهد أنه رجل وطنى ولا يعرف التعصب الدينى، بل إنه واحد من أهم دعاة الوحدة الوطنية منذ شبابه..»

ثم قال لزوجتى: «إننى ذاهب لوزير الداخلية.. فهو صديقى.. أقول له إن القبض على ميلاد حنا خطأ كبير.

وفى مساء يوم الجمعة ٤ سبتمبر، ذهب مرة ثانية إلى زوجتى، ولاحظت أنه كان «مكسور الخاطر» وقال لها: «يبدو أن الموضوع أكبر مما تصورت.. وأعتقد أنهم سيقتلوننى قبل الصباح!»

وراح عبدالعظيم يوصى زوجتى بالاهتمام بزوجته «ميمى»!

وخرج من منزلى.. وكانت آخر الزيارات!

وفى فجر يوم السبت ٥ سبتمبر تم القبض عليه بالفعل، وجاء إلى طرده، ولم يكن يدري شيئا عما تخفيه له أقداره داخل السجن!

فبعد أن كان الرجل واحدا من ألمع وزراء الرى والأشغال فى بلادنا.. مثله مثل عثمان محرم وحسين سرى وعبدالقوى أحمد وعبدالحالق الشناوى.. فوجئ بنفسه متهما فى سجون السادات.

لقد عرفت عبدالعظيم فى عام ١٩٤٦ أثناء عملى فى كلية الهندسة- جامعة الإسكندرية- حيث تخرجت فى جامعة القاهرة ثم عينت معيدا فى كلية الهندسة بالإسكندرية فور أن استقلت ولم تعد «ملحقا» أو فرع الهندسة القاهرة.

وفى أحداث الحركة الوطنية للطلاب إبان فترة مقاومة اتفاقية صدقى.. بيفن عام ١٩٤٦ تصادقنا، واستمرت صداقتنا حتى فارق الحياة.



وفى «الملحق العظيم» التقيت بصديقى القديم محمود القاضى، الذى بادرنى بقوله.. بعد الترحيب.. أنه لم يتصور قط أنه سيصبح معتقلا فى سجون السادات وما يحز فى نفسه.. تلك الأعمال والمواقف الخاصة به فى مجلس الشعب، والتي كان ينبغى أن تكون موضع التقدير والتكريم.. ولكنها الأقدار!

وقد ظل القاضي يتحدث بهذه اللهجة المريرة، مما أدى إلى تدهور حالته الصحية، ووفاته في العام التالي لخروجه من المعتقل!

ويأتى لقائى بزملائى الاشتراكيين حارا.. ومؤثرا. فهما هو صديقى د. إسماعيل صبرى عبد الله (كان وزيرا للتخطيط فى أوائل السبعينيات)، وهما هو د. فؤاد مرسى*، الذى وافق على أن يشغل منصب وزير التموين أثناء سنوات حكم السادات الأولى.

كان الصديقان على معرفة كبيرة بعالم السجون، وكثيرا ما أسديا النصيح فى التعامل مع الإدارة ورجال السجن، وقد استمدا معرفتهما من خلال السنوات الطويلة التى قضياها فى سجن الواحات. من ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٤. مما أكسبهما خبرة وصلابة.

كذلك الرجل الشجاع، د. محمد أحمد خلف الله بشعر رأسه الأبيض الفضى، ووجهه الأسمر المشع بهالات القديسين، وجليبه الأبيض ومسبحته القصيرة. وقد أحسست أن الرجل قد وطد العزم على الإقامة لسنوات طويلة، وكان يردد: «إنها ضريبة العمل الوطنى.. لا محالة»!

جاءت إقامتى فى زنزانة رقم ١١٠ بالدور الأرضى مع الزعيم الوطنى ذائع الصيت الأستاذ فتحى رضوان. وكان ثالثنا أحمد فرغلى الصحنى وعضو مجلس نقابة الصحفيين وعضو مجلس الشعب عن حزب العمل الاشتراكى، الذى قام الحزب الوطنى بفصله من مجلس الشعب توطئة لاعتقاله.. وقد كان!



هكذا كان يوم وصولى إلى طره.. بهيجا وسعيدا.

كانت متعة كبيرة أن أقيم وسط هؤلاء الزعماء والقادة والسياسيين، ولم أشعر بأى تمايز سياسى أو اجتماعى أو طبقى!

تجاوز الجميع هذه الحواجز والاعتبارات كنا معا: هناك «الباشا» و«البروليتارى» و«الكهول» و«الشباب» (من أمثال كمال أبو عطية، حمدين الصباحى، محمد عبد القدوس) اليسارى والناصرى والقومى والليبرالى، وأيضا ذوو التوجه الدينى بأطيافهم.

وتعاون الجميع فى كافة الأنشطة الرياضية والثقافية وتوزيع المأكولات الشهية!

لم تفرق بيننا المذاهب السياسية ولم تنشأ أية حساسيات من أى نوع.. الجميع متعاونون.. متحابون.. معتقلون! ولعل أطرف الحوارات التى دارت بينى وبين صديقى د. يحيى الجمل.. بعد خروجى من المعتقل.. إذ لم يكن معتقلا.. حول كيف فاتته هذه «الفرصة الذهبية» للاستمتاع بتلك الإقامة المجانية فى سجن الحكومة مع هؤلاء الرجال العظام؟! ولكن من منا كان يدري أن هذه الحملة المسرحية الروائية سوف تنتهى بعد أشهر قليلة وبهذه الطريقة الدرامية!

فقد كان الاحتمال الأكبر أن يمتد هذا الاعتقال إلى سنوات، كما كان يحدث فى الماضى!

أقول بكل الصدق الآن.. وبعد أن اختفت مرارة ومشقة السجن.. إننى استمتعت أثناء إقامتى فى السجن

من سخریات القدران المناضل فؤاد مرسى والذى دخل السجن مرارا وعمل وزيرا فى مرحلة التحضير لحرب أكتوبر فى حفة السادات وتولى موقعا قياديا فى حزب التجمع، مات فى حادث سيارة فى سبتمبر ١٩٩٠ على طريق الاسكندرية الصحراوي

استمتعا كبيرا!
فلم يحدث في حياتي أن تناولت هذا القدر من الأطعمة الشهية.. أو قرأت كل هذه الأعداد الهائلة من الجرائد المختلفة!

فبعد رحيل السادات، سمحت الداخلية لعائلات المعتقلين بإدخال الأطعمة والمأكولات والجرائد. وفي كل صباح، يمر الكاتب الساخر صلاح عيسى على كل زنزانة ويقدم لها الجرائد والمجلات التي بددت عزلتنا المخيفة عما يدور خارج الأسوار. كذلك يقوم بعض العساكر بالمرور على الزنازين، حاملين الإفطار الفاخر، و«يعزمون» علينا، كما لو كنا ضيوفهم بالفعل!

وقد اتفقوا جميعا على كلمة النداء علينا وهي «يا باشا»!
ولعلمهم أدر كوا أهمية هؤلاء الناس، أو خشوهم، فمن يدري قد يكون من بينهم صاحب نفوذ أو سلطان في المستقبل، وقد مر عليهم الكثيرون من المعتقلين الذين أصبحوا فيما بعد حكاما! وهكذا بدت لنا الإقامة جميلة.. ونسى كل منأناه وراء القضبان ولو للحظات. ومازلت أذكر طبق «القول المدمس» في الصباح وكان مختلفا عن زميله في السجون الأخرى، حيث خلا من «السوس» تماما! وكذلك البيض المسلوق الطازج الصغير واللذيذ أيضا، وهو من «منتجات مزرعة السجن»، وأذكر الطريقة التي كان يجلس بها أحمد فرغلي على الأرض «مقر فصا»، وأمامه طبق الفول على صندوق من الكرتون، و«فحل» البصل الذي «يدشه» بيده الغليظة، فضلا عن الطريقة العجيبة في ابتلاع أو «زلط» البيض المسلوق!

وقد شجعتني هذه الطريقة في الجلوس أمامه «مقر فصا» مثله ومستخدما طريقته في الأكل و«الزلط»! أما فتحي رضوان، ومحمد حسنين هيكل وغيرهما من «الباشوات»، فلم تكن تثيرهم هذه الطرق في التعامل مع الفول المنتج في مزرعة السجن، واكتفوا بما يأتهم من الأطعمة المنزلية، إذ تبارت «البيوتات» في إرسال أفخر أنواع الأطعمة، كما كان حزب التجمع يهتم كثيرا برجاله داخل السجن، ويرسل لهم كميات «تجارية» من الطعام الجيد.

كذلك فعلت الكنائس والأديرة وكافة الجمعيات والمؤسسات القبطية ف راحت ترسل الكميات الكبيرة من الطعام إلى الأساقفة والقساوسة والعلمانيين، وكان الجميع أرادوا بذلك إكرام «سجناء الحرية» ومن ارتضوا دفع الثمن عن شعبهم بكل طوائفه وأحزابه وفئاته!



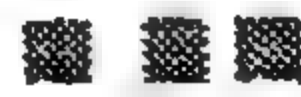
ثمة اعتراف يجب أن أبوح به!
فقد كانت أشهى الأطعمة وأفخرها.. تلك التي كانت تعدها السيدة هدايت حرم الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل.

ففي ظهر كل يوم كان يأتي اثنان من الجنود، حاملين سلة خاصة من سعف النخيل الملون، وبها كميات وفيرة من الطعام، وكانت ابتسامة الجنديين تسبقهما دائما لما يظفران به مما سوف يبقى في السلة!
وفي الوقت الذي كان يشير فيه هذا المشهد بين الزملاء «الهمسات» والتندر.. كان يشير بوجه خاص لعابي!
فقد كان هيكل يصرد وما على أن أتناول غذائي معه كل يوم.

على باب الزنزانة كان الجنديان يتركان السلة وعليها وردة حمراء قانية، ويحملان سلة الأمس الفارغة!
كانت غرفة هيكل في الطابق الأعلى، فهو من أوائل المعتقلين الذين قدموا إلى سجن ملحق طره، وقد اتفق
الجميع على ترك الدور الأرضي للشيوخ وللكهول الذين لا يتحملون صعود الدرج!
و ذات يوم.. كنت أشارك لأريستاد فتحي رضوان غداءه، وإذا بأحد الجنود يأتي حاملاً طبقاً وبه طائر غريب
الحجم.. ليس بحمامة وليس عصفورا!
وقال الجندي: هذا من عند الأستاذ هيكل.
وعندما قسمته بيني وبين فتحي رضوان.. اكتشفنا أنه محشو بالفستق، وأنه..
وضحكت طويلاً.. فقد كانت هذه المرة الأولى.. وربما الأخيرة.. التي أتذوق فيها «السمان» المحشو بالفستق
والمكسرات.
وهنا صحت.. ليس هذا فندقا خمس نجوم.. بل ستة نجوم.. زاهية!



أما الأمسيات.. فكانت لا تقل متعة وروعة.
فمع غروب الشمس.. تنطلق الترانزيتن أبوابها، ويتأكد حراس السجن من وجود كل معتقل في مكانه، وتأخذ
هذه العملية اسم «التمام».
ومن وراء القضبان الخليفتي يبدأ الحوار والحديث والسمر. كان عبدالعزيز محمد، وعبد العظيم المغربي
مستولين عن الإذاعة المحلية وإعداد برامجها، وهي برامج لا تخلو من الطرائف والنوادر والقصص.
وكثيراً ما كانت «الإذاعة» تطلب من المعتقلين الغناء أو «الدندنة»، وأداء أغاني عاطفية معروفة.
وكم تورط الزعماء في ذلك وتحوّلت أصواتهم.. أثناء الغناء.. إلى «حشرة»، مزعجة تشير الضحك والمرح، وقد
يكون من الإنصاف أن نقول إنها أصوات البعض كانت.. على أية حال.. أفضل من أصوات كثير من مطربي ما يسمى
بالأغاني الشبابية الآن!
وليس ثمة شك أن الخبثاء الذين يخضرون في السجون والمعتقلات، كانوا يدركون «مراقبة» وزارة الداخلية
لهذه الإذاعة، ومن ثم اختاروا الإذاعة توغل في السخرية والاستخفاف بوزير الداخلية والرئيس السادات..
وأجهزة الأمن ذاتها!
وكم كانت سعادتي.. عندما جلت أمت الإذاعة.. ذات ليلة.. مقتطفات من الصحف، ومن بينها ما كتبتته زوجتي
الكاتبة الصحفية إيفلين رياض التي مجلة «آخر ساعة» بعمودها الأسبوعي «لقطه». فقد جاءت «اللقطه» رسالة
تقدير وحب «أثارت الشجون» وحركت مشاعر كل منالبيته وزوجته وأولاده.



* عاتبنى الصديق الكاتب الفذ محمد عبد الحسيّن هيكل على هذا الوصف، وذكر لي أنه منذ أن نشرت هذه المذكرات على نطاق واسع في بعض
الجراند العربية عام ١٩٨٨، فإن كل المؤرّقة قضيوه يطالبونه بأن يقدم سمان محشى فستق، ويبدوان وجود سمان محشى أرز بالخلطة قد
توهمت أنه فستق في ظلام وقسوة الحبس فعذراً لنام هداية...!!
** ترك فيما بعد حزب الع مل الاشتراكي عندما تغير توجهه السياسى وعمل وزير للصحة في منتصف الثمانينيات.

ولما كان دوام الحال من الحال، فقد انقلب هذا الاستمتاع في السجن إلى مأثم!

ففي يوم الثلاثاء ١٢ نوفمبر ١٩٨١، جاء إلى السجن د. حلمي الحديدي* بتكليف من حزب العمل الاشتراكي.. الذي كان أميناً مساعداً له آنذاك.. لكي يفحص حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب، وإبراهيم يونس أحد أقطاب الحزب، وكانا يشكوان من عدة أمراض تتعلق بالقلب.

وانتهز الحديدي الفرصة، وقام بفحص د. حلمي مراد أيضاً.

وهنا، انتهزت الفرصة بدوري، ورجوت د. الحديدي أن يفحص د. عبد العظيم أبو العطا.. الذي كان قلقاً على صحته.. حيث كانت خطواته بطيئة متثاقلة.

في الأيام الأولى للاعتقال كان د. عبد العظيم قد دخل مستشفى السجن، وسرعان ما تركها عائداً إلى زملائه في الملحق، بعد أن شعر أنه وحيد وسط عتاة المجرمين.

والغريب أن أبو العطا توسط لدى السادات بنقله «تحت الحراسة» لمستشفى خاص، ولكن السادات رفض، رغم أن أبو العطا عمل وزيراً معه أربع سنوات!

وكنت قد علمت عبر رسالة أرسلتها زوجتي عن طريق فتحي رضوان الذي كان يحضر تحقيقات المدعى الاشتراكي خارج السجن، أنباء تني فيها بمرض زوجة عبد العظيم أبو العطا و كنت أعرف أنها تعيش بكلية واحدة أو شكت على التوقف!

وطلبت مني زوجتي ألا أخبر عبد العظيم بذلك.

وأثناء فسحة الصباح.. انفردت بعبد العظيم، وقلت له: «كلها أيام وتعود لبيتك وزوجتك.. وأظنك سوف تذهب في إجازة إلى أمريكا بصحبته، ولعلها فرصة لكي تجرى بعض الفحوص الطبية..»

أدرك بكائه مقصدي فقال: أشد ما يقلقني هو صحة زوجتي.. وسوف أعطيها إحدى كليتي عقب خروجي.. لأن كليتها مرهقة!

هونت عليه الأمر.. ولم أفصح له عن رسالة زوجتي!

وفي يوم الجمعة الحزين ١٦ نوفمبر، عقب الفسحة الصباحية، أخذ عبد العظيم حماماً ساخناً من ذلك «الدش» البائس بالسجن، وكانت المياه الساخنة لا تأتيه إلا يوم الجمعة.. فقط.. لمدة ساعات قليلة في الصباح!

وشاهدت عبد العظيم خارجاً من الحمام على رأسه «فوطية»، مرتدياً بيجامته وفوقها الروب الأبيض.. و كنت أجلس مع فريد عبد الكريم وخلف الله.. ورحناً تابعه وهو يصعد السلم المعدني المكشوف درجة.. درجة! والتفت إلى زملائي وقلت لهم: «أنا مش عجبانى صحة عبد العظيم..»

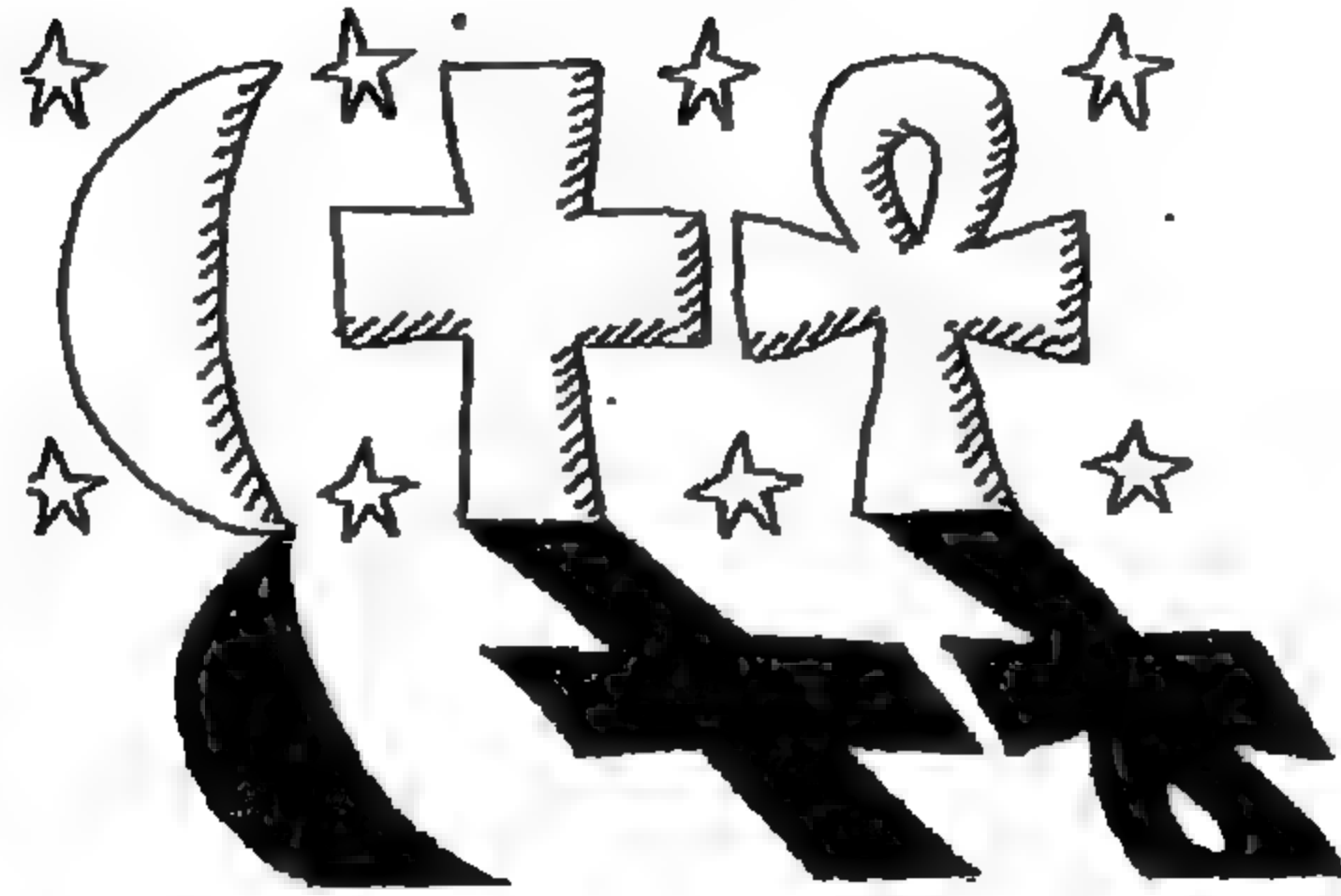
وعندما جاء وقت صلاة الظهر، وأذن عادل عيد بصوته الجهوري، ووقف الشيخ مصطفى عاصي إماماً للمصلين، لاحظت أن عبد العظيم يجلس في الصف الأول، وغير قادر على الوقوف، مكتفياً بإيماءة الرأس.

وبعد انتهاء فترة الظهيرة.. ذهبنا إلى حجراتنا للراحة.. وماهى إلا لحظات قصيرة وإذا بالدكتور كمال الإبراشي.. طبيب الأسنان المشهور.. ومعه د. على النوري جى.. أحد زعماء الحركة التقدمية بكفر الشيخ.. يسرعان إلى زنزانتي، ويسألان في لهفة: أين صابر بسيوني؟

وقبل أن أجيب.. قاما بفحص صندوق الأدوية بعناية، وإذا بالدكتور النوري جى يقول في يأس: للأسف.. لا توجد حقنة «هيموكلار»..

«ترك فيما بعد حزب العمل الاشتراكي عندما تغير توجهه السياسي وعمل وزيراً للصحة في منتصف الثمانيات

إن قلب عبد العظيم أبو العطا يكاد يتوقف!
وعلى الفور.. انطلق الزملاء، وراحوا ينادون على الضباط والأطباء، وكانوا قد غادروا المكان، وتركونا في
حراسة البسطاء من الحراس.
ووقفنا جميعاً في الممر أمام غرف الدور الأول.. وعيوننا معلقة على زنازة عبد العظيم، ننتظر ولو كلمة من
زملائنا الأطباء.
لاحظ هيكل قلقنا.. فراح يطمئننا لأن د. النوريجي ود. الإبراشي يحاولان عمل تنفس صناعي.. «وإن شاء الله
خير».
ومرت الدقائق كالدهر.. واحتبست الأنفاس.. وتسمرت الأقدام ولم يقطع هذا الصمت المميت.. إلا صوت د.
الإبراشي وهو يجهد بالبكاء خارجاً من زنازة عبد العظيم ليقول لنا: البقية في حياتكم!
كانت كلماته مفاجئة.. ولا أدري ما الذي حدث لي.. فقد وجدت نفسي أصرخ كالطفل: «مش معقول.. مش
معقول».
وتذكرت كيف كان قلقاً على صحة زوجته التي أحبها ويقول عنها: إنها كالشمعة التي تضيء حياته وطريقه
وبيته!
وظللت أصرخ حتى وقعت مغشياً علي.. ولم أفق إلا على صوت من بين مجموعة الأطباء من مصلحة السجنون
وقد أحاطت بي: ضغطه عالي جداً. وربما انفجر له شريان في المخ.
وصاح آخر: لو مات تبقى مصيبة.
ولكني كنت أفكر في شيء آخر..
كنت أفكر في عبد العظيم أبو العطا.. وذلك اليوم الرهيب الذي لن أنساه.
وتذكرت.. أنني لن أرى عبد العظيم مرة أخرى.



الفصل الخامس

في حضرة المدعى الاشتراكي

التحفظ وسيلة قانونية للاعتقال ستة أشهر
أمام المدعى: فتحى رضوان مسهب وهيكى مقل
مفهوم التحقيق السياسى
شنودة عايز يبقى زعيم
الهجوم على وزير الداخلية ممنوع
أردت الاستقالة من الجامعة ورفض المحامون
كان ينبغى أن يستقيل الوزير
وفاة عبد العظيم أبو العطا.. عجلت الإفراج عنا
ضباط وجنود السجن لهم مشاكل إسكان أيضا

(٥)

في حضرة المدعى الاشتراكي

أخذنا اعتقالنا في سبتمبر ١٩٨١ شكلاً قانونياً غير مسبوق في تاريخ البلاد السياسي أو القانوني. فقد أطلق السادات عليه مصطلحاً جديداً هو: «التحفظ»، بديلاً لـ «الاعتقال». وقام بسلب «النيابة العامة» اختصاصاتها، وأهمها سلطة التحقيق، التي حولها إلى سلطة مبتكرة جديدة عرفت باسم «المدعى العام الاشتراكي». وقد أراد السادات بهذه الإجراءات، الانقضاء على خصوصية السياسيين، تحت مظلة من «الشرعية القانونية» (الزائفة)، حتى يتمكن في الوقت نفسه من أن يرفع شعار «سيادة القانون» وهو ينشب فينا الأسنان والأنياب! إن كل ذلك قد جاء في إطار ما عرف شعبياً باسم «قانون العيب». ورغم المقاومة العنيفة من جانب كافة القوى السياسية لهذا القانون، لدى ما يمثل من خطورة على الحياة العامة.. إلا أنه مر من القناة التشريعية كالسهم، وأخذ طريقه الفعلي نحو التطبيق العملي. ومن سخریات القدر، أن أول قضية حققها المدعى الاشتراكي عام ١٩٨٢ كانت قضية عصمت السادات، شقيق الرئيس السادات، حيث أحاله إلى محكمة القيم التي جاء حكمها إدانة كاملة لعصر السادات وأسرته! وقد قام المدعى الاشتراكي بالتحقيق مع بعض المعتقلين منا، إثر القبض علينا وقبل اغتيال السادات، أما غالبيتنا فقد تمت «مناقشتهم» عقب حادث المنصة. وكان من المتوقع أن تستمر التحقيقات لمدة ستة أشهر، وهو المدى الزمني الذي حدده القانون لفترة «الاعتقال» أو «التحفظ» دون محاكمة. وهكذا أعطى القانون الحق للحاكم أن يعتقل من يشاء لمدة ستة أشهر دونما حاجة إلى قوانين طوارئ أو غيرها من القوانين الاستثنائية! ورغم ما تقدم، فليس ثمة شك.. أن تحقيقات هذا المدعى الاشتراكي كانت من الأمور الطريفة والمسلية لكل منا! لقد كنا ننتظر موعد التحقيق في لهفة، حتى يعرف كل منا ما هو الاتهام. ولو الشكلى، الموجه إلينا، وما سبب ذلك «التحفظ»؟

وكم اقترب بعضنا من البعض الآخر، عندما يروى كل منا عما حدث له في التحقيق، وماذا قال، وما هي الأسئلة، الأمر الذي كشف لنا عن التكوينات النفسية، والقدرات المختلفة لكل منا! كان البعض يعود متهلاً، لأنه استطاع أن يقلب الدفة، ويتولى هو الأسئلة بدلاً من الإجابة! ولا شك أن الأستاذ فتحي رضوان بلغ قمته في القدرة على الاسترسال والتحدث في حضرة ذلك المدعى الاشتراكي. فكلما عاد إلينا، يروح يروي ما حدث، وكيف سرد لهم تاريخه السياسي وأنه قد توقف عند عام ١٩٣٦.

وفي مرة ثانية توقف عند عام ١٩٥٢. وهكذا ظل يروح ويجيء أيام طويلة، ونحن نتعجله في الانتهاء من هذا التحقيق، و«الإقلال» من استعراض العضلات التاريخية القانونية! فقد قيل لنا إن الإفراج عنا لن يتحقق إلا عقب

انتهاء المدعى الاشتراكي من تحقيقاته، ورغم ذلك أصر المناضلون القدماء، على إثبات مواقفهم التاريخية في أوراق التحقيق، كما لو كان في ذلك إبراء لهم أمام التاريخ!

أما محمد حسنين هيكل، فكان يكتفى عند عودته بإلقاء بعض العبارات المقتضبة على غرار «التصريحات الصحفية»، دونما إغراق في شرح تفاصيل التحقيق معه في مكتب المدعى الاشتراكي.

ويبدو أن التعليمات لدى مكتب المدعى الاشتراكي، كانت تقضى بعدم التعجل في الانتهاء من التحقيقات، والعمل على إطالتها طول فترة ممكنة، حتى يكون في ذلك مبرر لاستمرار الاعتقال!

ولم يقصد ذلك المخطط إلا رحيل عبد العظيم أبو العطا، الذي حرك شجون الرئيس مبارك. عند ما أدرك مغزى موت أبو العطا، فقرر الإفراج عنادون إبطاء، ودون استكمال لتحقيقات المدعى الاشتراكي.

وقد جاء قرار رئيس الجمهورية بمثابة نزع الفتيل من القنبلة السياسية التي أوشكت على الانفجار بعد اغتيال السادات مباشرة!

وتم تنفيذ القرار على نحو مفاجئ للجميع، ودون أدنى تمهيد!

ففى صباح كل يوم تأتي سيارة من القاهرة تحمل أحداً المتحفظ عليهم دون ترتيب أو الأخذ باعتبار السن أو الانتماء السياسى أو غير ذلك من الاعتبارات.



أعود إلى استكمال قصتي مع التحقيقات.

ففى أحد الأيام الأولى من شهر نوفمبر، جاء إلى ليتمان وادى النظرون عدد من الضباط وجنود الشرطة لاصطحبني إلى مكتب المدعى الاشتراكي.

واجتاحتنى مشاعر مضطربة.. مزيج من الإحساس بالخوف والفرح معا!

أما مبعث الفرح، فهو أنى سوف أمر فى شوارع القاهرة، وصولاً إلى ميدان لاطوغلى، وثمة احتمال أن أرى بعض أفراد أسرتي أو أحد معارفى من المحامين أو المحققين.. إلأنى. فى الوقت ذاته. كنت قلقاً لأنها المرة الأولى التى سوف تتم فيها مساءلتى أمام أية جهة تحقيق لأسباب سياسية أو فكرية!

بالإضافة إلى أن السادات قد أدخل عدة مفاهيم جديدة على القاموس السياسى، مثل حق المدعى الاشتراكي فى «التحقيق السياسى»، ولم يكن معروفاً عندئذ. وأظنه غير معروف حتى الآن!.. ماهو مدلول ذلك «التحقيق السياسى»!

وأمام أحد شباب المستشارين، وجدت نفسى جالساً لأسئل، ولكنه كان ودوداً ورفيقاً وحاسماً أيضاً!

يأدرنى المحقق الشاب بقوله: «أحك لنا عن تاريخ حياتك»؟

أدهشنى السؤال.. وأدركت على الفور «الفخ المنسوب» تحت عبارة «التحقيق السياسى»!.. وهو أنه سؤال متفق على توجيهه لكل معتقل!

رحت أحكى عن نشأتى وصباى، وكيف انضممت إلى «حركة مدارس الأحد»، بمنطقة جزيرة بدران فى عام ١٩٣٩، وهنا لمعت عينا المحقق، وراح يسألنى عن هذه الحركة، ظناً منه أننى وقعت فى الفخ!

فأجبته أنها كانت محاولة من أقباط مصر لتنشئة الأطفال والشباب تنشئة دينية، وأن الاسم مأخوذ عن الترجمة الإنجليزية Sunday Schools حيث تتم الممارسات الدينية فى يوم الأحد من كل أسبوع

فيذهب الوالدان لتأدية الشعائر الدينية في الجزء العلوى من الكنيسة، تاركين أطفالهم في الجزء السفلى، وفي رعاية من يلقنهم دروس الأحد. وأضفت له أن العدوى قد انتقلت إلى المساجد، حيث صار بها ما يسمى بمدارس الجمعة ودروس الجمعة.



وقد شعرت أثناء التحقيق، أن المحقق يحاول أن يشير موضوعات شتى حتى يتعرف على شخصيتى في كافة جوانبها، وقد صرح لى في «دردشة» بعيداً عن التحقيق أنه يقرأ كل ما لديه من تجربات ومعلومات وتسجيلات قامت بها أجهزة الأمن ثم يعد خطة من الأسئلة استناداً إلى تلك البيانات، فإذا وقع المتهم في أحد «المعطيات» المعدة له.. كان ذلك معيار نجاح التحقيق!

وقد تكشف لى.. من تتالى أسئلة المحقق.. أن الخطة المرسومة التى اتفقوا عليها هي «تقنين» الفتنة الطائفية التى صنعها السادات، وأرادوا أن يصدقها! وأن ننسى نحن مسئوليتة هو عنها.

فهو.. المحقق.. يحاول طوال الوقت الإمساك بدليل واحد على «الاشتراك» أو «الإعداد» أو «التحضير» للفتنة المزعومة، ولولا اغتيال السادات لما توقف تنفيذ هذا المخطط!

ولأننى كنت مدر كبا ببعاد هذا المخطط ومخاطره على مصر ووحدة شعبها، فقد قاومته طويلاً أثناء وجود السادات، وكتبت في ذلك أكثر من مرة، ومنذ عام ١٩٧٥، وأنا أرفع شعار «حتى لا تتلبن مصر»، لإدراكى بأن الصراع الطائفى الذى بدأ في لبنان عام ١٩٧٥ ودام لتحو خمسة عشر عاماً، كان مرسوماً له أن يمتد بصور مختلفة.. ليشمل كافة البلدان العربية!

واستعدت أحداث مطلع عام ١٩٨٠، وكيف كان هناك مخطط بالفعل لتفجير بعض الكنائس في ليلة عيد الميلاد أى مساء ٦ يناير ١٩٨٠.

ففى تلك الليلة، ظهر وزير الداخلية على شاشات التليفزيون ليعلن على الأمة أنه قد تم ضبط متهم إيراني من أصل فلسطيني وهو يخطط لتفجير الكنائس!

وبانتهاء البرنامج التليفزيونى.. اختفى الوزير، ومعهم المتهم، ورغم ذلك لم تمنع هذه المسرحية المفضوحة التى أداها الوزير ومعهم المتهم الذى يجيد اللغة العربية الفصحى إجابة تامة! أقول لم تمنع هذه المسرحية التفجير الذى تم بالفعل في كنائس الإسكندرية!

وكان من المفروض أن يستقيل الوزير في اليوم التالى، لأنه فشل في وقف تنفيذ مؤامرة ضبط خيوطها مقدماً.. ولكن ذلك يحدث في البلاد الديمقراطية فقط!

ومن المفارقات الغربية، أن هذه الأحداث قد سبقت.. ربما بساعة زمن.. خطاب البابا شنودة في عيد الميلاد، والذي تعود فيه أن يحيى ضيوفه وكبار زائريه من المسؤولين في الدولة، وهنا أكد البابا أنه يصلى من أجل المجاهدين في أفغانستان*، ويصلى من أجل السلام في المملكة العربية السعودية بعد حوادث الاعتداء على المسجد الحرام.

وقد أدركت ساعتئذ أن الأوراق اختلطت بين الدين والسياسة، وأن ثمة حالة من التخبط قادمة لا محالة! وفي اجتماعات اللجان القيادية بحزب التجمع الوطنى التقدمى، أثرت القضية.. ولكن الوقت كان متأخراً لفعل شيء.

كنت أحس بالخطر في كل لحظة، وأن انفجار الموقف بات محتملاً.. فعكفت في بيتى، ورحت أسطر انفعالاتى،

وأعددت بسرعة - كتابي «نعم أقباط.. ولكن مصريون».

وصدقت نبوءتي!

فقبل عيد القيامة التالي بأيام، وتحديدًا في ٢٣ مارس ١٩٨٠، دعا المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية في بيان معلن «إلى إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام، والاكتفاء بالصلاة في الكنائس، مع عدم تقبل تهاني العيد، وذلك تعبيرًا عن الآلام التي يعانيها الأقباط».

وفي ١٤ مايو ١٩٨٠، صدرت الطبعة الأولى من كتابي عن الأقباط، وتصادف أنه ذات اليوم الذي ألقى فيه السادات خطاب الاستفزازي الشهير الذي قال فيه إنه لن يسمح «بأية زعامات دينية تحاول استغلال الدين لأغراض سياسية»، وشن السادات هجومًا ضارياً على البابا شنودة، ونطق اسمه مجرداً، ربما للمرة الأولى. «شنودة عايز يبقى زعيم، ويلوى دراعنا.. بس أنا بأقوله مش ح أسمح بالكلام ده أبدا».

وإمعاناً في استفزاز الأقباط، راح السادات يؤكد على طابع الدولة الإسلامية «أنا رئيس مسلم أولاً.. في بلد مسلم وعلى الجميع أن يعرف ذلك».

ولم يكن ذلك «الجميع» المقصودين. كما فسر كثيرون. سوى الأقباط. وبذلك ألقى السادات الزيت على النار الخامدة لتزداد اشتعالاً.

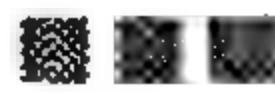
ولاشك أن كتابي جاء استفزازاً متبادلاً مع السادات، وامتلاً المناخ بالغبار الكثيف، وتحولت البلاد إلى ساحة لتبادل الاتهامات.. ويات الوضع مهيئاً للانفجار الطائفي.

وامتلاً الشارع السياسي بالصحفيين الأجانب، الذين جاء والمتابعة «التفجر المحتمل»! وفي تلك الأثناء، أدليت بعدة أحاديث للصحف الأجنبية كان أهمها ذلك الحديث الذي أجرته معي الصحفية الإنجليزية الলামعة «ايرين بيسين»، على صفحات جريدة «الجارديان» البريطانية في ٢٤ يونيو ١٩٨٠، وفي صدر الصفحة صورة للبابا شنودة!

ولم أكن قرأت الحديث بعد نشره.. حتى اتصل بي موسى صبري تليفونيا، وأخبرني أن السادات «ثائر جدا على هذا الحديث».

وتتالت الأحداث.. أو «الخطبات».

ففي الخطاب الذي ألقته في الحملة الانتخابية، تأييدا لمرشح من حزب التجمع في انتخابات البرلمان التكميلية لمنطقة مصر القديمة، قمت بشن هجوم على وزير الداخلية، وسخرت منه ومن أجهزته وأسلوبه في تزوير الانتخابات والاستفتاءات، وقد قامت أجهزة الأمن بتسجيل هذا الخطاب، وعقب انتهاء المؤتمر الانتخابي، جلست بجوار صديقي د. يحيى الجمل في سيارته أثناء عودتنا، وهنا قال لي: «يا صديقي ميلاد.. لا تعادي أو تهاجم أي وزير للداخلية، فهذا خطير في السياسة»!



ولعل آخر الوقائع التي أكدت ضرورة اعتقالي، تلك الكلمات القاسية التي انتقدت بها الحكومة والحزب الوطني إثر انفجار أحداث الزاوية الحمراء، وكشفت عن وجود مخطط كبير لتفتيت الأمة. وكانت جريدة «الأهالي» قد توقفت بعد مصادرتها المتكررة عن طريق وزير عدل سابق حصل على منصبه كثمان لضرب الجريدة!

ولم يكن أمام الحزب م وسيلة للتواجد والانتشار سوى إصدار نشرة داخلية عرفت باسم «التقدم». فكتبت في عددها الصادر في ٢٥ يونية ١٩٨١ مقالا عن الفتنة الطائفية بعنوان «من أجل لجان وفاق وطني في كل موقع». كان مطلع المقال: «لست أفهم لماذا لا تتوافق لدى وزير الداخلية الشجاعة لكي يضع استقالته أمام رئيس الجمهورية؟ فإذا لم يفعل ذلك بعد هذه المصيبة وانهار الأمن في قلب القاهرة وحدوث شرخ في الوحدة الوطنية فما هي الظروف الأسوأ من ذلك والتي تلزمه أدبيا وسياسيا أن يثور لكرامته ويقدم استقالته؟». ثم: «أقول ذلك ليس لأن هذه الاستقالة ستغير مجرى التاريخ أو أن استبدال وزيراً آخر يحدث المعجزات، ولكن مجرد إجراء بسيط يتحمل وزره شخص واحد ولكن ذلك قد يؤدي إلى التعجيل بإطفاء النار التي اشتعلت والنفوس التي كسرت».

ورحت أندد بوزير الداخلية، وأحملة مسئولية ما يحدث ومعه الحزب الوطني.. كما تعرضت لمعاهدة كامب ديفيد «فلا يمكن أن نغفل الآثار الجانبية لسياسة ومعاهدات كامب ديفيد التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل على أساس عنصري وديني.. فمن المؤكد أن بيعين سوف يسعد من تفجر هذا الصراع الطائفي في مصر». كان حماسي جارفاً آنذاك، ورحت أخوض معركة دفاعاً عن الوحدة الوطنية.. دفاعاً عن مصر. تذكرت كل ذلك وأن بين يدي محقق المدعى الاشتراكي، وأدركت أن هذه كلها وثائق محفوظة في أرشيف وأجهزة الدولة وذاكرتها!.

وعقب انتهاء التحقيقات معي في اليوم الأول، تمكنت من رؤية زوجتي لمدة دقائق معدودة.. وقدراعها شحوبى ونقص وزنى أكثر من عشرة كيلوجرامات، وملابسى المتسخة، وشعر ذقنى الطويل، وراحت تسألنى عما بى.. فقلت لها: إنت فاكراى قادم من الهيلتون.. إنتى فى سجن! اعتذرت زوجتى، وأكدت لى أنها لم تستطع المجيء ومعها أولادنا هانى ومارى وناولتنى بعض المأكولات والنقود.. وانطلقت السيارة بنا.. بعيداً عنها!



فى الطريق إلى وادى النطرون، اكتشف الضابط أن السيارة لا يوجد بها بنزين يكفى للعودة، فحاول المرور على عدة محطات إلا أنها لم تقبل الكوبونات الصادرة من مصلحة السجون لأن البيانات المكتوبة عليها مكشوفة! عرضت على الضابط استعدادى لدفع ثمن الوقود. وكانت الحواجز بيننا قد سقطت. وأعطيت مجموعة المخبرين السريين بعض النقود لشراء الحلوى والفاكهة.

الغريب أن الضابط شعر بأنه أخطأ فى حقى عندما قطع اللحظات المديدة بينى وبين زوجتى، فراح يعتذر، مؤكداً أن العيون تحيطه من كل جانب!

وماهى إلا لحظات.. حتى تبددت الرسميات بيننا، وراحوا جميعاً يناقشوننى فى مشكلة الإسكان، ويعرضون معاناتهم الإنسانية بكل الصدق فشعرت بأن مصرنا بخير.. رغم كل شيء!

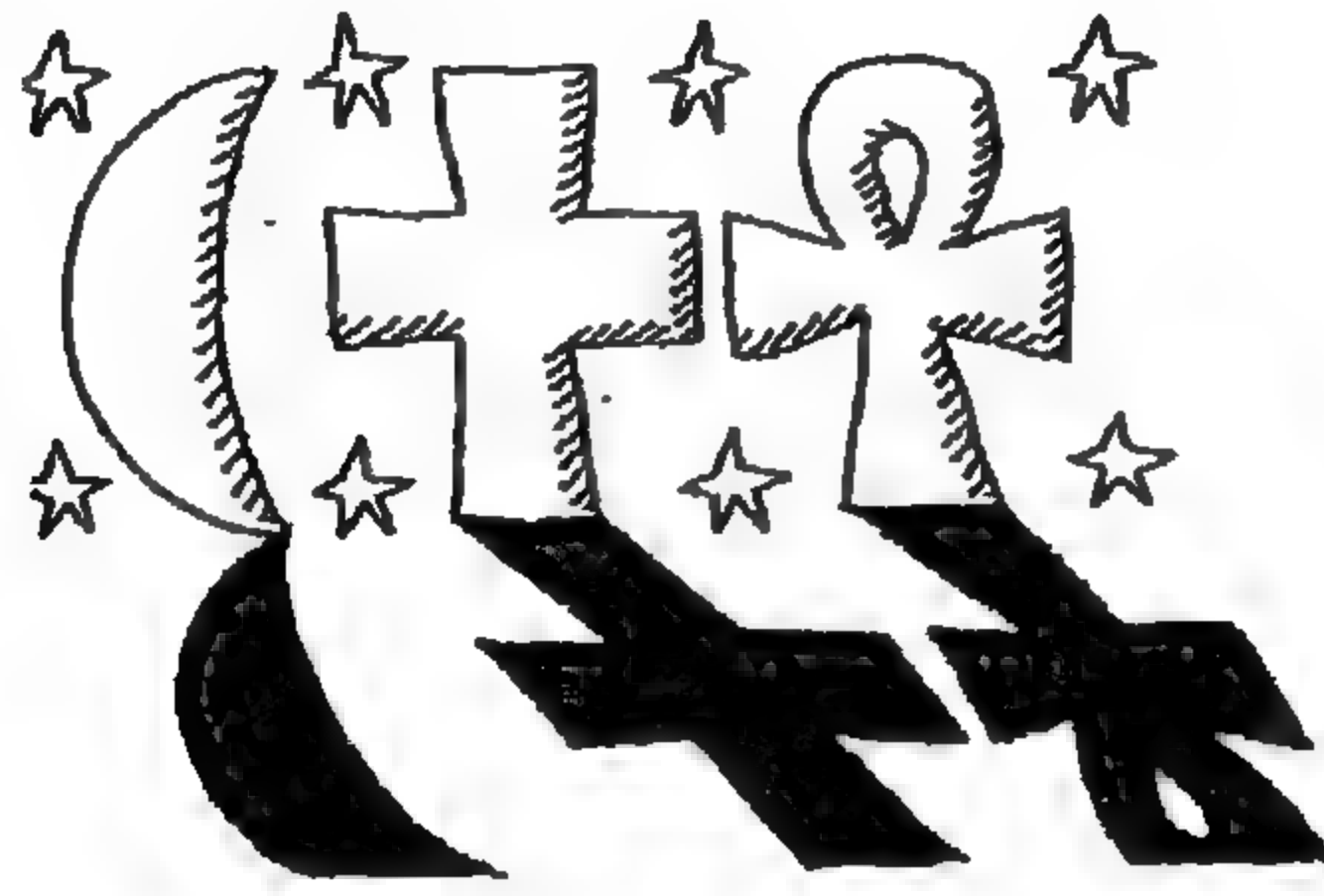
× حاولت عام ١٩٩٢ ومن خلال الصديق الوزير حسن ابوباشا أن أحصل على صورة من التحقيق معى لدى المدعى الاشتراكي، ولكن اتضح لى أن وثائق الداخلية والقضايا السياسية لا يفرج عنها، واتوقع فى مستقبل الأيام وعلى انتشار الشفافية أن تاريخ مصر سيعاد كتابته عندما يكون مسموحاً بالاطلاع على أوراق الداخلية وأجهزة الاستخبارات بعد مضي عدد من السنوات وحسبما تسمع عنه ومعمول به فى الديمقراطيات.



استمر التحقيق معى ثلاثة أيام متقطعة!
وفى كل يوم.. كنت أشعر بأن خطة السادات كانت مدروسة ومحبوكة لترتيب قضية كبرى تمضى فى
طريقها باتهامنا جميعا فى إشعال الفتنة الطائفية!
وفى الجلسة الأخيرة من التحقيق عرض المحقق أوراق التحقيق فرحت أقرأها سريعا.. ثم سألتنى هل لديك
أقوال أخرى!

فقلت نعم.. فأنا أسجل أننى راغب فى تقديم استقالتي من الجامعة!
وعقب خروجى استوقفنى عدد من المحامين الذين حضروا معى وهم الأستاذ عوض نجيب الذى جاء نياية عن
جمعية التوفيق القبطية التى أشرف بعضوية مجلس إدارتها، والمستشار صلاح عبد المجيد والأستاذ عبد الله
الزغبى اللذين جاءا بتكليف من حزب التجمع، أما د. يحيى الجمل فكان حضوره طبيعيا لصلات عديدة تربطنى
به.

قال لى د. يحيى الجمل: أرجو أن تتأنى فى أمر الاستقالة.. فأنت منفعل الآن، وتشعر أن زملاءك وطلابك
بالجامعة لم يؤيدوك فى مواقفك.. ولكن الظروف كانت أقسى مما تتصور، كما كان الخوف مرعبا أيام السادات.
وأضاف: أنت الآن منقول من الجامعة ومقيد فى وزارة استصلاح الأراضى، وجميع الأساتذة المفصولين
والمنقولين قد أقاموا دعوى قضائية أمام مجلس الدولة، ومن ثم فاستقالتك الآن سوف «ترك» عملنا القانونى.
وبالفعل قبلت النصيحة، وسحبت استقالتي.



(٦)

إفراج .. وأفراج



كان يوم اعتقالي حزينا!
كنت أرى أن هذا اليوم بداية مأساة مجهولة النهاية.
ولم أكن أدري أن الإفراج سوف يتحقق بعد ٨٢ يوما فقط!
كان يوما رائعا.. وعظيما.

فلم يحدث أن دخل عدد من المعتقلين السجن «بهيلة».. وخرجوا «بهيلة» كما حدث معنا!
وتذكرت أحاديث زوجتي.. قبل اعتقالي بسنوات.. وتحذيراتنا الدائمة من العمل السياسي، ولقاءاتى
الجماهيرية دون إعداد للكلمات أو التصريحات تاركا نفسى للانفعال العفوى والحماس التلقائى.
وكثيرا ما كانت أجهزة الأمن تقوم بتسجيل كل ذلك استعدادا للحظات المناسبة!
وكثيرا ما كانت أجهزة الأمن.. أيضا.. ترسل بعض الفقرات المسجلة من خطبى الجماهيرية إلى رئيس تحرير
الأخبار الذى يستدعى زوجتى التى تعمل معه منذ سنوات بمجلة «آخر ساعة»، ويطلعها على ما قلت.. فتعود
غاضبة لما تضمنته كلماتى من نقد لرئيس الجمهورية وسياسات الحكومة.
وهنا أقول لها مطمئنا: أنا لن أعتقل.. وإذا اضطرت نظام السادات لاعتقالى.. فسوف يسقط بعد اعتقالى بشهر
واحد فقط.

وكانت نبوءة.

ما أكثر ما كانت زوجتى تسخر من هذه الإجابة، بينما كنت أرى أن النظام إذا اضطرب بالفعل لاعتقال أستاذ
جامعى يعمل بالحياة العامة فى إطار الشرعية، مستخدما الحوار العلنى والموضوعى لمناقشة القضايا التى تهم
الوطن كالإسكان والديمقراطية وغيرها من القضايا، إذا اضطرب لاعتقالى.. فإن ظهره يصيح «للحائط»، ومن ثم
يكون قد انتهى أمره.. وانهار بالفعل!

كان هذا هو الحوار الذى ذكرتنى به زوجتى عقب الإفراج عني، وعودتى من لقائى برئيس الجمهورية.. بينما
كنت قد نسيت هذا الحوار.



قبل الإفراج عني.. كنت أعانى من بعض الكسور والشرخ فى كلتا يدي!
فبعد رحيل عبدالعظيم أبو العطا أصبت بحالة من الحزن والاكتئاب، فضلا عن الآلام المبرحة التى أعانيها فى
كلتا يدي.

فى صباح أحد الأيام، وأثناء مزاولة تمريناتى الرياضية، حيث كانت اللعبة المفضلة بالنسبة لنا جميعا هى
«الفولى بول» (الكرة الطائرة).

وكانت الغالبية العظمى من اللاعبين من المعتقلين، وقلة من ضباط السجن، وهذا مألوف في المعتقلات السياسية.

وعندما حاولت أن أشارك في هذه اللعبة، حذرنى د. عصمت سيف الدولة ود. القاضي وعبدالعظيم أبو العطا قائلين: يا ميلاد هذه اللعبة القاسية للشباب.. وأنت لا تدري أنك قد قاربت الستين من العمر! ولكنى لم أمتثل لنصيحة هؤلاء «الكهول».. وبينما رحت أدفع الكرة التى قذفها حامد زيدان كالقنبلة.. حتى وجدت نفسى أتقهقر للخلف بشدة محاولا الارتكاز على يدي.. ف وقعت على ظهري! و رحت أعاتب نفسى.. إذ كيف قضيت عمري دارسا ومدرسا لقوانين الاتزان والقوى المؤثرة على المباني والمنشآت، ولم أستطع التنبؤ برد فعل الكرة الطائرة، وعزيت نفسى بالمثل الشعبى «لا يقع إلا الشاطر»! ولما كانت الإصابة نافذة.. فقد أمر قائد السجن بإحالتى لمستشفى طره لعمل أشعة. وأذكر أننى عندما هبطت من سيارة السجن عند مدخل اليمان شاهدى بعض زملاي وزميلاتى من حزب التجمع الذين جاءوا حاملين الأطعمة لذويهم، وشاهدوا كلتا يداي مضمتين بالقطن والشاش الأبيض وإحدهما معلقة برقبتي.. فصاحوا: لقد عذبوا د. ميلاد.. وراحوا يجهشون بالبكاء، ولكننى حاولت إقناعهم بأن ما حدث خطأ منى أثناء لعبة الكرة.. ولكنهم لم يصدقوا شيئا من ذلك! فى غرفة الأشعة.. أفاد التقرير الطبى أنه لا توجد كسور، إلا أن زميلاى المعتقلين د. الإبراشى ود. النوريجى، أكدا أن الأشعة سوداء حيث يتعذر معرفة ما إذا كان هناك كسر أو شرخ. واستمر الألم حتى جاءت فجيعة أبو العطا، فأنستنى أية آلام كنت أشعر بها، ولا حظ زملاي أننى فقدت جديتى ومرحى ولم أعد قادرا على الحركة.. وأ حتى على تغيير ملابسى! كانت المعاناة هائلة.. وكانت أيام تعرضت فيها لأقسى أنواع الألم النفسى والجسمانى! استمر ذلك حتى صباح ٢٥ نوفمبر ١٩٨١. الذى لا تزال ذكرياته محفورة فى وجدانى حتى الآن.



خرجت من زنزانتي فى تناقل، ودون تغيير ملابسى، فلم أكن قادرا على الإمساك بأي شىء! توجهت إلى مكتب قائد السجن.. وأنا فى حالة من الإعياء التام.. وعندما حاول بعض الجنود منعى من الدخول.. صرخت فيهم، فأفسحوا الطريق على الفور.. وقلت له بصوت مبحوح: لا بد أن أذهب إلى مستشفى قصر العينى، وإلا فإننى سوف أموت كما مات عبدالعظيم أبو العطا. فأجابنى فى مودة واقتضاب: اذهب واجمع أمتعتك.. وانتظر. ولم أفهم ما يعنيه قائد السجن.. وفوجئت باستدعاء بعضنا لنركب فى عربتى ميكروباس، ونسير إلى خارج الملحق.

قلت للضباط الشاب: هل سنتوجه جميعا إلى قصر العينى؟ أجابنى فى ابتسامة حانية: أنا مكلف بأن تكونوا فى قصر العروبة قبل الواحدة ظهرا. فقلت له: إذن اسمح لى بالعودة لزنزانتي.. وارتداء بدلتى. فقام الضابط بمنعى فى رفق قائلا: ليس لدينا وقت! وهكذا وجدت نفسى بهذه الملابس العجيبة. جلباب وعباءة من الصوف الأبيض. فى مكتب رئيس الجمهورية

بقصر العروبة.

وأمعنت النظر فيمن حولى.. البعض جاء من عنبر الحجز فى مستشفى قصر العينى، والبعض الآخر جاء من سجن النساء بالقناطر الخيرية، وجاء د. حلمى مراد دون استكمال تحقيق المدعى الاشتراكى!! وهكذا تواجدنا أكثر من ثلاثين شخصا أذكر منهم فؤاد سراج الدين - محمد حسنين هيكل - فتحى رضوان - محمد فايق - والراحلون عبدالفتاح حسن وقبارى عبدالله، ومن السيدات د. نوال السعداوى والكاتبة الصحفية صافيناز كاظم.

وبإعلان قدوم رئيس الجمهورية، وقفنا جميعا، وقدم كل منا نفسه للرئيس، لأن أمناء القصر الجمهورى لم يعرفونا!

وبينما كنت أصافح رئيس الجمهورية، لاحظ الأربطة القطنية فى يدي فأنزعج قائلا: إيه الحكاية؟ فقلت له: شقاوة.. لعب كرة.

فقال متعاطفا: إن كان حد مسك يسوء.. أرجوك تقولى وأنا أتصرف.

قلت: شكر التعاطفك.. ولكنه خطأ فى لعب الكرة.

كانت هذه أول لمسة بيننا.. أحدثت تفاعلا إنسانيا، فالأفراد كالمواد الكيميائية، إما أن تتوافق فتكون العلاقة ذات مودة، وإما أن تتنافر فيكون الجفاء وربما الصدام أو الضمور.



انتهت المقابلة.. وعند خروجنا من بوابة قصر العروبة، سألت الضابط: إلى أين نتجه؟ فقال: أنتم طلقاء الآن! نظرت حولى غير مصدق لما يدور.. فطلبت أن أعود إلى «فندق» سجن طره.. وما إن وصلت بوابة السجن، حتى رأيت سيارتى «البيجو» قابعة عند مدخل الملاحق تماما، وكان مبعث الدهشة أن السيارات ممنوعة من الدخول إلى هذا المكان تماما!

وفجأة.. وجدت أمامى زوجتى وابنى هانى.. وابنتى مارى.

وامتدت لحظة العناق التى يستحيل وصفها.

وفى الطريق إلى بيتى.. كان الخبر قد أذاعته جميع وكالات وإذاعات العالم.. وفوجئت على باب منزلى بعشرات الصحفيين والأصدقاء والأهل والأقارب.

لحظات رائعة.. وغريبة، ولكننى كنت فيها وغائبا عنها، وقد أدركت أن هناك مرحلة جديدة من الحياة.. تنتظرنى أيضا! وأن كل شيء فى حياتى سيؤرخ مستقبلا بما قبل أو بعد المعتقل.

بعد منتصف الليل بقليل أيقظنى الألم الشديد من الكسور الموجودة فى كلتا يداى، ولكن الألم لم يستطع أن يطفى على مشاعر السعادة التى أحسستها وأنا أكتشف أننى على سريرى فى بيتى.. أشعر بالدفع والحيوية والعودة إلى الحياة الإنسانية.. إحساس لا يفهمه إلا من مر بتجربة إفراج مماثلة.

كان أول ما فعلته فى الصباح الباكر وقبل أن يمتلئ البيت مرة ثانية بالزائرين والمهنيين والأصدقاء والأقارب، أن ارتديت بسرعة عباأتى ومرت بضع خطوات خارج بيتى لأذهب لزيارة وتعزية أقرب جيرانى السيدة ميمى حرم عبدالعظيم أبو العطاء زميل العمل والكفاح والمعتقل.

الراحلون من سجناء سبتمبر

قائمة بأسماء الذين رحلوا من سجناء حملة سبتمبر من السياسة.. وألفت النظر إلى أن القائمة لا تشمل من الأقباط أهدا، ببساطة لأنها قائمة الراحلين السياسيين، كما أوضحنا فإنه لم يكن من بين الأقباط المسجونين إلا سياسى واحد هو صاحب هذا الكتاب، القائمة التى أعدتها اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأى، التى أقامت احتفالا لتكريم قادة العمل السياسى، الذين سجنوا فى سبتمبر، وذلك فى حزب التجمع (سبتمبر ١٩٩٦) وقد دُعِى إلى الاحتفال د. ميلاد حنا وتم تكريمه مع المكرمين. ولم يفت اللجنة تكريم الراحلين من سجناء سبتمبر وهم: إبراهيم طلعت، وإبراهيم يونس، وأحمد فرغلى، وجابر رزق، وشمس الشناوى، وصابر بسيونى، وصالح عشناوى، وعبد السلام الزيات، وعبد العزيز الشورى، ود. عبد العظيم أبو العطا، وعبد الفتاح حسن، ود. عصمت سيف الدولة، وعمر التلمسانى، وفتحى رضوان، ود. فؤاد مرسى، وقبارى عبد الله، وكمال السنائيرى، ود. لطيفة الزيات، ومحمد المسمارى، ومحمد فهم أمين، ود. محمود القاضى.

زملاء سجن التجربة

أسماء الآباء الأساقفة والكهنة المحتجزين معنى فى سجن التجربة داخل سجن المرج بالقاهرة حسبما جاء فى الجزء الثانى من هذا الكتاب وجملتهم ثمانية أساقفة وأربعة وعشرون كاهنا:

أولاً: الآباء الأساقفة

١. الأنبا بيشوى أسقف دمياط
٢. الأنبا ويصا أسقف البينا
٣. الأنبا فام أسقف طما
٤. الأنبا يمين أسقف ملوى - تنبح عام ١٩٩٢
٥. الأنبا أمونيوس - أسقف الأقصر
٦. الأنبا بنيامين - أسقف المنوفية
٧. الأنبا تادرس أسقف بورسعيد
٨. الأنبا بموا خورى أبوسكوبس للأديرة القديمة

ثانياً: الآباء الكهنة

١. القمص بولس باسيلي رئيس جمعية الكرمة بشبرا
٢. القمص زكريا بطرس راعى كنيسة القديس مرقس. مصر الجديدة
٣. القمص جرجس عبد المسيح رزق. راعى كنيسة الدخيلة. الإسكندرية
٤. القمص تادرس يعقوب ملطى راعى كنيسة كليوبا طره. الإسكندرية
٥. القمص لوقا خلف سيداروس راعى كنيسة كليوبا طره. الإسكندرية
٦. القمص فيليبس وفقى كنيسة قرية سنهور القبليّة. الفيوم
٧. القمص داود بولس كنيسة السيدة العذراء. مركز صدفا
٨. القس صموئيل ثابت عازر كنيسة السيدة العذراء. كيلوباترا
٩. القس بيشوى فخري كنيسة الأنبا بيشوى. بورسعيد
١٠. القس إفرام ميخائيل كنيسة عزية الصباغ مركز طما
١١. القس باسيليوس سيدراك وكيل المطرانية. محافظة المنيا
١٢. القس يوسف كامل كنيسة مار جرجس. أسيوط
١٣. القس مكسيم مشرقى كنيسة العذراء. المراغة
١٤. القس فليمون سمعان كنيسة. طهطا
١٥. القس تيموثاوس ميلاد كنيسة مار جرجس. سوهاج
١٦. القس عبد الملاك رياض كنيسة مار جرجس. سوهاج
١٧. القس موسى عيسى موسى كنيسة الدويرات. سوهاج
١٨. القس بيشوى لمى كنيسة الرقاقتة. جرجا
١٩. القمص عبد المسيح يوسف كنيسة مار جرجس طهطا
٢٠. القس يوسف أسعد كنيسة العمرانية. الجيزة (تينج في السبعينات)
٢١. القس اثنايوس بطرس كنيسة الملك والرومانى بالمطرية
٢٢. القس صرابا مون عبده كنيسة العذراء. امبابة
٢٣. القس إبراهيم عبده. كنيسة الجيوشى. شبرا
٢٤. القس بيشوى يس زكى كنيسة مار جرجس. مصر الجديدة

العلمانى عبد المسيح بسيطا القس الذى أصبح أبونا عبد المسيح بسيط بكنيسة العذراء الأثرية بمسطرد.

الرئيس السادات يقدم لالنبأ
ميخائيل مطران اسبوط الى
نائبه حسنى مبارك



اللجنة البابوية تقدم نفسها
للسادات عام ٨١ وفي الصورة
الوزير منصور حسن يراقب
ويتأمل



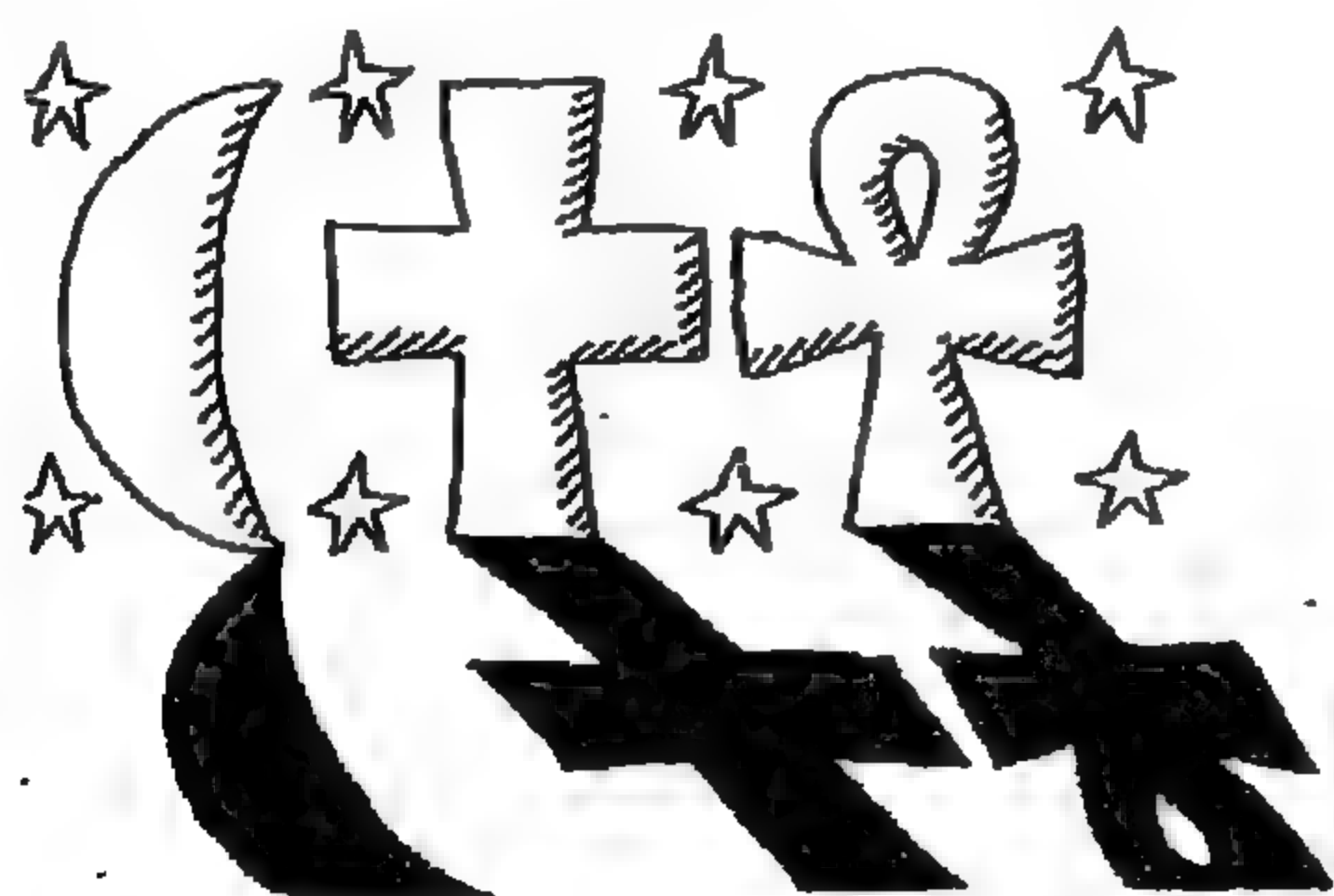


صورة نادرة لاجتماع السادات ونائبه مع الراهب متى المسكين عام ٨١

الجزء الثالث

التلقيح الثقافي

بين الأديان والأيدولوجيات



تمهيد

طوال سني الانشغال السياسي والثقافي أحتـ وتلجـ على أسئلة محورية، منها: لماذا استمرت المسيحية القبطية في مصر متعايشة مع الإسلام بينما اختفت المسيحية (وفي أحيان أخرى اليهودية) في الكثير من دول العالم العربي والإسلامي؟

كانت هناك تفسيرات شتى بعضها يستند إلى حقائق علمية، والبعض الآخر يتضمن حلولاً تلقيفية، تبغى دعم إبقاء هذا التعايش في عالم تضطرب فيه الأمور بسبب الصدام بين السلالات والأديان والمذاهب في مواقع شتى من العالم.. هذا سؤال أول.

أما السؤال الثاني فقد ظهر نتيجة متابعتي للتغيرات الثقافية في منطقة أمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن العشرين، بما تحمل من امتزاج وتفاعل تم بين حركة التحرر الوطني مع الماركسية من جانب وبين تنظيمات وفكر الكنيسة الكاثوليكية من جانب آخر، ونتجت عن ذلك حركة ثقافية فكرية جديدة بين أساقفة وقساوسة ورهبان الكنيسة الكاثوليكية، توسعت حتى صارت حركة شعبية سميت بـ «لاهوت التحرير»، ونتيجة ذلك ألح على السؤال الثاني وقد يكون أصعب كثيراً من السؤال الأول وهو: لماذا وجدت الظروف في أمريكا اللاتينية - وهي بشكل عام جزء من العالم الثالث وتعاني من مشاكل الفقر والتخلف، وكيف أنها لا تختلف كثيراً عن دول العالم العربي والإسلامي - بحيث أنضجت «لاهوت التحرير»، ولكن شيئاً مماثل لم يظهر وينمو في أي من دول العالم العربي والإسلامي، بل على النقيض ظهرت بالفعل حركات في اتجاه معاكس سميت أحياناً بـ «الإسلام السياسي» أو «الإسلام الأصولي» تصف وترتبط بظاهرة التطرف والعنف، مما أثار حواراً وشجاراً حاداً على الصعيد العالمي، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى مناقشة نظرية لتعليل الظاهرة بحثاً عن تطوير الأمور إلى الأفضل في المستقبل؟

فقرات من ورقة صموئيل هانتجتون

وفي هذا الإطار، ربما تكون العبارات التي جاءت في سياق المقال الشهير لـ «صموئيل هانتجتون»، والتي نورد ترجمتها هنا؛ هي التي فجرت حوارات وتدايعات شتى لطرح القضية الأعم والأشمل حول احتمالات الصراع في المستقبل بين الغرب والإسلام. ومن هذا المقال نختار العبارات الآتية:

* إن المصدر الرئيسي للصراع في العالم الجديد لن يكون بالدرجة الأولى -بسبب أيديولوجي أو اقتصادي- إن الانقسام الأكبر للجنس البشري والعامل الحاسم في المنازعات سيكون بسبب الحضارة، وستظل الدول القومية هي اللاعب الأقوى على مسرح الثنونة الدولية، غير أن الصراعات الرئيسية في السياسة الدولية ستنشأ بين الدول أو بين مجموعة دول تنتمي لحضارات مختلفة، وستكون حدود التوتر الفاصلة بين تلك الحضارات المختلفة هي ذاتها خطوط المعارك في المستقبل.

■ إن الصراع بين الحضارات إن هو إلا الطور الأخير في عملية تطور النزاعات في العالم الحديث.

■ ستكون الهوية الحضارية متزايدة الأهمية في المستقبل، وستشكل العالم إلى حد كبير نتيجة تفاعلات بين سبع أو ثمان حضارات رئيسية تشمل: الحضارة الغربية، الكنفوشية، اليابانية، الإسلامية، الهندية، السلافية الأرثوذكسية، الأمريكية اللاتينية، وربما الحضارة الغربية (انظر الخريطة المرفقة المنشورة أصلاً في جريدة الشرق الأوسط، في عدد ٢٢ يناير ١٩٩٥).

■ تحركات الأديان في العالم في شك لحركات سميكة الأصولية، وهي موجودة في المسيحية الغربية واليهودية والبوذية والهندوكية، كما هي موجودة في الإسلام.

■ يحدث الدين انقسامات أكثر حدة من الانتماء العرقي.

■ بدءاً من القرن الحادي عشر والثالث عشر حاول الصليبيون -بخطوط نجاح مؤقتة- أن يفرضوا المسيحية والحكم المسيحي على الأراضي المقدسة، وبين القرن الرابع عشر والسابع عشر نجح الأتراك العثمانيون في جعل التوازن في اتجاه معاكس.

■ بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الغرب يتراجع وبرزت «القومية العربية» ومن ثم «الأصولية الإسلامية».

■ إن المجابهة القادمة مع الغرب، كما يلاحظ ج. أكبر، المؤلف الهندي المسلم، ستبدأ من جانب العالم الإسلامي وأن النضال من أجل نظام عالمي جديد سيتحقق بتحريك شامل للدول الإسلامية من المغرب إلى باكستان.

■ يتوصل برنارد لويس* إلى نتيجة مشابهة فتقول: إننا نواجه مجازاً وتحركاً سيرفعان إلى حد كبير من نبرة القضايا والسياسات التي تنتهجها بعض الحكومات، وهنا ليس سوى صدام حضارات برد فعل عفلائي له خلفية تاريخية، لخصم قديم لتراثنا اليهودي-المسيحي. وحاضرنا العلماني وانتشارهما على نطاق العالم.

■ على الحدود الشمالية للإسلام يتفجر الصراع على نحو متفاقم بين الشعوب الأرثوذكسية والإسلامية بما في ذلك مذابح البوسنة والهرسك والعنف الكامن بين الصرب والألبان، ثم المذابح المستمرة بين أرمينيا وأذربيجان والعلاقات المتوترة بين روسيا والمسلمين في آسيا الوسطى. فصراع الحضارات متجدد بعنف في أماكن مختلفة في قارة آسيا بين المسلمين والهندوس، ولذا فإن ثمة حالة من العنف ناشبة بين المسلمين من جانب وبين الصرب الأرثوذكس في البلقان ومع اليهود في إسرائيل والهندوس في الهند والبوذيين في بورما ومع الكاثوليك في الفلبين.

إن للإسلام حدوداً ديموية.

ولم تعد هذه المقولات مجرد جمل تناقش في المجلات الأكاديمية أو بين خبراء الأمور السياسية وفكرياتها، وإنما ترجمت ونشرت بلغات متعددة في صحف سيارة حتى صارت موضع جدل عام فكان أن زادت الأوضاع سوءاً، واحتدم الصراع بالفعل بين الإسلام والقرب وأخذ صوراً متعددة أبسطها المبارزة الكلامية بين المتشددين للإسلام وبين المتشددين ضده، ولكن الأخطر كان الحوار بالمسند والقنابل والمتفجرات، مما فرض على الدول السبع الكبرى المجتمعين في «ليون» خلال شهر يونيو ١٩٩٦ اتخاذ قرارات تحت مسمى «مخاربة الإرهاب»، وهي قرارات ذات طابع أمني مخبراتي، ناسين أن الإرهاب يبدأ فكراً وعقيدة، أي أن له جذوراً ثقافية، ولذا لزم طرح كافة الآراء التي تعالج هذا الصراع من منطلقات مختلفة وبحلول متباينة، ومنها فكرة «التلقيح الثقافي» بين الأديان بعضها البعض، كما في حالة مصر، والتلقيح الثقافي بين الأديان والأيديولوجيات، كما في حالة أمريكا اللاتينية، واللتين أ تعرض لهما هنا.

الإسلام المصري مختلف

دعنا نعود مرة أخرى حيث بدأنا لنناقش الأسئلة المطروحة في صدر البحث ثم نربط الأسباب والعلل ببعضها البعض، استخلاصاً لنتائج قد تكون ذات فاعلية وتأثير في المدى البعيد.

من نافذة القول، أن أي دين أو أيديولوجيا تأخذ مساراً مغايراً عندما تمتزج مع واقع تاريخي واقتصادي وجغرافي وثقافي مختلف، لذلك فالملاحظ أن الإسلام - من الناحية المجتمعية - ورغم وحدة بعض النصوص والقيم والمفاهيم العامة - يتلون في كل قطر وإقليم وفق الخلفية الثقافية والتاريخية السائدة، فالإسلام - كما هو ممارس اليوم بالفعل - يختلف في دولة مثل إيران حيث تسود قيم الشيعة والجذور الفارسية عن تركيا السنية التي كانت مقر الخلافة العثمانية وتأثر الإسلام فيها بالحوار الأوروبي ممزوجاً بالعلمانية الأتاتوركية، عن مصر حيث الإسلام المصري، عن ليبيا حيث البداوة، عن السودان حيث خليط الأجناس.

ابتداءً نلاحظ أن الإسلام في الدول التي تتحدث العربية يكون مختلفاً بشكل واضح عنه في تلك الدول التي لا يعرف أهلها الإسلام إلا عن طريق لسان آخر، لأن قراءة وفهم التراث الإسلامي والقرآن من النص الأصلي يعطي فهماً مباشراً واضحاً فيصل إلى الوجدان، وفي هذا الصدد يحتاج الأمر إلى تفسير وتحليل لماذا تكون الشعوب التي تنتمي إلى الإسلام ولا تتحدث العربية أكثر تشدداً وتمسكاً بالقيم والممارسات الإسلامية (يصل أحياناً إلى حد التعصب)، برغم أنهم يتلون النصوص الدينية بترديد ها بالعربية ويلقون صعوبة لإمكان فهمها، إذ لا بد من الرجوع إلى الترجمة من الأصل العربي إلى لغات البلد الإسلامي الذي لا يتحدث العربية، وهو أمر صعب للغاية وبالذات في قضايا الفقه والتفسير وعلم الكلام ونصوص المذاهب المختلفة والتي بدأت وانتشرت باللغة العربية أساساً.

وإذا انتقلنا إلى مصر بالتحديد - وهي موضع الاهتمام في هذه الدراسة - نجد أن الإسلام المصري له مذاق خاص، لأنه تأثر بالممارسات التراثية للحضارات والأديان التي سبقتها، فضلاً عن الظروف التاريخية التي دخل من

خلالها الإسلام إلى مصر، حيث كان غزو العرب لمصر عام ٦٤١م مرتبطاً بقبول عام من شعب مصر القبطي الذي كان يعاني من الاضطهاد المذهبي للإمبراطور البيزنطي «هرقل» بسبب تمسك «قبط مصر» بالعقيدة الأرثوذكسية عندما قاوموا عقيدة الدولة البيزنطية المسماة بـ «الملكانية» ولذلك اعتبر حكام الإسلام وقتها أن مصر قد فتحت قبولا وليس غزوا، وأمن عمرو بن العاص القائد العربي الذي فتح مصر، الأب بنيامين البطريك الهارب في الصحاري والمختفى عن أعين حكام وولاة بيزنطة لمدة ١٢ عاماً، نقول، أمّنه على «كنائسه وبيعه وصوامعه وأديرته وصلبانه» فكانت البداية غير مصحوبة بالقتل والتدمير الذي تم في بلدان أخرى، هذا فضلا عن أن الأقباط كانوا يتكلمون اللغة القبطية (وهي أساسا اللغة المصرية القديمة مكتوبة بالأبجدية اليونانية مضافا لها سبعة حروف تمت استعارتها من الكتابة بالطريقة الديموطيقية القديمة)، لذلك أخذت مصر وقتاً طويلاً لتتحول إلى أغلبية مسلمة وأقلية قبطية، إذ لم يتحدث أهلها اللغة العربية وحدها إلا في منتصف القرن الثاني عشر في عصر البطرك المستنير غبريال ابن تريك (كان بطريركاً من ١١٢١ إلى ١١٤٥م) والذي أمر بأن لا تستخدم اللغة القبطية إلا في الأديرة وفي صلاة القداس داخل الكنائس، ومنذ ذلك الوقت فإن المصريين جميعاً أقباطا ومسلمين يتكلمون اللغة العربية، ومن غير الممكن التفرقة بين قبطي ومسلم عند التحدث بالعربية.

غير أن المكون الثقافي المصري بشكل عام يختلف عن أي بلد عربي وإسلامي آخر بسبب أن له ساقين هما الإسلام المصري والمسيحية القبطية (أي المصرية)، وكل من الساقين تقف على أرضية الثقافة والحضارة الفرعونية التي مازالت ممارساتها تنتقل من جيل إلى آخر في المناسبات العائلية المرتبطة بال ميلاد والزواج والموت، ولذلك فإن اللورد كرومر الذي حكم مصر من عام ١٨٨٢ إلى ١٩٠٧ كمعتمد للتاج البريطاني سجل في كتابه بعنوان «مصر الحديثة» الذي نشر عام ١٩٠٨ مقولته الشهيرة وهي أنه لم يكتشف أن هناك «أي فروق حضارية بين الأقباط والمسلمين إلا في أن القبطي يذهب إلى الكنيسة صباح يوم الأحد والمسلم يذهب إلى الجامع ظهريوم الجمعة».

وتتميز مصر، حتى الآن، بأن المسلمين يشيرون إلى الأقباط بأنهم أخوالهم Maternal Uncles.

كما يلاحظ بعض علماء الأنثروبولوجيا، أن المسلمين المصريين يحتفلون بعيد «المولد النبوي» من خلال ممارسات خاصة بهم، من بينها أنهم يصنعون تماثيل صغيرة أو كبيرة من الحلوى على شكل «عروسة» ويزينونها وكأنها بلبس الزفاف ويضعون حول رأسها ورقاً مفضفاً وكأنه «هالة» فوق رأس قديسة.

أيما ما يكن من أمر، فإن الممارسات في مصر قدا وجدت نوعاً من «الأرضية الثقافية المشتركة» بين الأقباط والمسلمين وهو ما يمكن أن نعبر عنه «بالتلقيح الثقافي» بين الأديان، فكل زائر من الغرب أو دارس للشرق الأوسط يلمس كيف أن التركيبة النفسية والثقافية للمسلم المصري تختلف كثيراً عن المسلم في دول وأقطار عربية أخرى، وفُضلا عن ذلك فإن الإسلام المصري هو إسلام واحد، إذ لا توجد في مصر بشكل ظاهر الفرق والمذاهب المعتاد تواجدتها في معظم الدول العربية، ذلك أن الإسلام في مصر كان سنياً في أول الأمر، أي من القرن السابع حتى القرن العاشر، ولم يكن انتشاره واسعاً بل كان تدريجياً، ثم تحول الإسلام كله في مصر (عندما انتشر ليكون أغلبية) فصار شيعياً مع دخول المعز لدين الله الفاطمي عام ٩٦٨ ميلادية مصر.

في القرن العاشر أنشأ الفاطميون وقتها الجامع الأزهر كمرکز إشعاع شيعي، وسمى «أزهراً» نسبة إلى فاطمة «الزهراء» ابنة الرسول وزوجة علي بن أبي طالب، وعندما دخل صلاح الدين الأيوبي مصر في القرن الثاني عشر، أمر بأن يتحول المصريون جميعاً إلى السنة، ففعلوا، ولذلك فإن الإسلام المصري إسلام من نوع خاص مرت به ظروف تاريخية بدأت مع الحضارة الزراعية القديمة فأكسبته ليونة ومسالمة وهو يتحلى بصبر المجتمع

الزراعى والبعد عن العنف، ثم تأثر برقائق الحضارات المختلفة التى مرت بمصر، وقد أدى ذلك لأن يكون الإسلام المصرى سنى الوجه لأنه كذلك من الناحية الرسمية، ولكن دماءه شيعية بالممارسات والحياة اليومية، حيث للحسن والحسين والفاطميين وكل أهل بيت الرسول موقع خاص، فضلا عن ذلك فإن المسلمين السنة يمارسون عادات شيعية لعل أشهرها هو الذكر وعاشوراء والتصوف وزيارة الأضرحة، فى الوقت ذاته فهو قبضى القلب متأثر بقيم المحبة والرحمة والتأخى وقبول الآخر، وفى الأعماق «عظامه» فرعونية، فهى الجذور الحضارية الدفينة التى تظهر فى الممارسات الجنائزية وما إليها، يمكن تلخيص كل ذلك فى مقولة متكاملة وهى أن فى مصر إسلاما واحدا مصريا يتسم بأنه سنى الوجه، شيعى الدماء، قبضى القلب، فرعونى العظام ! فلذا فهو تجسيد لامتزاج الأديان والحضارات والعقائد عبر خمسة آلاف سنة من حضارات متصلة وشفافة.

ومن كل ذلك تتضح أن مصر بهذا الثراء الثقافى مؤهلة لأن تقوم بعملية التجديد والتطوير الفكرى التى تتجاوز ذاتها، لأنها تعيش لقرون «التعددية الدينية» ولديها قبول عام عند كل من الشيعة والسنة، وبها الأزهر حيث الفقه والاجتهاد منذ عشرة قرون. أما باقى الدول العربية الإسلامية فإنها غالبا ما تفرخ الإسلام البدوى الذى ينتهى به المقام إلى «الأصولية»، والتى تعتبر الجذور الفكرية التى أدت إلى صدام مع الغرب، وإلى صراع لا ينتهى إلا لطريق مسدود ومحكوم عليه مسبقا بالعقم وعدم الفاعلية أو التطور، فالملوكدان أيا من طرفى الصراع لن يصل إلى نتيجة، فقهر الإسلام للغرب غير ممكن لما للغرب من مقومات حضارية واقتصادية وعسكرية وعلمية، ولا تملك الدول الإسلامية أن تقهره، حتى لو تصورت أنها قادرة على إحياء الخلافة وتجميع الدول الإسلامية فى قيادة واحدة، كما أن الغرب غير قادر على قهر الإسلام عسكريا وثقافيا لأنه يمتد طولا وعرضا فى كل موقع من العالم ولن تتفق إرادة الدول الغربية على شن حرب ضد الإسلام، ولذا فلا سبيل - مع الوقت - إلا الحوار والمعايشة وقبول الآخر وتلك مشكلة ثقافية فى الأساس.

ثقافة قبول الآخر

ربما كان من أهم أسباب استمرار التعددية الدينية فى مصر هو ابتكار آليات «قبول الآخر»، إذ أن جميع الأديان - فى الأغلب الأعم - تتضمن نصوصا ترسخ مفهوم الاعتزاز والزهو بالانتماء إلى هذا الدين أو ذاك، فاليهودية مثلا تكرر مفهوم أن اليهود «شعب الله المختار»، المسيحية تجعل من المنتمين إليها «أبناء الله»، وينص القرآن على أن المسلمين هم «خير أمة أخرجت للناس»، وأن «الدين عند الله الإسلام»، ولذا فمن الممكن إثارة نغرات التعصب الدينى فى فترات الضمور الحضارى، وفى الوقت ذاته تؤكد الأديان فى مجملها معانى الحب واحترام الآخر والتعاطف الإنسانى بنصوص ومعانى مختلفة ليس هذا هو مكان عرضها، ولكن الخلاصة هى أن الأديان يمكنها أيضا تقديم ثقافة قبول الآخر إذا توافرت عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مواتية.

ففى مصر - على سبيل المثال - تعايش الإسلام مع المسيحية عبر أربعة عشر قرنا وكان طبيعيا أن تتخللها فترات قهر واضطهاد وتخلف، ورغم ذلك كان هناك حرص ثقافى عام من الطرفين لضمان المعايشة وتوافرت ثقافة قبول الآخر، فالإسلام لا يقر مثلا ألوهية المسيح ولا يعترف بصلبه، كما أن المسيحية منطقيا ولأنها سابقة على الإسلام لا تعترف بنبوته محمد وأنه «خاتم الأنبياء» وأن «القرآن هو كلام الله المنزل من السماء»، ولكن المصريين

جميعا يتحاشون مناقشة هذه الأمور أو تلك، ويختارون بكاء النصوص التي تسمح بالمعيشة على أرضية ثقافية وقيمية مشتركة، ويحاولون توسيع رقعة هذه الأرضية المشتركة وفق ظروف المجتمع المتغيرة، ويهدف أن يغلبوا الانتماء إلى «الوطن» على الانتماء إلى «الدين»، كان ذلك واضحا مع تفكك الدولة العثمانية في نهاية القرن الماضي، إذ رفعوا شعار «مصر للمصريين» ثم خلال الثورة الوطنية من أجل الاستقلال عام ١٩١٩ حيث نادوا «الدين لله والوطن للجميع»، ولما رفع التيار الديني عام ١٩٨٧ شعار «الإسلام هو الحل» طوروا هم الشعار القديم ليكون «مصر لكل المصريين»*. وبالفعل تجمع المنتمون إلى كل من الإسلام المصري والمسيحية القبطية في تيار يقاوم الغزو الثقافي الأفغاني الاستخباراتي والذي كان يحرق الكنائس ويقتل الأقباط دون سبب مقبول من الجميع. ومن هنا كانت أهمية أن يستمر هذا الوضع الثقافي في مصر حتى لا تقع مصر تحت قبضة الأصولية الإسلامية، وهو أمر محتمل ثقافيا ومجتمعيًا لأن التيار الأصولي يخطط لاستبدال الإسلام «المصري» بآخر «بدوي» ودموي رافض للآخر، فإذا حدث ذلك لسبب أو لآخر فإن التوازنات في المنطقة ستتغير كثيرا وتحمل فرص الصدام بين الأديان، ليس فقط بين الإسلام واليهودية في حرب محتملة بين العرب وإسرائيل، ولكن أيضا مع الغرب باعتباره ممثلا للحضارة المسيحية الغربية من وجهة نظر الإسلام الأصولي، ومن هنا كانت أهمية طرح نظرية «التلقيح الثقافي» بين الأديان والحضارات.

العالم الثالث يتجمع ثم يتفرق

تتسم الحقبة التي بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية من عام ١٩٤٥ حتى سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ بنمو حركات التحرر الوطني في معظم دول العالم الثالث، ثم تزاوج هذه الحركة بدرجات مع الأيديولوجية الماركسية، وربما كانت البداية في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، الذي جمع علمى القارة الآسيوية نهرو وشواين لاي كرموز للكتل البشرية الضخمة لكل من الهند والصين، وكتعبير عن حضارات الشرق الأقصى البوذية والكنفوشية، ويجوارهما عبدالناصر كنجم صاعد وقتها. ممثلا للكتلة العربية ذات البعد الإسلامي. ثم جوزيف بروز تيتو عن يوجوسلافيا ممثلا للكتلة الأرثوذكسية التي تعيش باستقلالية تحت مظلة ماركسية. كان لقاحا ثقافيا من نوع جديد ثم انضمت إلى تلك الكتل الثقافية والحضارية، مجمل دول أمريكا اللاتينية فيما أصبح يعرف على مستوى العالم بمجموعة دول عدم الانحياز، وازدادت فاعليتها طوال الستينيات والسبعينيات حتى صارت قوة مؤثرة على الساحة الدولية ولكنها تفككت تدريجيا بعد الحرب الباردة ودخلت في حالة خمول وكمون مع انتهاء الحرب الباردة، وأصابها ما أصاب دولا وشعوبا كثيرة من ظواهر الارتداد إلى الجذور الثقافية والحضارية، فكان أن كمنت مجموعة دول أمريكا اللاتينية في كنف الولايات المتحدة وكندا من خلال «النافتاء» (ومعها المكسيك كعنصر رابط بينها) وصارت وكأنها جزء من حضارة الغرب، بينما أفلحت دول الشرق الأقصى لتكون فيما بينها نمطا اقتصاديا يترابط وتتعاظم فاعليته عاما بعد آخر، وراحت الصين تتجاوز الإطار الماركسي الشيوعي واكتشفت أن صراعاتها الأيديولوجية مع الاتحاد السوفيتي لم يكن إلا غطاء لصراع حضاري ثقافي له أبعاد تاريخية، وكل ذلك في حاجة لدراسات أخرى مستقلة، ولكن ما يعيننا هنا هو المقارنة بين ما جرى في أمريكا اللاتينية من تطور، وهل يمكن أن يتكرر ذلك في العالم العربي والإسلامي.

لاهوت التحرير

إن المسار الذي سلكته أمريكا اللاتينية لكي تصل إلى فلسفة «لاهوت التحرير» مسار طويل متعرج. ربما كانت البداية من خلال «المجمع الفاتيكاني الثاني» الذي عقد من عام ١٩٦٢-١٩٦٥ حيث تعددت التيارات اللاهوتية من خلال «تداخل» التعبير عن الإيمان بالله مع هوية ومشاكل الإنسان في المجتمعات المختلفة التي تعج بالمشاكل المتفجرة، وبالذات فيما صار يعرف بـ «العالم الثالث»، وكان أن انتخب الأسقف «افيلا تراندو» رئيساً لمجلس رؤساء أساقفة أمريكا اللاتينية وظهرت عبارة «تحرير القارة تحريراً حقيقياً» من «الخطيئة الجماعية» وضرورة أن تكون «الكنية شعبية»، وهي الأفكار التي بلورها الأب «غوستافو غوتبييريز» عام ١٩٧١ في كتابه «لاهوت التحرير»، فصار نقطة انطلاق لفكر جديد وتدفقت أدبيات أخرى كثيرة تحمل وجهات نظر تربط التحرر الوطني وقيم العدالة الاجتماعية وتنمية المجتمع من جانب وبين المسيحية بشكل عام والكنيسة بشكل خاص من جانب آخر، ومن مجمل هذا الزخم من التفدق الفكري والأيدولوجي والمقرون بالحركة وممارسة النشاط والتلاحم مع البشر في أمريكا اللاتينية اخترت بعض العبارات ذات الدلالة الخاصة:

■ «اللاهوت» هو العلم الذي يبحث في جميع المواضيع من وجهة نظر الله، سواء كانت هذه المواضيع هي الله ذاته أو كانت تفترض وجود الله كمبدأ وغاية، لذا فاللاهوت يبحث في سلوك البشر ليتعرف مدى تطابقها مع تدبير الله الخلاق.

■ ريس اللاهوت مجرد معرفة علمية، بأكبر قدر ممكن، بل هو موقف عملي برجماتي لخدمة شعب مسحوق قبل أن يكون خدمة لسلطة كنيسة.

■ إن «التحرير» ينبغي تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لما فيه مصلحة جميع طبقات المجتمع، والعمل على عدم احتكار طبقة لفوائد اجتماعية واقتصادية على حساب طبقة أخرى، ومن خلال ذلك تتحقق «الأخوة الإنسانية» المبنية على الإيمان المشترك.

■ الكاهن يتضامن مع الفقراء، بدلاً من كونه مجرد ممثل للسلطة الكنسية ومدافع عن العقيدة، ومن ثم يعمل على تغيير الواقع الاجتماعي من خلال «التنديد» بالظلم الذي تمارسه البشارة التقليدية، ليصبح التوجه الإيمان في الوقت نفسه توجهاً من أجل العدالة.

■ ينبغي تفهم واقع أمريكا اللاتينية تفهماً صحيحاً يقوم على الدراسة والتحليل بمساعدة العلوم الاجتماعية بما فيها من تيارات منها «المادية التاريخية».

■ تكون الأولوية للعلوم المتعلقة «بالإنسان» لتسبق العلوم المتعلقة «بالكنيسة»، والتي لا يمكن أن تؤدي وظيفتها الفعلية دون «تحرير» الإنسان في أمريكا اللاتينية، فهذا هو مفهوم الإنجيل الخلاق والمحرر.

■ الظروف الحالية لأمريكا اللاتينية يحتاج لتطوير المؤسسات الكنسية، وكذلك تطوير فهمها للإنجيل بطريقة جديدة تتماشى مع التغييرات التاريخية، لأن العقيدة جامدة بطبيعتها وتدافع عن المؤسسات القائمة وتبرر وجودها.

■ ن الخلاص لا يقتصر على التحول «الذاتي» للفرد، بل هناك ظواهر اجتماعية مرتبطة به، مثل وجود فئات عريضة من البشر ليس لها صوت مسموع وتفتقر إلى أبسط الحقوق في مجالات التعليم والسكن.

■ ضرورة إشراك الآخرين في الخبرات والاحتياجات الضرورية للحياة على الأرض، كما ورد في سفر أعمال الرسل (٤٤/٢) «وكان جميع الذين آمنوا جماعة واحدة يجعلون كل شيء مشتركاً بينهم»، وكذلك في ذات السفر (٣٢/٤) «وكان جماعة الذين آمنوا قلباً واحداً ونفساً واحدة، ولا يقول أحد إنه يملك شيئاً من أمواله بل كان كل شيء مشتركاً بينهم».

■ الاعتراف بأن الوضع في أمريكا اللاتينية يعبر عن «اللاعادلة» وتبدو فيه القارة وكأنها سجن كبير يرتبط فيه التخلف بكل وجوهه ارتباطاً بنيوياً عضوياً باللاعادلة، ولهذا السبب فإن الموقف يتطلب بالفعل «تحريراً» مسيحياً أصيلاً وكاملاً.

■ الحب الشامل - في مفهوم لاهوت التحرير - هو الذي بتضامنه مع الكادحين، يعمل على «تحرير» الطفلة أيضاً من طغيانهم ومن تطلعاتهم المريضة ومن أنانيتهم، وبذلك يتم تحرير الفقراء وتحرير الأغنياء في الوقت نفسه، نحن نحب المقهور، وبدفاعنا عنه يتحرر من أغلال القهر، أما الطاغى فنحن نحبه بتوجيه النقد إليه ومحاربة طغيانه، فكل الموقفين نابعين من محبة مسيحية تشمل الجميع.

وربما كان ذروة هذا النقاش الفكري - الذي كان أحياناً سجلاً حاداً وشديداً - تلك الرسالة التي كتبها في ١٩٨٠/١٢/٨ «بيدرو أروبيه» - رئيس عام الرهبانية اليسوعية - عقب أن احتدم الحوار داخل هذه الرهبانية والتي صارت تحمل توجهها يسارياً داخل رهبانيات الكنيسة الكاثوليكية، ووجهها تحديداً «إلى رؤساء الأقاليم اليسوعيين في أمريكا اللاتينية»، لكي يجيب عن «السؤال المطروح: هل يستطيع المسيحي أن يتبنى التحليل الماركسي؟»، وبعد استعراض فلسفي فكري يوفق بين وجهات النظر المختلفة ويقدم ملاحظات أربع مهمة، ينهي رسالته. وكأنه يقرأ المستقبل - فيقول: «وختاماً فأنا على يقين بأن موقف التحليل الماركسي من المحتمل أن يتبدل هنا وهناك في المستقبل، فضلاً عن أن هناك مجالات للدراسات النظرية والأبحاث التجريبية حول المسائل المختلفة التي تناوَلتها هنا.. وأن تساعدوا بوجه عام كل أعضاء رهبانيتنا، بمن فيهم من مسيحيين أطلقوا على أنفسهم صفة «المسيحيين الماركسيين»، والذين بسبب احتياجاتهم إلى تحليل المجتمع لا يمكنهم أن يتفادوا مسألة «التحليل الماركسي»، فهكذا نستطيع العمل بطريقة أفضل على تعزيز العدالة التي يجب أن ترافق خدمتنا في سبيل الإيمان» (انتهى النص).

التلقيح الفكري بين الأديان والأيديولوجيات

ما قصدت أن أبرزه من هذه العبارات المختارة من «لاهوت التحرير» هو أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأمريكا اللاتينية، قد أفرز هذا «اللاهوت الجديد» الذي مزج الفكر الديني المسيحي - الذي يحمل تراث الكشركة المتحفظة والمتمسكة بالدوجما عبر تاريخها الطويل - مع نبض اجتماعي واضح فتحوّل «لاهوت التحرير» إلى حركة شعبية تعمل من أجل التحرر الوطني وتقريب الفوارق بين الطبقات، فصارت له فاعلية حقيقية في معظم دول هذه القارة، مما يعني ويترجم أنه قد حدث «تلقيح فكري» أنتج أيديولوجية جديدة معاصرة اكتسبت سمعة

عالمية وقدمت دلائل على أنه من الممكن الدخول في حوار مع الأديان الأخرى أو الحضارات المجاورة دون صعوبة. إن عملية التلقيح هذه يمكن أن تسمى أيضاً «تهجين» بلغة علماء الوراثة، ولعلها بعد أن فتحت الهندسة الوراثية الباب واسعاً «لتخليق» أنواع جديدة من النباتات أو المخلوقات التي تناسب الظروف البيئية الجديدة قد تأخذ اسماً آخر كذلك نقول، إن هذه العملية -أيما كان اسمها- هي المفتاح الحضاري لنزع فتيل التعصب من الأديان والأيديولوجيات المنغلقة، وهو أمر يحتاج إلى دراسة متعمقة اجتماعية وسياسية بتغيير المفاهيم الجامدة التي تلتف حول التعصب الأعمى بسبب السلالة أو الدين أو المذهب والتي انتشرت في مواقع كثيرة في العالم. لقد صارت هذه الظاهرة العالمية في حاجة لفحص ثقافي يهدف للخروج من معاناتها وآلامها كما يمكن. من باب الاستعارة البلاغية -تسميتها بـ«التطعيم»- وهي ممارسة مهمة في علم المناعة لجسم الإنسان عند ما يتم تطعيم الجسم بجرعة مدروسة للجراثيم في صورة غير عدوانية، فيكون هذا التطعيم هو سبب المناعة ضد هذا المرض، وكان لهذا الابتكار فائدة عظيمة في القضاء على أمراض معدية كثيرة منها الجدري وشلل الأطفال وغيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو وجود ظروف خاصة ساعدت «لاهوت التحرير» على النمو، منها أن للكنيسة الكاثوليكية تنظيماً علمياً متأثراً بالمناخ الثقافي الذي ساد أوروبا بعد عصر النهضة والثورة الصناعية التي أعقبها ظهور المذهب البروتستانتي مما فرض على الفاتيكان فكرة عقد مؤتمر كل عدد من السنوات يناقش في حرية التغييرات التي تجري في العالم وقبول مبدأ «التصحيح الذاتي»، أي فتح الحوار حول المشاكل التي تنشأ نتيجة تطور الحياة، وهذه المبادئ هي التي أدت لأن تظل هذه المنظمة الضخمة متواجدة وفعالة ولم تدخل متحف التاريخ، وأتصور أن مفكري لاهوت التحرير سوف تتطور أفكارهم لتناسب المتغيرات الجديدة في عالم ما بعد ١٩٩٠ الذي تفتت فيه كيان الاتحاد السوفيتي، والمتوقع أن يتطور «لاهوت التحرير»، وأن يستجيب للتحدي الصراعي والحضاري ولظروف ما بعد الحداثة وللأثار الناجمة عن تطور الرأسمالية المعاصرة بميولها التركزية، سيتطور حتى في اسمه الذي نتوقع أن يكون «لاهوت الحياة».

«لاهوت تحرير» نابع من جوهر الإسلام

ويبقى بعد ذلك السؤال الذي بدأنا به هذه الورقة وهو: هل يمكن أن يظهر ما يمكن «مجازاً» أن نسميه «لاهوت تحرير» نابع من داخل الفقه الإسلامي، ونقول كلمة «مجازاً» لأن كلمة لاهوت مرتبطة بتراث الفكر المسيحي المرتبط باللاهوت والذي تطور ليناقد «الإنسانيات»، ولكن الإسلام قد ابتكر عبارة مقابلة هي «علم الكلام» لتحاشي لفظ اللاهوت، ولذا فإن تحويل علم الكلام ليشمل احتياجات المجتمع ويناقش تطور الفقه وفق الاجتهادات المعترف بها عبر التاريخ الإسلامي قد يبدو أمراً يسيراً، ولكن الواقع الثقافي الحالي لا ينبئ بإمكانية الوصول إلى استرخاء في العلاقات بين الإسلام والغرب لأن الأمر في حاجة إلى إسلام مستنير لا يقف أمام التقدم الحضاري والديمقراطي ويدعو لحقوق الإنسان ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال الحوار مع الثقافات والحضارات الأخرى.

وكما ذكرنا سابقاً فإن الدولة المرشحة للقيام بهذا الدور التاريخي هي مصر ولكن أحوالها الثقافية والسياسية قد أصابتها انتكاسة في السنوات الأخيرة بعد أن كانت قد قطعت شوطاً هائلاً في الليبرالية الفكرية على هدى

معطيات محلية وأخرى من عصر النهضة الأوروبية، وحدثت الانتكاسة لأسباب محلية وإقليمية وعالمية نوردها في الفقرة القادمة.

خطوة للأمام واثنان للخلف

منذ تفكك وضعف الدولة العثمانية. والذي صار واقعا مع نهاية القرن الماضي. بدأت حركات إصلاح ديني وتنوير في بعض دول عربية كل بطريقة، كان أبرزها حركة «القومية العربية» في بلاد الشام والتي تدعو للعثمانية فضلا عن التحرر من التتريك والاستعمار الغربي على حد سواء، وكانت القيادة الفكرية للحركة نابعة من مسيحيين بلاد الشام كما هو معروف، أما في مصر فكانت الاستنارة من داخل الأزهر وعلى مراحل مختلفة. وكان أبرز رموزها رافعة الطهطاوي (٢) الذي تأثر بحضارة الغرب في فرنسا عند ما أرسله محمد علي باشا عام ١٨٢٦ ليكون مرافقا كإمام ديني مع الطلاب المصريين الذين سافروا للدراسة في فرنسا.

وتبعه الشيخ محمد عبده الذي توفي عام ١٩٠٥، وصولا إلى د. طه حسين وكان في الأصل أزهريا، ثم سعد زغلول (وكان أيضا أزهريا) ثم الشيخ علي عبدالرازق والذي قاوم فكرة إعادة إنشاء الخلافة الإسلامية ليتولى قيادتها الملك فؤاد، وهو الأمر الذي أدى إلى أن طرد من وظيفته بعد أن نشر كتابه «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٢٦.

واستمرت حركة التنوير الديني تنمو تدريجيا في مصر مستفيدة من المناخ الليبرالي الذي نشأ عقب إعلان الاستقلال الجزئي لمصر بتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، ثم إصدار أول دستور مصري عام ١٩٢٣، والنشاط السياسي المصاحب لسلسلة الانتخابات البرلمانية، القصد كانت الحركة تنبئ بأن مصر يمكن أن تكون مركز إشعاع وتنوير ديني، إلى أن أجهضت حركة التنوير الليبرالية عام ١٩٥٢ بنظام عبدالناصر الذي رفع راية «القومية العربية»، وكان من الممكن أن تستمر حركات التنوير الديني في ظل نظام الحزب الواحد ومع تبني فكرة أن مصر هي قande القومية العربية وقائدة التطبيق الغربي للاشتراكية.

وفي ظل اتجاه ملموس إيجابي للتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية غير أن كل ذلك قد أجهض مرة أخرى نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧، والتي كانت نقطة تحول في نمو التيارات الدينية الأصولية في المنطقة والتي زادت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، بارتفاع أسعار البترول، وبروز دور للدول الخليجية على المسرح الإقليمي والعالمي، وانتشار ما صار يعرف بـ «الصحوة الإسلامية» والتي ظلت تتسع وتنتشر وزاد نفوذها مع انتصار الحوميني في إيران عام ١٩٧٩ والذي تبني فكرة «تصدير الثورة الإسلامية» وصولا إلى ما نحن فيه الآن.

وفي مصر قام السادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدعم وتمويل التنظيمات الإسلامية على أنواعها وبالذات في مجال الحركة الطلابية، وانتهى به الأمر إلى أن كان هو ذاته أحد ضحاياها وتم اغتياله على أيدي أفراد منها في ٦ أكتوبر ١٩٨١، وبعدها قامت الحكومة بمقاومة عنيفة بالشرطة والسلاح وعبر اعتقال ما تبقى من الجماعات الإسلامية ومحاكمتهم بعد مواجهة شبه عسكرية عندما حاولوا الاستيلاء على مراكز الشرطة في أسبوط عقب حادث الاغتيال المشار إليه في ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ولكن ما أن استقرت الأمور في عام ١٩٨٤ تقريبا حتى قامت التيارات الإسلامية على أنواعها (بما فيها جماعة الإخوان المسلمين) بنشاط هائل لتقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق العشوائية في المدن وفي معظم القرى

وصارت لها تنظيماً غير الرسمية أو القانونية في أماكن كثيرة، وتدرجيات «أسلمة» المجتمع في الأماكن الحساسة من الدولة فكان اختراق التعليم وبالذات من خلال مدرسي اللغة العربية وتم بناء عشرات الآلاف من الزوايا والمساجد في الأزقة والمناطق الشعبية وأروقة المؤسسات الرسمية، وأصبحت هذه هي المكان الطبيعي لنشر الفكر الأصولي وتحويل الإسلام المصري إلى إسلام بدوي أفغاني، وتمرس كوادر الجماعات على التقاط الشباب المحيط من خلال الصلوات والوعظ في الزوايا لتنضم إلى صفوف الجمعيات المسماة بالمتطرفة والإرهابية، وكان التليفزيون المصري هو الإطلاقة اليومية التي تنشر الإسلام البدوي من خلال أئمة بعينهم صاروا نجوم المجتمع كله، وأصبحت ممارسة الصلوات في دواوين الحكومة في أوقاتها مراسداً حتى في الجامعات ومراكز البحث العلمي والبنوك والوزارات على أنواعها، ووصل الأمر لأن تم استبدال كلمة «آلو» «Hallo» في بداية المحادثات التليفونية. وهي ممارسة كانت تتم بشكل طبيعي منذ عرفت مصر جهاز التليفونات. بعبارة «السلام عليكم»، وقامت حملات تهدف لإقناع الفتيات بتغطية رؤوسهن بالحجاب وتم بالفعل «تجيب» الغالبية العظمى من بنات المدارس في سن صغيرة نسبياً، وبذلك ظهرت التفرقة واضحة، لأن الفتيات غير المحجبات لم يكن في معظم الأحوال إلا الفتيات القبطيات، حتى فكر بعضهن في أن يرتدين الحجاب حتى لا تشعرن بأنهن مختلفات عن الباقيات، وتدرجياً أصبحت الممارسات الاجتماعية في معظمها «مسلمة» أي صار المجتمع مسلماً «ثقافياً»، ومن ثم صار جاهزاً لأن يقع ثمرة ناضجة في حِجر الجماعات التي تسعى لأن تحكم باسم الإسلام مثلما هو الحال في إيران والسعودية والسودان وباكستان وأفغانستان وغيرها، وإن كانت هذه الدول مختلفة عن بعضها البعض بحكم التراث الثقافي السابق وكما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وفي كل ذلك كانت الدولة مغمضة العين عما يجري؛ لم تكن تقاومه، مادام لها السيطرة على الأجهزة الداخلية بما فيها الجيش والشرطة، غير مدركة خطورة الموقف، بل كانت متصورة أن قوة هذا التيار فيها حماية لها من الأحزاب العلمانية مثل حزب الوفد الليبرالي والتجمع الوطني اليساري، وظلت كذلك إلى أن كانت محاولات الاغتيالات المتتالية لوزراء الداخلية والإعلام ثم رئيس الوزراء ثم قتل رئيس مجلس الشعب بالفعل، وجاءت الذروة في محاولة اغتيال الرئيس مبارك رمز النظام كله بمدينة أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥، عندئذ اتخذت الدولة الفرغونية إجراءات بوليسية عنيفة بهدف قهر التيار الإسلامي بكل فصائله، وصدرت التعليمات. فيما يقال. «بالضرب في المليان» عند محاولات القبض والاعتقال، وعم التعذيب في السجون وشاع تحويل المتهمين في قضايا الإرهاب أو المشاركة في تنظيم إخوان المسلمين إلى القضاء العسكري، وتم إقصاؤهم عن الدخول في انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٥.

تجميد عملية التلقيح الثقافي

وفي هذا المناخ السياسي كان طبيعياً أن يحجم ويتقلص دور الأقباط في المجال السياسي والثقافي بحيث لم يعد وجودهم ملحوظاً وفعالاً إلا في المجال الاقتصادي وحده؛ من الممكن أن يتجمد أو يضمّر النشاط في الفاعليات الاقتصادية عند أول هزة، لأنه لا يتمتع بغطاء وحماية سياسية أو مجتمعية، لقد حدث تقهقر تدريجي على الصعيد السياسي منذ حقبة عبدالناصر، وكانت البداية عندما تلاحظ ضمور تمثيل الأقباط في المجالس

النيابية عن طريق الانتخابات منذ عام ١٩٥٦ حتى الآن، مما اضطر الدولة وقتها لأن تعطي نفسها الحق في تعيين عشرة أعضاء في مجلس الشعب وسجل هذا الحق في دستور عام ١٩٥٧، وكان معظم المعينين من الأقباط في عصر كل من عبدالناصر والسادات، أما في عصر مبارك فلم ينتج قبضى واحد في الانتخابات وقل عدد المعينين ضمن العشرة من الأقباط، حتى صاروا خمسة على الرغم من أن عدد أعضاء المجلس قد زاد ليصل إلى ٤٤٤ عضوا نتيجة الزيادة في العدد الكلى للسكان، أى أن نسبة تواجدهم في مجلس الشعب هبطت لنحو ٢١٪ من العدد الكلى لأعضاء المجلس، ومما زاد الحالة سوءاً أن الاختيار بالتعيين كان ولا يزال لعناصر ليس لها فاعلية أو قبول عام بل ليس لعظمهم شعبية لابين الأقباط ولا بين المسلمين، ووصل الأمر إلى أن معظم هؤلاء الأعضاء تضرعوا أو تنعدم مشاركتهم في الحوار وطلب الكلمات في المجلس إلا في المناسبات التى تؤكد أن الأحوال في مصر طيبة وأن العلاقات بين المسلمين والأقباط ممتازة كجزء من تجميل وجه النظام، وكذلك ليضمنوا لأنفسهم فرص التعيين مرة أخرى، لأن من توهم أنه يمثل شعب مصر كلها يحاول أن تكون له فاعلية وحضور، لا يضمن أن يتم تعيينه مرة أخرى.

كذلك لا يوجد أقباط في المناصب الرئيسية في الدولة فيما عدا منصبى وزير البحث العلمى ووزير الدولة لمجلس الوزراء وهما من وزارات الدرجة الثانية ذرا للرماد في العيون، هذا على الرغم من أن المناصب الرئيسية مثل الوزارات والمحافظين ورؤساء الجامعات وما فى حكمها كلها بتعيين من الرئيس وفق تقديره المطلق، غير أن هذا الأمر لا يمثل قلقاً أو غضباً لدى الأقباط، فقد تعودوا مثل هذا وأكثر فى عصور سابقة ولقرون طويلة من التهميش والاضطهاد، ولكن كانت النتيجة الطبيعية هى التقوقع والابتعاد عن المواقع المتقدمة وترك الأمر للدولة لتختار من تشاء بالعدد والتنوع التى تريدها، ثم الالتفاف حول تنظيم المؤسسة الدينية التقليدية ففىها الحماية والمظلة الروحية من السماء وقت العواصف والأزمات، وقد رحبت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بهذا الأمر فتصدر رجالها ممثلين فى البياشودة والأساقفة المواقع الرئيسية فى الاحتفالات الرسمية، استكمالاً لسياسة الدولة فى رغبتها لتأكيد أهمية الدور الدينى إرضاء للتيار الدينى الإسلامى. كان آخر التجاوزات السياسية ما صدر من الحزب الوطنى الديمقراطى الممثل للسلطة الحاكمة حين أصدر قوائم الترشيح لمثليه فى انتخابات مجلس الشورى فى أبريل ١٩٩٥ ثم مجلس الشعب أكتوبر ١٩٩٥، ولم يكن بهما اسم قبطى واحد، كرسالة واضحة من الدولة بتهميش دور الأقباط فى مصر.

تكوّن فى المقابل نوع من الأصولية القبطية فزادت نسبة الأقباط المرتبطين بالكنيسة، وصار رجال الدين - بعمانهم السوداء - هم الممثلين فى الاحتفالات الرسمية معبرين عن الوجود القبطى، استكمالاً للمظهر والشكل العام، وفى الوقت ذاته يتزايد انكماش الأقباط؛ بل وصاروا يشكون فيما بينهم ويتلذذون بالاضطهاد كجزء من تراث دينى قديم.

ونتيجة كل ذلك ضمير التلقيح الثقافى فى مصر بين الأديان مما أدى إلى تقوية الأصولية الإسلامية، وصار تحويل الإسلام المصرى إلى إسلام بدوى أمراً واقعاً خصوصاً مع انتشار ثقافة الإسلام السنى البدوى الوهابى القادم من الجزيرة العربية وإغراق مصر بالكتب والفقه والممارسات المرتبطة به من خلال دعم الكتب وشرائط الكاسيت التى تنشر هذا الفكر ليس بين المثقفين والمتعلمين فحسب وإنما بين بسطاء الناس، وصار المجتمع ككل جاهزاً لأن يتحول إلى الحكم الإسلامى فى لحظة خاطفة يمكن أن تفتعلها وتولدها الظروف المتفجرة فى مصر والحبلى بأحداث لا يمكن التنبؤ بها، أو بمعاونة قوى إقليمية أو دولية مترصة بالوطن.

هكذا يبدو أن مصر قد خطت خطوة للأمام خلال القرن الماضي تدعمت مع مطلع هذا القرن بوجود رموز الفكر التنويري الذين قاموا بتأويل النص وباجتهادات تعالج مشاكل العصر، غير أنها - أي مصر - قد انتكست ثقافيا خطوتين إلى الخلف في النصف الثاني من القرن العشرين كما سبق الشرح، وصار هذا الوضع العام المتحجر فكريا في حاجة إلى «تحريك» خصوصاً مع تهميش وتقوقع الأقباط حيث كانوا عبر القرون أحد محركات التقدم الحضاري، فكانوا - على سبيل المثال - أول من مارسوا ودعوا وأنشأوا مدارس للتعليم عموماً ولتعليم المرأة ثم كانوا أول من خاطرباً أن تعمل المرأة في المجالات المختلفة ثم كانوا المبادرين بتكوين جمعيات أهلية وكانوا السابقين في الإقبال على التعليم الجامعي والسفر للخارج لاستكمال التعليم وما أشبه.

أقليات داخلية أقلية

يوجد في مصر أقليات قبطية مسيحية تنتمي إلى مذاهب أخرى بخلاف المذهب الأرثوذكسي القبطي والذي يمثل الأغلبية بين الطوائف المسيحية، فهناك أقلية كاثوليكية ربما يرجع تاريخها إلى دخول الحملة الفرنسية لمصر عام ١٧٩٨ وقد قويت من خلال الإيطاليين والفرنسيين الذين قدموا للعمل في القرن ١٩، وقد حدث تحول تدريجي من بعض الأقباط الأرثوذكس إلى الكثلكة خلال هذا القرن لأسباب ومفريات اجتماعية واقتصادية، ويصل تعداد هذه الأقلية عموماً نحو ٢٠٠ ألف نسمة وهي مجموعة مصرية قبطية وطنية صار تلقيحها ثقافياً بالحضارة الأوروبية عموماً والفرنسية خصوصاً لأسباب تاريخية.

كما توجد جماعة مصرية هي الأخرى أقلية داخل الأقلية القبطية ممثلة في الطائفة الإنجيلية أي البروتستانتية ويصل تعدادها نحو ٢٠٠ ألف نسمة أيضاً، هي بذات الطريقة، جماعة مصرية قبطية وطنية ولكنها ملقحة بالثقافة الغربية عموماً ولها صلات تاريخية بكل من الإرساليات في أمريكا وإنجلترا ولكنها مع الوقت صارت جزءاً من النسيج الوطني ملقحة بتراث وحضارة الغرب.

وقد تلاحظ في السنوات الأخيرة كذلك أن أعداداً من الأقباط المنتمين إلى الأغلبية الأرثوذكسية قد استهوتهم الممارسات الليبرالية والأفكار العصرية، فحدث تحول تدريجي ولكن ملامحه واضحة، مما يعد تعبيراً عن حراك اجتماعي بغض النظر عن الموقف منه ومن مغزاه قبولاً ورفضاً. ونشير إلى أن الطوائف الإنجيلية بالذات تمارس نشاطاً اجتماعياً تنموياً بشكل واضح ومكثف في الريف المصري، مما أدى إلى تحسين في العلاقات بين الأقباط والمسلمين في بعض المناطق المتهبة بمحافظات الصعيد المصري كنتيجة لما أحياه هذا النشاط من تجديد للتلقيح الثقافي المصري ولما انطوى عليه من تلقيح ثقافي بين الإنجلييين والكاثوليك إلى الأقباط الأرثوذكس، وهي خبرة وإن لم يكن يصعب الجزم بنجاحها في كل حالة إلا أنه يمكن البناء عليها وتطويرها لتكون تجربة مصرية خالية، يفيد منها المسلمون والمسيحيون في سعيهم لبناء وطن على أسس عصرية.

إن أفكار «المجتمع المدني» التي تسود الغرب الآن، وتسعى لأن تنتشر في كافة أنحاء المعمورة كسبيل للتوازن في المجتمعات بين القطاع الأول وهو القطاع الحكومي والقطاع الثاني وهو قطاع الأعمال، بما فيها نشاط القطاع الخاص ثم القطاع الثالث وهو القطاع الأهلي غير الحكومي والتطوعي، نقول: إن هذه الأفكار المطلوبة لمجتمعنا وكسبيل لتوسيع رقعة الديمقراطية سيكون ترسخها عملية ثقافية بطيئة تأخذ وقتاً طويلاً، وطبعاً يرى بعض

الأصوليين أنها إفرازات لأفكار حضارة غربية تحاول التسرب لاقتحام المجتمعات الإسلامية، ويرى مفكرون يساريون لهم شأنهم أنه يجب التحفظ حيال ما تنطوى عليه أفكار المجتمع المدني من تهيئة التربة لتفكيك دور الدولة والاقتصاد العام، ولكن فكرة المجتمع المدني والجمعيات الأهلية تجد - وقد وجدت من سنوات طويلة - قبولا هائلا في أمريكا اللاتينية، لأن المجتمع قد أقرز - لاهوت التحرير - وهو نتاج ثقافي لتلقيح الأديان بالأيديولوجيات - كما سبق القول - ولذا فإن التحرك في العالم الإسلامي يمكن أن يبدأ في مواقع كثيرة تكون مصر في طليعتها، من خلال إعادة عمليات التلقيح بين الإسلام المصري والقبطية المصرية عن طريق وجود عامل مساعد، ثقافي وهو وجود الطوائف الكاثوليكية والإنجيلية لإنتاج صيغة مصرية للعمل المدني الأهلي ذي العمق الإنساني، وهي على أية حال، قضية مطروحة للحوار.

خلاصة:

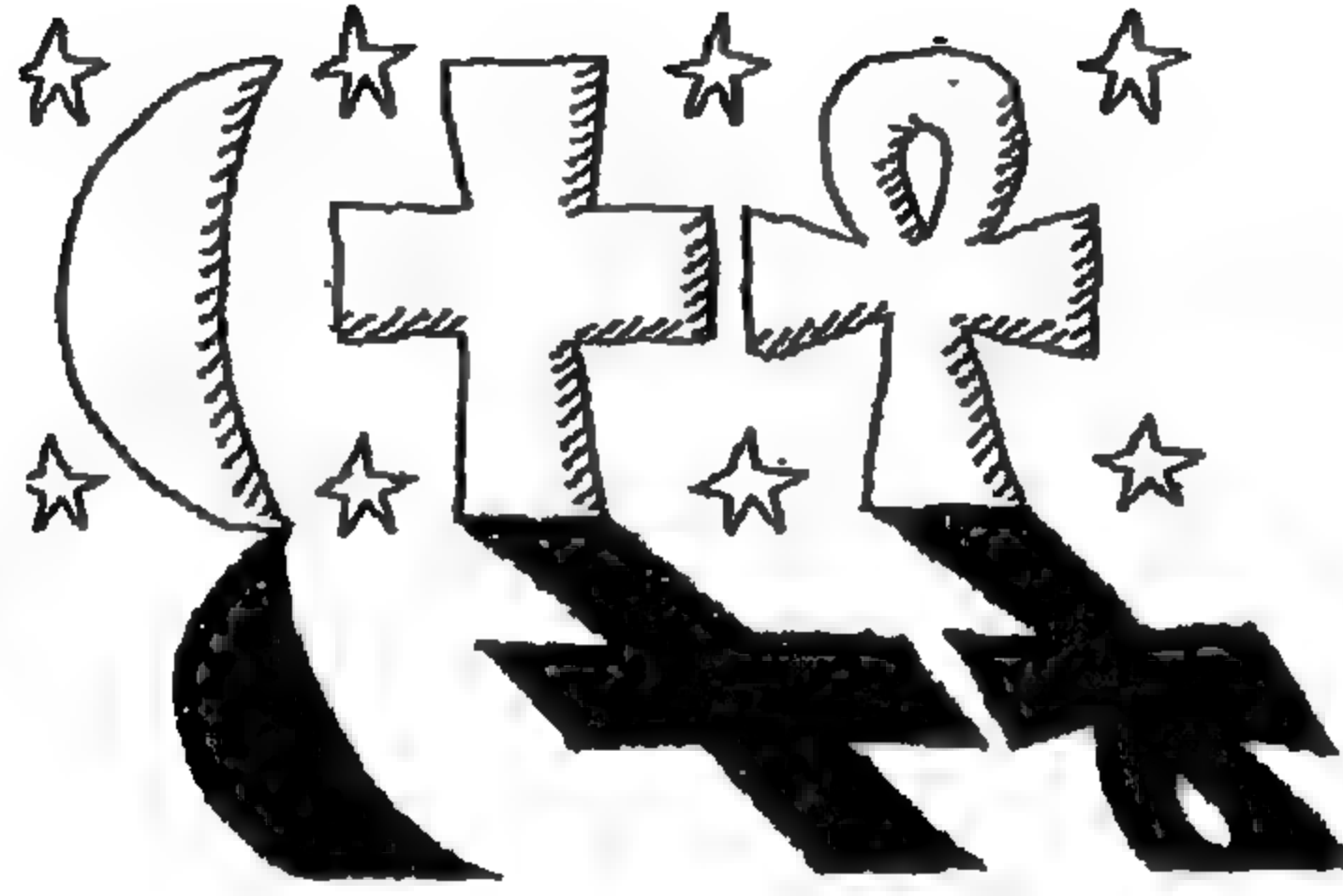
عبر التاريخ ظهرت الأديان في أول الأمر ثم الأيديولوجيات فيما بعد في بلدان لها حضارات سادت في دولة أو منطقة عبر عصور التاريخ، وفي الأغلب الأعم وعقب ظهور الدين أو الأيديولوجية تكون المبادئ والأفكار واضحة - نقية - تلتف حولها جماعات بشرية تفتنح وتحمس وتتكتل وتنمو، ومع الزمن والانتشار تتفاعل هذه الأديان أو الأيديولوجيات مع الحضارات والثقافات المختلفة القائمة بالفعل في الدول والأقطار المتباينة فتحدث عملية - تلقيح ثقافي - يولد مذاهب للأديان أو انقسامات لفرق الأيديولوجيات فيكون لكل فريق أو مذهب سمات مختلفة حضاريا وثقافيا عن تلك التي كانت سائدة في «الأصل النقي» فتظهر مع الزمن قنوات فكرية تتفاعل من خلالها هذه الاختلافات، ولعل أبرز مثال ما يعرف بعلم اللاهوت في المسيحية ثم علم الكلام والاجتهاد أو التأويل في الإسلام، ومن خلال هذه الآليات تتطور وتفسر النصوص الأصلية لتلائم العصور وتطور الحياة، وقد يتحول الخلاف مع الدين أو مذهب أو فريق إلى صراع وصولا إلى حرب أحيانا وكثيرا ما يكون الخلاف كامنا وتحدث معاشية بين الأديان أو المذاهب أو فرق الأيديولوجيات.

وتقدم هذه الورقة كيف أن الأوضاع الحالية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي قد أوجدت مناخا جديدا ظهرت فيه الأفكار - الأصولية - لمعظم الأديان وامتد هذا الأمر ليشمل الخلاف أو الصراع بين السلالات والأديان والمذاهب، مما أدى إلى حالة عامة من القلق لأوضاع العالم كله.

وقد أدى هذا الواقع الجديد لظهور نظريات تفسر ما يجري، ومنها ما قدمه صموئيل هانتجتون في «صراع الحضارات» مما جعلنا في حاجة إلى فحص أساليب الخروج من هذا النفق المظلم الذي يواجه البشرية في مناطق كثيرة من العالم.

وتقدم الورقة خبرة - التلقيح الثقافي - الذي ظهر في أمريكا اللاتينية في النصف الثاني من هذا القرن بين الكتللة والماركسية فأفرخ - لاهوت التحرير - كما خلق مناخا ثقافيا جديدا يؤهل هذه المجتمعات الدخول في عصر العولمة والكونية والمجتمع المدني خبرة التلقيح أيضا، وأسقطت فوالق الصراع القديمة بين رقائق الحضارات المختلفة التي مرت بها مصر من الفرعونية حتى الإسلام مروراً بالمسيحية القبطية، وهو الأمر الذي أوصلنا إلى إسلام مصري: سني الوجه، شيعي الدماء، قبطي القلب، فرعوني العظام، وهو إسلام سمح يقبل الآخر وتعایش لقرون مع التعددية الدينية، ومن ثم فهو مؤهل لقبول التعددية السياسية والمجتمع المدني لكن هذا الإسلام

المصري يتأكل ثقافيا ومجتمعيا لحساب الإسلام البدوى، لذا فإن القضية صارت ثقافية أكثر منها سياسية أو أمنية، وهو الأمر الذى يمكن أن يتم بالعودة إليه بإحياء «الإسلام المصرى» من خلال عمليات التلقيح الثقافى. وهذه الرؤية للتلقيح الثقافى، إذا نجحت وطبقت فى مصر سوف تمتد إلى دول عربية وإسلامية أخرى فتؤدى لفتح الحوار بين الإسلام والغرب وتحاشى الضدام، وبعدها يمكن أن تتم معالجة مماثلة فى المناطق الأخرى الملتهبة فى العالم.



بعض المراجع

S. HUNTINGTON The Clash of Civilization, American Foreign Affairs, summer 1993 Volume 27, No 3.

٢. اللورد كرومر: مصر الحديثة، عام ١٩٠٨

Lord Cromer: Modern Egypt London, 1908.

٣. د. ميلاد حنا: الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، دار الهلال، الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٩٢.

٤. الأب وليم سيدهم اليسوعي: لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية: نشأته، تطوره، مضمونه، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٢.

٥. د. ميلاد حنا: مصر لكل المصريين، دار سعاد الصباح، القاهرة عام ١٩٩٢.

٦. رفاعة الطهطاوي: «تخليص الإبريز في تلخيص باريس»، ١٨٢٥.

٧. طه حسين: في الشعر الجاهلي، إدار النهر

٨. د. ميلاد حنا: نعم أقباط.. ولكن مصريون: مكتبة مدبولي القاهرة، ١٩٨١. (وهو الجزء الأول من هذا الكتاب

ملخصاً ومنقحاً)

٩. طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، هيئة الكتاب، ١٩٨٠.

(١٠) من كتاب د. مصطفى الفقي: «تجديد الفكر القومي»، دار الشروق، ١٩٩٢.

الجزء الرابع

مذكرة للمستشار وزير العدل
مات الخط الهمايوني فادفنوه
ثروات الأقباط في مصر
رسالة إلى أقباط استراليا

من يناقش هموم ومشاكل الأقباط.. وأين؟*

أكتب هذه الكلمات صباح يوم الأحد ٢٤ أبريل ١٩٩٤ وهو يوم عيد عظيم لدى الأقباط ويسمونه «أحد الشعانين» ويسميه العامة «أحد الزعف»، لأنه تذكّر ليوم أن دخل السيد المسيح.. له المجد.. اورشليم واستقبلته الجماهير حاملة أغصان النخيل والزيتون باعتباره ملك اليهود، وهو الأمر الذي استثار حفيظة «الكهنة اليهود» وانتهى الأمر بمحاكمته وصلبه ثم قيامته، ولذلك فهذا العيد هو رمز الانتصار والآلام معا، ولذلك عقب صلاة أحد الزعف يبدأ الأقباط ما يسمى «أسبوع الآلام» أو «البصخة»، ولذلك فإن مشاعري لما يثار الآن حول قضية الأقباط هو مزيج من الانتصار والآلم معا تجسيدا لمشاعر قبط مصر ظهر يوم أحد الشعانين.

جاءت الترتيبات التي أعدها أحد المراكز البحثية المتخصصة لمناقشة قضايا الأقليات في العالم العربي، بمثابة الحجر الذي ألقي في مستنقع راكد هادئ يخفى تحت السطح أمورا غير ظاهرة، وكانت البداية بطرح سؤال بسيط وهو فيما إذا كان الأقباط أقلية.. حتى وإن كانوا أقلية من نوع خاص.

ومن الطبيعي أن يسعد الأقباط بمقال الأخ العزيز الأستاذ محمد حسنين هيكل حيث كتب بالأهرام (يوم الجمعة ١٩٩٤/٤/٢٢) مؤكدا أن أقباط مصر ليسوا أقلية وإنما هم جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية لشعب مصر، وتفضل الأستاذ هيكل بقلمه الرشيق والجذاب ليؤكد أن الأقباط ليسوا مثل الأكراد في العراق أو الدروز والأرمن في إسرائيل ولبنان، ذلك هو سر «الخصوصية المصرية» طوال التجربة الإنسانية في هذا الوطن.

وقد تبارى الكتاب من مسلمين وأقباط معبرين عن ذات المعنى وهو أمر يدل بالفعل على «الخصوصية المصرية» وأن الجذوة التي اشتعلت مع الحركة الوطنية عام ١٩١٩، والشعارات التي رفعت وقتها لم تغب بل ظلت حية في ضمير معظم المصريين.

وكنت قد كتبت في ١٤ مايو ١٩٨٠ كتابا أعدته على عجل بعنوان «نعم أقباط.. ولكن مصريون»، ولم يكن إلا شمعة بسيطة وقتها في وسط ظلام دامس لناخ ثقافي كئيب فرضه الرئيس السادات بما طرحه في ذات يوم صدور الكتاب عندهما أكد أنه «رئيس مسلم لدولة إسلامية».

وكان طبيعيا وقد خلق السادات هذا المناخ غير المصري أن تتطور الأمور. وقد ساعد هو التيار الذي يسميه الدكتور رفعت السعيد بـ «المتأسلم» لكي يقضى على كافة الفرق اليسارية والناصرية، إلى أن كانت الذروة في أحداث الزاوية الحمراء في يونيو ١٩٨١، وتم اعتقال رموز الحركة الوطنية بكافة تصنيفاتها السياسية والدينية، وكان الأستاذ هيكل ومعه الأستاذ فؤاد سراج الدين وعشرات آخرون في سجن ملحق مزرعة طره، وكان من الممكن أن يتغير تاريخ مصر.. وتاريخنا بل وحياتنا كأفراد.. لو لم تنته المأساة باغتيال السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١، ولا أود أن أسرد حوادث الفتنة الطائفية في مصر، فهي محصية ومعروفة وربما مسجلة خلال أكثر من عشرين سنة منذ أن أحرقت كنيسة الخانكة في نوفمبر ١٩٧٢ إلى «المجزرة» الأخيرة أمام دير المحرق قرب القوصية في أسيوط، وحيث كان تصرف الأقباط.. كمكون أصيل من شعب مصر.. رائعا متسما بالصبر وكبت المشاعر وإيثار المصالح العليا للوطن على الانفصال التلقائي الجامح الذي قد يشرد فيدمر، ولكنها مشاعر حب الوطن والانتماء

٨ نشر هذا المقال بجريدة الاهالى يوم ٢٧ أبريل ١٩٩٤

إلى تراب مصر، وهو أمر أعتر به شخصيا كمصري قبل أن أعتر به كقبطى.

وفى هذا الإطار فإننى أحيى المواقف النبيلة والمنطقية والتي تتفق مع المفاهيم الوطنية، والتي تتجسد فى الدفاع عن أية حالة يرى المرء فيها جموحا. وربما ظلما فى اتخاذ قرارات غير منصفة بسبب الانتماء الدينى، ومن هنا ممكن الارتقاء والتسامى عن أن يكون طرح قضايا «الاضطهاد الدينى» بعيدا عن التوجه الطائفى حتى لا تشرخ الأمة، إلى أن يكون طرحا فى ضوء مفاهيم حقوق الإنسان، وهو طرح معاصر وراق ويجمع بين كل القوى المتحضرة والمتقدمة. التى لها انتماء لحضارة مصر بكل رقاتها. وهكذا اجتمعنا. مسلمين وأقباطاً. وناضلنا منذ عام ١٩٨٦ لإنشاء «الجمعية المصرية للوحدة الوطنية». وكان أحد فرسانها د. فرج فودة الذى رفع شعاره «الله أكبر.. الله محبة» على كل لافتاته فى المعركة الانتخابية عام ١٩٨٧، ١٩٩٠ فى حى شبرا وشكرا لله وللفطنة المصريين فى أنه لم ينجح فى المرتين، لأن الأقباط والمسلمين. دون اتفاق سابق. رفضوا أن يكون التصويت فى الانتخابات العامة على أساس الانتماء الدينى، وبدلا من أن يصبح فرج فودة عضوا عاديا فى مجلس الشعب ترك بصمة تاريخية فى أن دفع حياته ثمنا لقضايا كثيرة على قيمتها التنوير والوحدة الوطنية.

وهكذا فإن ما يتم الآن هو «خلط الأوراق». فقد ركزنا على قضية شكلية يمكن تجاوزها حول فيما إذا كان الأقباط أقلية أم لا، وقد حسمت هذه القضية بأنهم ليسوا أقلية، ولكن المسألة أعمق وأكبر من المسميات أو الشكليات، ثم فيما إذا كانت مشاكلهم تناقش مع مشاكل أقليات أخرى مثل الأكراد والبربر والسود، وقد حسمت هذه القضية مؤقتا بأن الأقباط مختلفون بالفعل. ولكن يبقى السؤال المحورى وهو فيما إذا كان للأقباط هموم أو تطلعات أو معاناة ومن ثم يطرح السؤال نفسه وهو أين يمكن أن تطرح هذه الهموم أو التطلعات أو المعاناة، وهذا هو جوهر القضية لأن هذه الهموم والمعاناة والتطلعات. مثل كل مشاكل المجتمع. لن تحل بمجرد الإهمال أو النكران.

وفى هذا الإطار هناك اتفاق فى أن تكرار مؤتمرات أسيوط الذى عقد عام ١٩١٠ كان مأساة ونكسة لمسار التاريخ فى مصر ومغايرا لحركة الوطنية المصرية، ولذا كانت له أثاره وتداعياته، وهو درس استوعبته كل القوى الوطنية. إسلامية ومسيحية على حد سواء.

ولذلك فإن الأقباط - من وجهة نظرى. ضد أن تناقش مشاكلهم أو معاناتهم من خلال التجمعات القبطية الدينية، لأن ذلك يشرخ المجتمع وعندئذ سيصبح الأقباط أقلية بالفعل وسيكون ذلك هو أول الطريق الخطأ الذى سننتعشاه جميعا.

لن أحاول فى هذه الكلمات أن أطرح بعض هموم الأقباط السياسية والاجتماعية والإعلامية والثقافية رغم أنهم يعانون لاستبعادهم من الوجود الثقافى، وفى ذلك ضرر بالغ بكل مصر ويحرمها من التعددية الدينية، ولن أطرح تصورى لحل بعض منها فقد كتبت فى ذلك عبر سنوات طويلة وكان الطرح مثل المشى فى حقل الألغام.

إن المكان الطبيعى لمناقشة هذه الهموم هو هذا الكيان الوليد الذى تحافظ عليه مثل حدقة العين، وأعنى به «الجمعية المصرية للوحدة الوطنية».

وأتمنى أن يستعرض زملائي أعضاء هذه الجمعية جدول أعمال مفتوحا يقدم الحلول العملية لتعود مصر كما كانت رافعة لشعارات «الدين لله والوطن للجميع» من خلال «وحدة الهلال مع الصليب»، فهذا هو الرد الحضارى المصرى على ما يجتاح العالم من مشاكل مماثلة ليعرف الكل كيف أن لمصر خصوصيتها بقبولها مبادئ التعددية والمواطنة، كما أن لها طريقها الخاصة المتحضرة فى حل المشاكل.

(٢)

مذكرة مقدمة

للعالي المستشار فاروق سيف النصر*

وزير العدل

من: مواطنين مصريين:

أمين فخرى عبدالنور - ٨٥ سنة

ميلاد حنا - ٧٢ سنة

بخصوص: تحديث القوانين والقرارات المنظمة لبناء الكنائس في مصر منذ العدوان الشهير على «كنيسة الخانكة» في نوفمبر ١٩٧٢ (والذي تم على إثره تشكيل لجنة تقصى حقائق بقرار من مجلس الشعب برئاسة د. جمال العطيقي ولم تتم دراسة وتحقيق ما قدمه هذا التقرير المهم من توصيات) وانتهاء بالعدوان على الكنيسة وحرق مساكن الأهالي بقرية كفر دميان - مركز الإبراهيمية - محافظة الشرقية. في فبراير ١٩٩٦، نقول، خلال هذه الحقبة الطويلة والتي تمتد لنحو ربع قرن، شهدت مصر أحداثاً سميت بـ«الفتنة الطائفية»، كان الكثير منها بسبب شرارة بدأت بسبب تدخل سلطات (من غفير بسيط إلى مسئول كبير) لأن لديهم مفهوماً وهو أن أى تجديد أو تبديل أو بناء لكنيسة (بما فيها غرفة لفرن أو سور يحجب رؤية المتلصعين أو تجديد دورة مياه وما أشبه) في حاجة لقرار من أعلى مستوى في الدولة. وصار المشاع على مستوى الكافة أن هذا الأمر محكوم بما يعرف بـ«الخط الهمايوني» الصادر من الباب العالي عام ١٨٦٥ عقب حرب القرم، ثم هناك ما يقال من ضرورة استيفاء شروط عشرة جاءت في قرار صادر من وكيل أول وزارة الداخلية عام ١٩٢٤ عرفت ونسبت إلى من أصدرها «العزبي» باشا، وهذه أو تلك لم تعد متفقة مع العصر، وتلقى على مصر ظلالاً من التخلف والتعصب هي براء منه. ولما كان قد صدر من مجلس الوزراء مؤخراً قرار بتشكيل لجنة برئاسة استكم، لتتقيد القوانين والقرارات العتيقة المعيقة للتقدم تعهيدا لمرحلة «انطلاق مصر للتنمية». ومن منطلق أننا مواطنان مصريان، مهتمان بشئون الوطن ومستقبله، وقد عاصرنا مناخ «الوحدة الوطنية» التي كانت الشعلة التي وحدت شعب مصر عند مطالبته بالاستقلال.

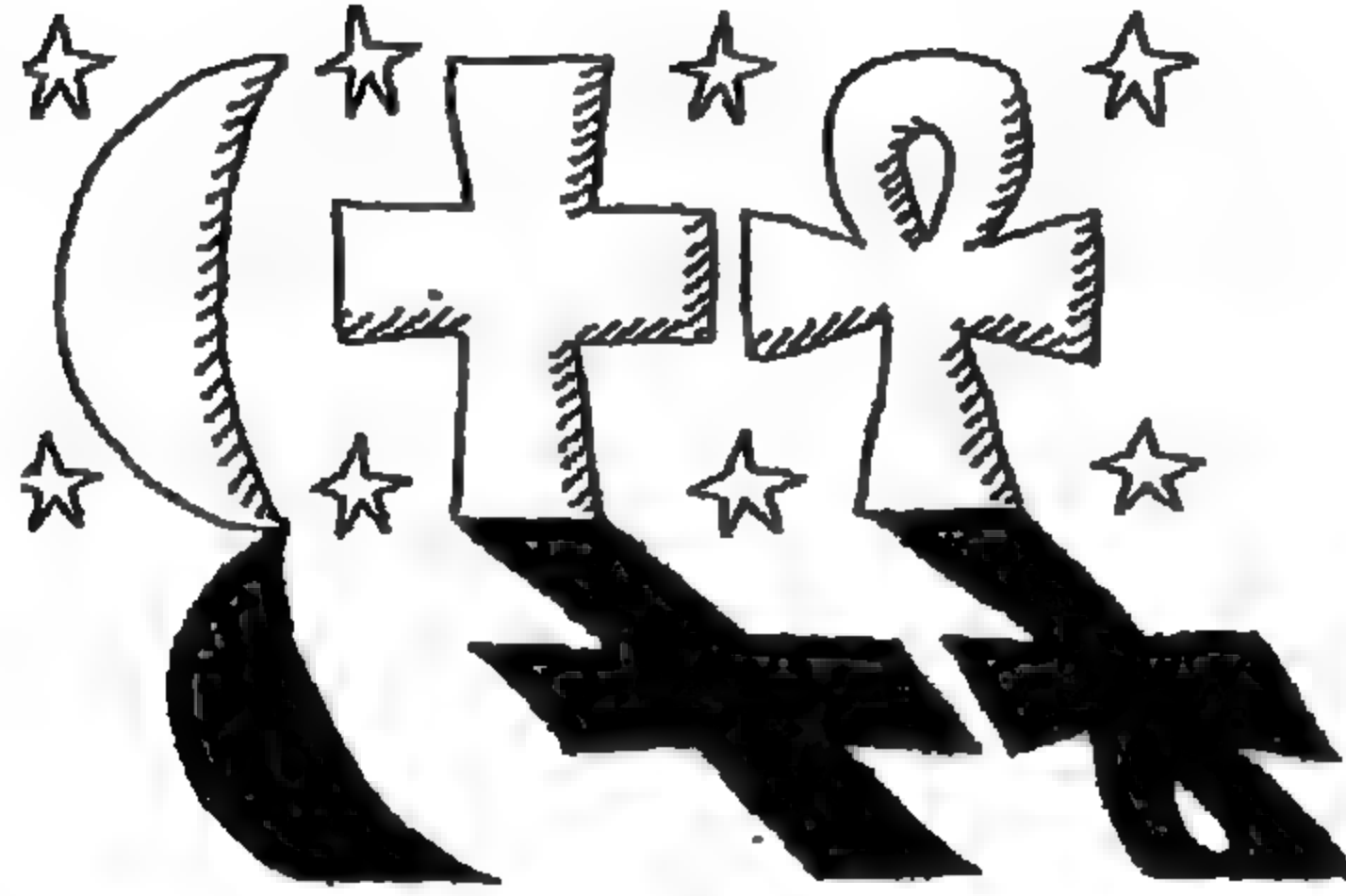
* تسلمها السيد وزير خلال لقاء لنا معه في مكتبه يوم ٢٠ أبريل ١٩٩٦

لذلك..

فقد أحسناء من واجبتنا أن نتقدم لسيادتكم بهذه المذكرة الموجزة، آمليين التفضل بالموافقة على عرض هذا الموضوع على اللجنة المختصة، توطئة لإلغاء القوانين واللوائح والقرارات التي أدت في السابق وقد تؤدي في المستقبل إلى احتكاكات أو فتن بين بسطاء البشر في عمق الريف أو عشوائيات المدن، ويكون التصويب ليس بإلغاء القديم فحسب، وإنما بتقديم البديل من قوانين أو قرارات تنظم كل ما يتعلق بإنشاء أو تعديل مباني دور العبادة كلها، في بر مصر المحروسة، وبما يتفق مع دخول القرن ٢١ وما لا يتعارض مع الدستور أو تراث مصر من التأخي الديني وهو أمر تحرص عليه مصر وتتباهى به في عالم مضطرب بالصراعات العرقية والدينية والمذهبية، ولتظل منارة في المنطقة بتراثها ووحدة شعبها.

إن شعب مصر المتطلع إلى نتائج الدراسات القانونية والفقهية التي سيقوم بها المتخصصون ثم لتوصيات اللجنة الوزارية والتي ستقدم تقريرها لمجلس الوزراء في خطة متكاملة لتحديث التشريعات وتخليصها من العتيق منها وهو ما يعيق التقدم والتنمية.

وختاماً نقدم لكم كل الشكر آمليين رفعة وتقدم مصر على أيديكم.



الخط الهمايوني مات.. ادفنوه!

لم أزل مشغولاً بما حدث عام ١٩٧٢ وقتها خرج بعض الأهالي البسطاء الطيبين، يقودهم عدد من المتعصبين، أشار أحدهم بإصبعه إلى كنيسة.. وقال: لقد بنيت بدون ترخيص. الترخيص يفرضه الخط الهمايوني، الذي لا أعتقد أن أحداً من هؤلاء البسطاء يعرف معنى هذا الخط، وأنا أيضاً.

لكنهم في لحظة ظلام، وقهر، وتخلف حرقوا الكنيسة في لحظات. وكان طبيعياً أن يحزن أقباط القرية، فقد بنوا الكنيسة بالدم والعرق، وجمع الشلنات والجنيهات، ومن المؤكد أن آلاف المسلمين في القرية شاركوا في هذا الحزن. ثم كان أن نظمت مظاهرة سلمية لأقباط متدينين، لم يعرفوا هم أيضاً الخط الهمايوني، ولكنهم اغتاضوا الحرق الكنيسة، فهي على أية حال دار مقدسة عزيزة على كل متدين، حتى وصلوا إلى موقع الكنيسة المحروقة، وأقاموا الصلاة حزناً وترحموا، لكي يعبروا للمجتمع كله عن احتجاجهم بطريقة مهذبة دينية راقية، ثم انصرفوا في هدوء.

ولأن المصريين بسطاء وعقلاء، تركوا الأقباط في تظاهرتهم السلمية دون عائق، لعل في ذلك شفاء لحزنهم. أدركت الدولة أن هذا ليس بالحدث البسيط والهين، فقد كان من الممكن أن تتحول هذه التظاهرة السلمية إلى مأساة أو تفجر المجتمع الموحجوع، وقد تقود إلى ما لا تحسن عقابه، وخصوصاً أن إسرائيل وقتها كانت على الضفة الشرقية للقناة، ولم يكن العبور قد تم بعد!! غضب السادات، هاج وهاج، واتخذ قراراً في نفسه لم يفصح عنه لأحد، وتحدث مع صديقه. ومستشاره وقتها. الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل.

لقد قص على هيكل نفسه بعد نحو عشر سنوات في معتقل طره ما حدث، طلبه في التليفون، وأفصح السادات عما يتتوى، وأدرك هيكل خطورة قرار الرئيس، فسارع إليه مهرولاً من مسكنه إلى قصر السادات المطل على النيل، قرب كوبري الجلاء بالجيزة، فالمسافة بينهما لا تتعدى مائة أو مائتي متر، واقترح على الرئيس ألا يتخذ قراره إلا من خلال قنوات السلطة التشريعية، أي مجلس الشعب، وأن يكون القرار إحدى توصيات لتقرير تعدد لجنة تقصي حقائق، هز السادات رأسه وشد نفساً عميقاً من غليونه الذي كان لا يفارقه وقت الأزمات، واتخاذ القرارات الكبيرة أو حتى الصغيرة، وقال: فكرة جميلة!!

صدر قرار مجلس الشعب يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٢، وتشكلت لجنة تقصي الحقائق لما جرى في الخانكة، برئاسة الدكتور جمال العطيفي، وكيل المجلس (وكان وقتها هو المستشار القانوني لجريدة الأهرام، ولذا كان حماس هيكل، ورشح اسمه للسادات).

وظل العطيفي يعاين ويقابل وبسرعة قدم تقريره إلى مجلس الشعب في جلسة تاريخية مهمة عقدت يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢، وإذا به يضع في هذا التقرير إبداعاً هو الذي كشف لي كيف أن السبب في معظم الفتن هو الخط الهمايوني، وكأنه مرض خبيث مثل السرطان لا بد من استئصاله، فقد أدرك جمال العطيفي سر المرض، ثم

شخص العلاج، وأعلن وفاة الخط الهمايوني.

إن هذا ما دعاني. لكي أثير خيال القانونيين أن أذكر بعض فقرات من التقرير، وأن أعلق على كل منها، ثم في النهاية سأكشف سر وفاة الخط الهمايوني.

(١) «طلبت اللجنة بياناً من الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء عن عدد الكنائس القائمة في مصر، بأن عددها يبلغ ١٤٤٢، ولكن البيانات التي واقتناها وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على أنها خمسمائة كنيسة، منها ٢٨٦ كنيسة قبطية، وقد يرجع هذا الخلاف إلى أن جانباً من هذه الكنائس قد أقيم قبل صدور قرار وزارة الداخلية ١٩٢٤، كما أن بعضها قد بنى بغير أن يصدر بالترخيص قرار جمهوري، وقد تبين أيضاً أن جميع الكنائس التي صدرت بشأنها تراخيص في السنوات العشر الأخيرة يبلغ ١٢٧ كنيسة، منها ٦٨ كنيسة للأقباط الأرثوذكس، (انتهى نص الفقرة من التقرير).

التعليق: من هنا يتضح أن قضية قرار بناء الكنائس عبر التاريخ، كان ثوباً فضفاضاً، يتوقف على المناخ العام للثقافة والحضارة، وشكل الحكم، فإذا كان الحكم قوياً مستنيراً، والأحوال العامة مستقرة، والتعصب هادئاً مستكيناً، كانت الكنائس تبنى دون صعوبة، والعكس بالعكس.

وفي هذا الإطار يذكر الدكتور وليم سليمان قلادة. وكيل مجلس الدولة السابق وهو قانوني ومؤرخ مرموق. في مؤلفه الثمين «المسيحية والإسلام في مصر»، بعد أن استعرض ذات الفقرة التي ذكرت نصها السابق، أي أن الكنائس المسجلة رسمياً في وزارة الداخلية تبلغ ثلث الكنائس القائمة بالفعل، مما يعني أنه قد جرى العرف في مصر على أن إقامة الشعائر الدينية لم تكن لتحتاج إلى «فرمان» يصدر من الأستانة أو القاهرة لأية كنيسة في أية قرية في مصر، مما يؤكد أن الخط الهمايوني منذ صدوره لم يكن يطبق تطبيقاً دقيقاً فاعلاً، ثم يطرح الدكتور وليم سليمان قلادة. من منطلق رغبته كمصري قبطي. مبرراً قانونياً بالرجوع إلى القاعدة القانونية، وهي أن «القانون يسقط بالإهمال» وعدم التطبيق، وذلك وفق المادة الأولى من القانون المدني، أي أنه يدعو ببساطة وعلى استحياء. لإلغاء الخط الهمايوني، والذي مات في هدوء وفق نظرية العطيفي.

ففي عهد محمد علي أعطى تصريح بناء الكنيسة المرقسية الكبرى بشارع كلوت بك، بناء على رغبة المعلم جرجس الجوهري، الذي كان قريباً من الوالي ومستشاره في الأمور المالية، وكان ذلك قبل صدور الخط الهمايوني ذاته، وكانت الكنائس تبنى منذ عهد الخلفاء الراشدين حتى العصر المملوكي بسهولة ويسر أحياناً، وفي الخفاء وبصعوبة أحياناً أخرى، ولكنها كانت تبنى على أية حال، وتوجد في كل مدينة وقرية.

في عهد عبدالناصر، حضر بنفسه وضع حجر الأساس للكنيسة الكاتدرائية الكبرى الحالية في العباسية عام ١٩٦٨، وحيث المقر البابوي الجديد، ولا أظن أن لها قراراً جمهورياً أو همايونياً، فلم تكن في حاجة لذلك، فالحكم قوي، وحضر الرئيس بنفسه، بل وتبرع لها. من الدولة. بقدر جيد من المال، أما في قرى الريف، فكان. وما زال. بناؤها يتم بالتراضي العام، ولا أتصور أن أهالي قرى في الصعيد، مثل عزبة ويصا، أو في كفر دميان في الشرقية، قد لجأوا إلى الأستانة أو القصر الملكي لاستصدار «فرمان» بإنشاء كنيسة، فالفرمانات والأوامر الملكية أو السلطانية أو القرارات الجمهورية بإنشاء الكنائس ظاهرة عارضة، لا تظهر إلا مع مرض المجتمع وسطوة التخلف والتعصب.

(٢) وصف تقرير العطيفي ظاهرة الفتن الطائفية في فقرة بالغة الدلالة كالاتي:

«وقد تبينت اللجنة أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الاحتكاك وإثارة الفرقة عدم وجود نظام ميسر لتنظيم

هذه التراخيص ودن أن تتطلب صدور قرار جمهوري.. ذلك أن استصدار هذا القرار يحتاج إلى وقت، وكثيرا ما تتغير خلاله معالم المكان الذي أعد لإقامة الكنيسة، مثل أن يقام مسجد قريب، مما يخل بتوافر الشروط العشرة، ونتيجة ببطء الإجراءات، وكثيرا ما تلجأ بعض للجمعيات القبطية إلى إقامة هذه الكنائس دون ترخيص، وفي بعض الحالات تتسامح جهة الإدارة في ذلك، وفي حالات أخرى يجري التحقيق مع المسئول عن الجمعية.. (انتهى النص).

التعليق: من هذا النص يبدو واضحا أننا في حاجة لاتخاذ قرارات أكثر وضوحا وصراحة، حتى نصل لأن يكون بناء الكنائس في مصر خاضعا لذات القواعد العامة التي يخضع لها أي مبنى سواء بسواء دون أية خصوصية استثنائية مثيرة لغضب كل متحضر، ومخالفة بصراحة للمادة الشهيرة من الدستور المصري رقم ٤٠: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيد».

لتطبق على الكنائس.. عند الإنشاء.. ذات القواعد التي تطبق على أي مبنى عام: مستشفى.. مدرسة.. مصحة.. قاعة محاضرات.. مركز خدمة اجتماعية.. مركز مطافئ.. وما إليها.

وجدير بالذكر أنه في الريف لا توجد قواعد أو قوانين واضحة للبناء، فالأمر متروك لقرارات وزارة الزراعة، بشرط ألا تنشأ أية مبان على أرض زراعية، وكيف يتسنى لبسطاء الناس والفلاحين في عمق ريف الصعيد، أو شمال الدلتا في البراري، أن يحصلوا على قرار جمهوري أو فرمان من الأستانة!! لا اعتقد أن إنشاء الكنائس بالقرى والمراكز الصغيرة كان خاضعا لأي قوانين إلا القبول العام من الأهالي.

وفي المدن تصدر كل يوم تراخيص لآلاف المباني الخاصة والعامة، كما يوجد ما يزيد على ألف منطقة عشوائية يسكنها ما يزيد على ستة ملايين نسمة، وكلها بنيت تحت نظر الدولة دون تراخيص، فلماذا يكون إنشاء الكنائس وحدها بقرار جمهوري.. أمر عجيب ومستفز، ليس لي كمصري قبطي، ولكن لكل محب للحرية والمساواة.. وحقوق الإنسان.. وهم الكثرة الغالبة من أهل مصر.

والأمر الأعجب من هذا، كيف تكون الحاجة إلى تصريح وقرار من رئيس الجمهورية بإصلاح دورة مياه أو فرن لخبيز «القريان»، ولا أحسب أن لذلك نصا في الخط الهمايوني، لأن كل كنائس الريف المصري لم يكن بها دورات مياه حديثة مثل كل بيوت الريف من سنوات، وربما قرون.

لقد كانت الكنائس تبني في الفترة من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٥٢ بدون أي مانع، واختفاء الخط الهمايوني تمكن أحد وكلاء وزارة الداخلية في فبراير عام ١٩٢٤ أن يصدر قرارا منه (وهو على أية حال قرار هايك صادر من وكيل وزارة يمكن أن يلغيه قرار آخر صادر من وكيل وزارة آخر أكثر رقيًا ووطنية)، وقد شمل هذا القرار «المتخلف والرجعي» استفسارات.. وليست اشتراطات.. عشرة (تبدو الآن ساذجة) تطرح أسئلة يجب استيفاؤها مع طلب بناء أية كنيسة.

نذكر منها على سبيل المثال:

١. هل الأرض المرغوب بناء الكنيسة عليها هي من أرض فضاء أم الزراعة، وهل هي مملوكة للطالب أم لا؟ مع بحث الملكية وأنها ثابتة ثبوتًا كافيًا، وترفق أيضا مستندات الملكية؟

٢. ماهي مقادير أبعاد النقطة المراد بناء الكنيسة عليها من المساجد والأضرحة (ملاحظة: معظم قرى مصر.. كما في كفر دميان.. الكنيسة والجامع متجاوران رغم أنف الداخلية وبموافقة شعبية).

٢. إذا تبين أن المكان المراد بناء كنيسة عليه قريب من جسور النيل والترع، والمنافع العامة بمصلحة الري، فيؤخذ رأي تفتيش الري، وكذا إذا كان قريباً من خطوط السكة الحديد ومبانيها، فيؤخذ رأي المصلحة المختصة. وهذه الأسئلة في مجملها عشرة استفسارات متضمنة توجيهات لعمل «التحريات» المطلوبة، والتي تقوم بها أجهزة وزارة الداخلية، وقد اشتهر هذا القرار، وصار يعرف لدى العامة بـ «الشروط العشرة للعزبي باشا» وكيل وزارة الداخلية.

ومنذ أكثر من ٦٠ عاماً، مرت فيها مصر بظروف وطنية وسياسية واجتماعية مختلفة، انتهت بنا إلى ظهور وانتشار الجماعات التي فرضت منع التجول في بعض مدن محافظتي أسيوط والمنيا، وفي ضوء تحسن الأوضاع الأمنية في محافظة أسيوط، ولناسبة رفع حظر التجول في مدينة ملوى، وقيام وزير الداخلية الهمام اللواء حسن الألفي مؤخراً بزيارة المدينة، صرح بأنه لن توجد أية قيود على أعمال الصيانة والترميمات لمباني الكنائس، وأن كل هذه الأمور تقدم بخصوصها طلبات معتادة (مثل أي مبنى آخر) إلى إدارات الإسكان في المحافظات. شكراً للوزير الوطني حسن الألفي، فقد أعفى الدولة من عار إصدار قرار جمهوري بإصلاح دورة مياه، أو إعادة بناء سور، أو فتح شبك مظل على حوش كنيسة، وأحسبه لا بد أن يكون قد أصدر قرارات وزارية صريحة في أمر ترميم وإصلاح الكنائس، وبذلك يكون نصف العار قد تم مسحه، ولا يتبقى إلا النصف الآخر والأهم، أي قضية بناء الكنائس الجديدة، وهو أمر قد قام به ببراعة قانونية فارس التشريع جمال العطيفي من خلال نصوص دستورية قام هو بطرحها وتفسيرها في تقريره الشهير.

هنا أنتقل إلى نقطة أخرى، وهي تأمل كيف «صاغ» جدودنا -جيل ثورة عام ١٩١٩- نصوص دستور عام ١٩٢٣، ففي المادة ١٣ كان النص:

«تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، ولا ينافي الآداب»، وربما يكون الجود قد رغبوا في الابتعاد عن المزالق، ولم يرغبوا في ذكر عبارة «الخط الهمايوني» صراحة، لأن الدولة العثمانية لم تكن قد انتهت بعد، وأتصور أن الأقباط المشاركين في لجنة الدستور لم يشاء وأن يشير للمشاكل وقتها، فقد كانت مشاعر المجاملة المتبادلة واضحة، وانتفت المصالح في مناخ الشحنات المتدفقة للوطنية المصرية.

وعندما تمت صياغة الدستور المصري الحالي، والذي تم الاستفتاء الشعبي عليه، وتم إصداره يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١، كان النص المقابل صريحاً ومختصراً في المادة ٤٦ كالتالي: «تكفل الدولة حرية العقيدة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية».

وفي مناخ عام ١٩٧١، سجل الدستور المصري أيضاً في مادة ٦٠ عبارة لها دلالتها، وهي: «الحفاظ على الوحدة الوطنية، وصيانة أسرار الدولة، واجب على كل مواطن».

إن تقرير لجنة تقصى الحقائق، والتي شكلها مجلس الشعب عقب أحداث الفتنة الطائفية بمدينة الخانكة، وتمت مناقشته، والموافقة عليه في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ هو الذي أبرز هذه المقارنة بين الدساتير السابقة كلها ابتداء من دستور ١٩٢٣، وكيف أن نصوص دستور عام ١٩٧١، والذي مازلنا نطبقه قد أسقط عبارة «وطبقاً للعادات المرعية»، ما يعنى أن الخط الهمايوني قد سقط قانوناً ومات، ويعود الفضل في ذلك إلى العقلية المبدعة لجمال العطيفي.

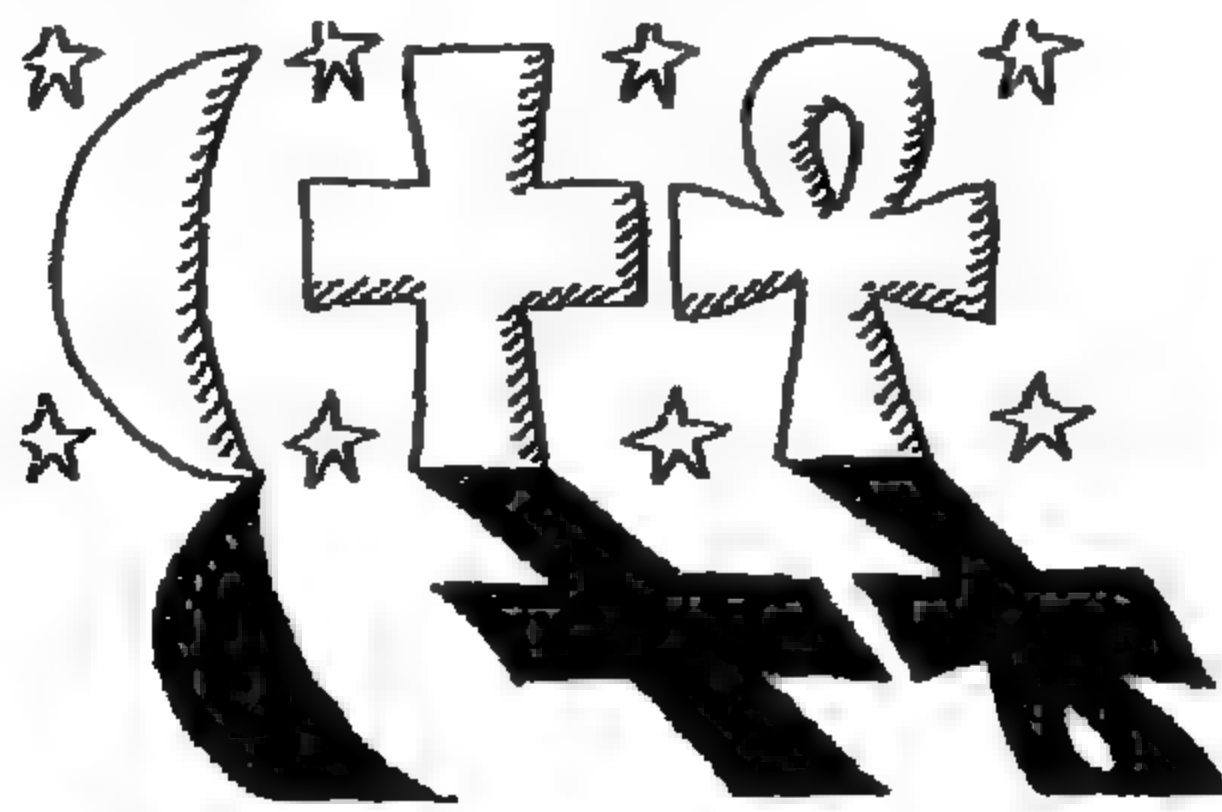
ولكن الممارسات التي تجري كل يوم تؤكد أنه مازال قائماً، ويتم ممارسات استفزازية من منطلق الفهم العام لدى الجمهور، ورجال الشرطة، وأمن الدولة، وبعض الحكام الذين يتملقون التيار المتطرف.

وقد أثبتت الأحداث التي تمت مؤخرا في كفر دميان كيف أن الخفير قد اعترض على قيام كاهن الكنيسة ببناء أو تجديد مباني غرفة، ثم وافقه الضباط المشرفون عليه، مما يعنى وجود قناعة عامة لدى رجال الأمن بأن أى تعديل في مباني أية كنيسة في حاجة إلى قرار جمهوري، ناهيك عن إنشاء كنيسة جديدة حيث الإصرار على صدور قرار جمهوري يتم الحصول عليه من خلال قنوات وإجراءات معقدة تأخذ سنوات وسنوات .

وقد علمت مؤخرا - وفي المناخ المسمم الحالي - كيف أن أحد الأساقفة المخضرمين، وفي بندر كبير بشمال الوجه القبلي، قد رغب في عمل تعديلات وإصلاحات بسيطة في المسكن الذي يقطنه، وهو في ذات موقع الكنيسة، فوجئ بأن مسؤولي الأمن قد طرقوا بابه، ورجوه أن يوقف الإصلاحات الجزئية في مسكنه الخاص، متخوفين من أن ما حدث في كفر دميان يمكن أن يتكرر في هذه المدينة الكبرى، في هذا المناخ ليس من سبيل إلا أن يتفضل وزير الداخلية بإصدار قرار وزاري يلغى فيه قرار أضعف صدر من وكيل وزارة الداخلية عام ١٩٣٤، والمسمى خطأ «الشروط العشرة»، ويكون القرار الوزاري مؤكدا ما وعد به الوزير الألفى من أن أى أمر يتعلق بالصيانة أو التعديلات في مباني الكنائس هو أمر لا شأن للأمن به، ويتم الحصول على ترخيص من إدارة الإسكان حسب المتبع، في أى مبان أخرى سواء بسواء، أو بدون ترخيص كما يتم في أغلب الأحوال في التعديلات البسيطة.

أما بالنسبة لقضية بناء الكنائس الجديدة، فإن الخط الهمايوني بموجب التوضيح الذي سبق ذكره، والذي بنى على تفسير تقرير د. جمال العطيقي يكون قد انتهى وصار معدوما، ولذلك فإن إنشاء الكنائس الجديدة ينبغي أن يرخص به كأي مبنى آخر، ولا يخضع إلا للقواعد العامة التي تسري على المباني العامة، وأصول التخطيط العمراني، وبحيث تكون هناك قواعد عامة لدور العبادة كلها، سواء بسواء، وفق المادة ٤٠ من الدستور، وإلا صار منعدما لورفع الأمر للمحكمة الدستورية العليا، إذا كانت السلطة التنفيذية غير قادرة على أن تحسم الأمر بنفسها، وتود أن تحتوى في سائر قانوني، تخوفا من التيار المتطرف!!

ومن حسن الطالع أن حكومة د. كمال الجنزوري كانت في أول اجتماع لها بالتشكيل الجديد. قد كونت عشرين لجنة وزارية لفحص القضايا الرئيسية في المجتمع المصري لرسم مرحلة «الانطلاق»، ومن بينها لجنة رفيعة المستوى برئاسة وزير العدل لتنقية القوانين القديمة المعيقة للتقدم، وأعتقد أن في تشكيلها صديقين عزيزين هما: د. أحمد الغندور، ود. فتحى والى، وهما متفهمان ومتحسانان لقضية دعم الوحدة الوطنية، وأتصورهما ويدفع وتعضيد من المستشار فاروق سيف النصر، وزير العدل، وباقي أعضاء اللجنة قادرين على إلغاء الخط الهمايوني، أى دفنه إلى الأبد، وصياغة القواعد واللوائح المتحضرة المنظمة لبناء وترميم الكنائس بطريقة منصفة وعادلة، لكن نتحاشى أحداثا متكررة تلوث حضارة وتراث مصر من الخانكة عام ١٩٧٢ حتى قرية كفر دميان عام ١٩٩٦.



«بيزنس» الأقباط.. إعلان متجدد بالانتماء لمصر (*)!

✍️ «التقرير الخاص» الذى كتبه الأستاذ حسن عامر بعناوين مختلفة عبر ثلاث حلقات عن «ثروات الأقباط، كان. فى رأى. مضرًا أكثر منه مفيدًا، رغم التوضيح الجيد والموقف الذى كتبه «روزاليوسف» فى بداية الحلقة الثالثة الذى جاء مختصرًا، ولم يكن كافيًا أو مقنعًا لتوضيح الأسباب التى دعت إلى نشر هذا التحقيق.

فخلال الأسابيع الماضية اتصل بى كثيرون.. مسلمون قبل الأقباط.. راجين التعقيب. وكم كنت أود لو أن التحقيق عن «من يملك مصر الآن» بصرف النظر عن قضية الانتماء الدينى، ولو حدث لكان ذلك أمرًا مرحبًا به من كل الوطنيين المتفهمين حول قضية «فصل السياسة عن الدين»، وهو التوجه الحضارى الذى نسعى جميعًا لتحقيقه، ولدى يقين بأن مجلة «روزاليوسف» تسعى جاهدة لدعم الخط العلمانى بوضوح. ورغم هذه المقدمة «الساخنة» لا أستطيع أن أنكر وجود جوانب إيجابية فى الموضوع، فلم أكن أعرف أو أتوقع وجود هذا الكم الهائل من المصريين الأقباط العاملين فى القطاع الخاص على طول سلم النظام الرأسمالى، من المليونيرات، وصولًا إلى أصحاب الورش الصغيرة من الحرفيين الذين يسهمون بأموالهم وعرقهم ومهاراتهم فى بناء الاقتصاد المصرى، ودعنى لكى أدلل على هذا الأمر أقتبس من المواضيع الثلاثة المنشورة، هذه العبارات ذات المغزى مقرونة بتعليقى على كل منها:

* «تغيرت الخريطة الاجتماعية للأقباط بشكل درامى، اختفت العائلات القديمة، واكتسحت عائلات جديدة بأسماء جديدة» (مقدمة المقال الأول)، وتعليقى هو أن الأقباط جماعة نشطة فى الحياة الاقتصادية داخل مصر عبر عصورها المتغيرة، وكان من الممكن أن يستثمروا أموالهم فى الخارج، ولكنهم يؤثرون الانتماء إلى أرض الوطن، ومن ثم فهذه الاستثمارات ينبغى أن يحافظ عليها تشجيعًا للمصريين المهاجرين على الاستثمار فى مصر.

* «هذه الخريطة الاجتماعية للأقباط ليست دراسة قام بها مركز أورشدا علميا قامت به مجموعة أكاديمية ولكنها قراءة اجتماعية لجهد منظم سجل فى دليل تجارى يحمل اسم كومباس Compassa (وقد كتبت خطأ باللغة الإنجليزية فى المقال الأول)، وهى لا تعنى إلا كلمة «بوصلة».

وتعليقى هو أن هذا الأسلوب بالفعل غير علمى بدليل أن الباحث قد اختار الأسماء وفق ما تصوره أسماء قبطية، ولذلك حدثت أخطاء متعددة بإقحام أسماء «مشاركة» لا تعطى دلالة قاطعة للدين، وهذا توجه حضارى لمن يحتفظ بهذه الأسماء ويحسن أن ننميه، وأحيانًا ذكرت بوفرة أسماء لعائلات ذات أصول سورية ولبنانية، مما يوكد أن مصر «نسيج واحد» بالفعل، وكان الأفضل أن يتم التصنيف وفق اعتبار آخر بخلاف الانتماء الدينى، ومن جانب آخر فإن المعلومات «الدقيقة» المذكورة فى المقال الأول لا يمكن أن يكون مصدرها هو الدليل التجارى وحده، مما يوحي بأن التقرير كانت له مصادر «خاصة» أخرى، وهو الأمر الذى أثار الشجون (وربما المخاوف

والمحاذير) حول الفائدة التي يمكن أن يجنيها الوطن من نشر مثل هذه المعلومات بهذه الصورة، خصوصاً في مناخ تعمل فيه الدولة على جذب استثمارات عربية وأجنبية، ولذلك فإن الاستثمار في هذه التقارير الخاصة حول «ثروة الأرمن واليونانيين»، قد يكون معوقاً للدعوة للاستثمار في مصر، وقد بما قالوا الرجوع للحق فضيلة، وأتمنى أن تراجع المجلة سياستها في هذا الأمر.

* «تزاحم الأقباط على تجارة الأدوية وإدارة الصيدليات، ولكنهم تخلوا عن الساحة واستبدلوا بالسيطرة على مكاتب التمثيل العلمي للشركات الأجنبية، وعلى صناعة الدواء ذاته، وفي مرحلة سابقة تسابق الأقباط للعمل في قطاع المقاولات، ولكن البيزنس لم يعد يروق لهم، واختاروا التخصص في الأعمال الفنية المعقدة مثل التركيبات الهندسية والديكور والاكسسوارات المعمارية والاستشارات الهندسية، (مقال رقم ٢).

والعبارة بهذا التوصيف يمكن أن تؤخذ بمعان مختلفة، الجانب الإيجابي يوحي بأن الأقباط «يتحاليون على المعاش» وكما قفل في وجههم نشاط لسبب أو لآخر، يبحثون عن مجال آخر جديد، وكان من المفترض أن يكون هناك تساؤل: لماذا يضطر الأقباط إلى طرق هذه الأبواب الجديدة؟ ودعني أذكر ما أعرفه شخصياً عن مجال «المقاولات»، من أن الأقباط كان لهم بالفعل نشاط ملحوظ وواضح، في هذا المجال بعد الحرب العالمية الثانية، وأنشأوا شركات مصرية كثيرة، ثم تأميم معظمها، وضمت بعض منها إلى شركات أكبر عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢، ونادراً ما كان يتم اختيار رئيس لها من أصحابها السابقين مثلما حدث في شركات كبرى معروفة مازال أصحابها رؤساءها حتى الآن (فيما عدا حالة عدلى أيوب الذي سعى د. أحمد محرم عام ١٩٦٢ عندما كان وزيراً للإسكان، فقد ضغط على السيد على صبرى ليكون عدلى أيوب رئيساً لشركة «سبيكو» التي كان مالكا لها قبل التأميم)، ولكن تدريجياً اختفى الأقباط من تنظيمات شركات المقاولات المؤممة، وحتى عندما صارت المقاولات قطاع أعمال عام ١٩٩٢، وأنشئت لها شركة قابضة، لم يتم اختيار قبلى واحد رئيساً وعضواً في مجلس إدارة الشركة القابضة، أو رئيساً لـ شركة تابعة أو حتى في مجلس الإدارة، فيما عدا قبلى واحد اختير عضو جمعية عمومية لشركة كان هو مؤسسها، على الرغم من أنني شخصياً قد رشحت عدة أسماء كجهد فردى لمصلحة الوطن بهدف خلق توازن مجتمعي.

وياحبذاً لو قامت «روزاليوسف» بعمل إحصائية مماثلة لما نشرت تفحص ملف الأسماء بكل شركات القطاع العام، وستجد أن سيطرة الدولة قد أوجدت خللاً واضحاً للعيان، فلم يكن أمام الأقباط إلا فتح مجالات جديدة في هدوء ودون ضجيج لأنهم متمسكون بالبقاء في مصر كأحد مكوناتها الوطنية، وهذه الأمور هي التي يهتم بها الشباب في أذن الكبار، ولما لا يجدون حلاً يلجأون إلى الهجرة.

* (تنتشر بين الأقباط تسمية شركاتهم باسم مصر، وتأخذ كلمة مصر أشكالاً أخرى منها: «المصري للتجارة»، و «المصريين للطباعة الحديثة»)، وهذه الملاحظة في محلها إن دلت على شيء فهي أن الأقباط لديهم إحساس عميق بالانتماء إلى مصر، وهو أمر تجدر تنميته والمحافظة عليه بدلاً من «تطفيشه».

* «تلعب المرأة دوراً رئيسياً في بيزنس الأقباط، وتجدها على رأس الشركة أو المنشأة، كما هي شريكة في العمل، وهذه قيمة متحضرة، وليست جديدة على الأقباط، فالشاهد تاريخياً أن الحراك الاجتماعي كان في كثير من الأحيان بسبب المنافسة «الصحية» بين الأقباط والمسلمين في الريف والمدن على حد سواء مثل تعليم المرأة، والإقبال على التعليم الجامعي، وإنشاء الجمعيات الأهلية التي تقدم مساعدات اجتماعية للجميع وما أشبه، ولعل هذا الحراك الاجتماعي هو أهم الأسباب في تقوية الإسلام المصري القابل للأخريد لا من التوجه البدوي الرافض

للأخرا

* «تلعب المهارات البشرية دورا، فالبيزنس ليس مجرد فلوس وآلات بل مهارات تشكل نصف رأس مال المؤسسة على الأقل»، ونماذج توظيف هذه المهارات البشرية تراها في ورش الخشب والأثاث والديكور وورش تشغيل المعادن والملابس الجاهزة وجاليريات الفنون التشكيلية والتحف ومنتجات الذهب والفضة والأنتيكات، وهذا الأمر تراث قبطى قديم، ففي القرية المصرية كان الأقباط يتقدمون الصفوف المصرية في الحرف المختلفة، فمنهم التجار والبناء والحديد والصباغ والجواهرجى والصائغ، وغيرهم، وهى حتى الآن أسماء عائلات كان عميدها يمارس هذه الحرف، ومن هنا كان اسم «المعلم»، وقد اكتسبوا حب الناس - كل الناس - من خلال إتقانهم لحرفتهم وعملهم، وبهذه المناسبة أذكر ما سمعته - نقلا عن والدى ميخائيل - أن أباه «المعلم حنا سليمان» حيث كان شيخ صياغ مدينة سنورس بالفيوم مع نهاية القرن الماضى، وكيف أنه كان «المرجع» فى تقدير «عيار» الذهب قبل أن تنشأ مصلحة التمغة، فكانوا إذا اختلفوا فى تحديد درجة نقاء الذهب (عيار ٢٤ هو الذهب الخالص) أو اختلفوا فى الميزان لجأوا إليه، كما كان يدخل بيوت «الحريم» لعرض «الخلخال» أو «الكردان» دون أن تجرح نظراته حياء زوجات الأعيان والأثرياء، هكذا عاش الأقباط فى مصر بقبول عام.

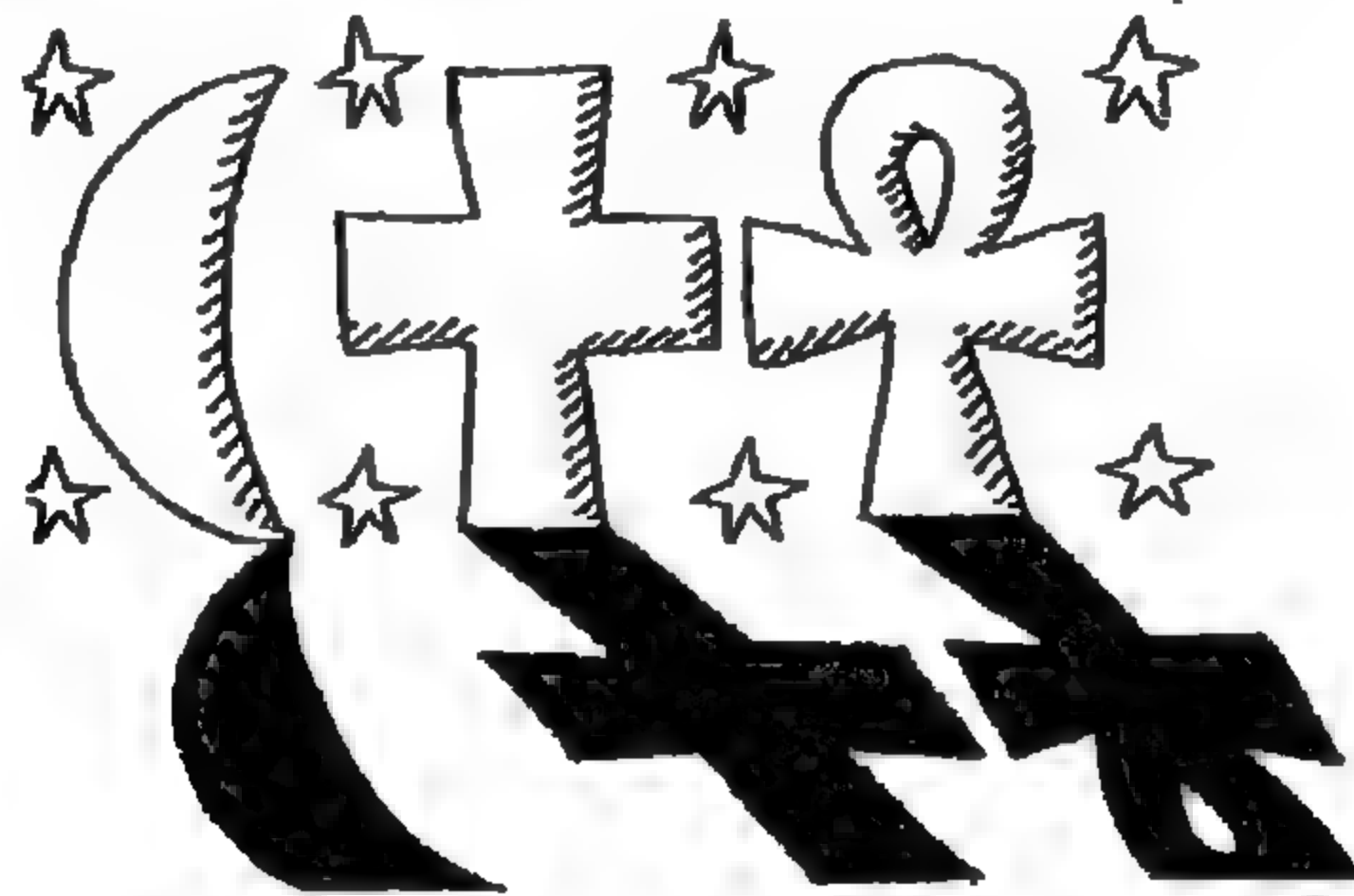
ثم انتقل توجههم من الحرفة اليدوية فى العصر الماضى إلى الحرفة الذهنية فى العصر الحديث، فكان منهم الأطباء والجراحون والمهندسون والمحاسبون وقد توجهوا أول الأمر إلى الوظائف الحكومية أو الجامعية، وعندما كانت الأبواب غير مرحبة إلا لأهل الثقة مع نهاية العصر الليبرالى طرقوا أبواب العمل الحر. ثم انتقلوا تدريجيا إلى «البيزنس» مع الانفتاح الاقتصادى، وشق كل منهم طريقه وفق قدراته وإمكانياته فى الشراء المتبقى مع عصور سابقة، وما إلى ذلك من مقومات.

هذه مجرد نماذج من عبارات جاءت فى المقالات الثلاثة التى أثارَت المخاوف، ووجدت نفسى مضطرا للتعليق ماسكا القلم فى غلالة من حرير، وقد ألتحت على المقولة الشهيرة «إن معظم النار من مستصغر الشرر»، وقد يكون من الصعب على كُفرد «من منازلهم» أن أقيس انعكاسات المواضيع الثلاثة التى نشرت على رأى العام بفئاته وانتماءاته وتوجهاته السياسية، فهذا أمر له متخصصوه، ولكن ماتم معى من حوارات واتصالات كان كافيًا لأن أنزعج، خصوصًا أنه لا توجد فى مصر - كما فى أنحاء العالم - جمعية يلتقى فيها من أصابهم الخوف على مصر فى مثل هذه الأمور، إذ كان من آثار كل هذه الضغوط لمدة نحو أربعين سنة أن انسحب الأقباط من الحياة العامة السياسية بعد أن كان تواجدهم مؤثرا فى حزب الوفد قبل عام ١٩٥٢، وكان لانسحابهم تداعيات كثيرة على الحياة الثقافية فى مصر، ونمو الفاعليات الدينية على أنواعها وأصنافها.

وأذكر بهذه المناسبة واقعة عايشتها عندما كنت عضوا فى مجلس الشعب عام ١٩٨٥، إذ كان أن نشرت الصحف أسماء أعضاء اللجان القيادية فى المحافظات للحزب الوطنى الديمقراطى، وربما كانت تحمل نحو أربع مائة اسم من الأسماء المعروفة على طول مصر وعرضها، وكان أن اتصل بى وقتها بعض المهتمين بقضايا الوطن وتنبهوا إلى أن هذه القوائم كانت خلوا من اسم واحد قبطى، أو كان بها اسم أو اسمان، وقد تجاسرت وطرحت على السيد كمال الشاذلى - زميلى فى المجلس وباعتباره أمين التنظيم للحزب - هذه الملاحظات التى وصلتنى، وقد دهشت كثيرا عندما عادلى فى اليوم التالى قائلا: لقد نقلت وجهة نظرك للرئيس مبارك، وهو يشاركك الرأى، فشكرته ورجوته أن يراعى هذا التوازن، وأن يعمل على حث الأقباط لدخول الحزب الوطنى والترقى فى سلمه، وللأسف الشديد كانت الذروة البائسة ماتم مؤخرا خلال عام ١٩٩٥ من أن قوائم الترشيحات للحزب الوطنى لكل

من مجلس الشورى (والتي نشرت في أبريل ١٩٩٥) ثم تلك الخاصة بمجلس الشعب (في أكتوبر ١٩٩٥) كانت خلوا من أى قبضى، وعند ما سئل أمين تنظيم الحزب قال: إننا لا نرشحهم. خوفا على مشاعرهم. لأنهم لا ينجحون، ورغم ذلك رشح ما يزيد على خمسين قبطيا أنفسهم كرد لبق على هذا التعليق الفج، وكان منهم عدد قليل استطاع رغم الصعوبات الشديدة أن يصل لمعركة الإعادة، ولو كانت هناك لباقة سياسية لاستطاع الحزب الحاكم أن يحمل على جناحيه من يصل إلى البرلمان عن طريق صندوق الانتخابات بدلا من «عار» التعيين، والذي أبعدهم بالفعل عن الحياة السياسية، وكان كل ذلك رسالة للكافة، فهم الأقباط مغزاهم داخل مصر وخارجها، وكان طبيعيا أن ينكفئ الأقباط على العمل الحزبي وحده، لأنه المجال الوحيد المتاح مجتمعيًا، ولكنه نشاط هش لأنه لا يتمتع بغطاء سياسي ومجتمعي.

وها هو التقرير الذي تنشره «روز اليوسف» وكأنه رسالة أن ينسحبوا حتى من هذه الطاقة التي يتنسمون منها حرية الحركة، وهو الأمر الذي لمسته من عينات قابليتها وحرصت على أن تعبر عن قلقها ومخاوفها. إننى على يقين من أن التوجه الوطنى الذى عهدناه فى مجلة «روز اليوسف» وقد صارت المجلة القومية الوحيدة التى تعبر عن الأقباط وهمومهم، وتنشر بعض أخبارهم المثيرة، أن تراجع ما جرى، وأن تتخذ التوجه الوطنى السليم، أما الدولة فهى صاحبة القرار السياسى فى اختيار من يعينون فى الوظائف الرئيسية على أنواعها ومستوياتها، ويمكنها لو رغبت أن تعيد التوازن المجتمعى لمصر لتظل. كما كانت دائما. وطنا لكل المصريين.



رسالة إلى استراليا المصرية!

من: ميلاد حنا مواطن مصري قبطنى يدعو لغداً أكثر إشراقاً

إلى: د. سمير حبشى رئيس مجلس إدارة جريدة وطنى الاسترالية - سيدنى
تلقيت بكل الشكر رسالتكم الرقيقة التى تدعونى فيها لزيارة مدينة سيدنى الجميلة، وكم كنت أتمنى أن ألبى الدعوة لحضور احتفالكم العظيم بيوم تأسيس الجريدة والمقرر له يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦، وواقع الأمر هو أننى - ومنذ فترة طويلة - قد ارتبطت لكى أراس وفدًا ثقافيًا يمثل «المجلس الأعلى للثقافة» فى مصر - وباعتبارى عضو هذا المجلس - وذلك فى زيارة متفق عليها من مدة للدنمارك لإقامة مهرجانات للشعر والأدب، فضلاً عن ندوة بعنوان «الجامع - الكنيسة - الشارع»، وسأسافر إلى كوينهاجن يوم الاثنين ٢٢ سبتمبر وأعود للقاهرة يوم الاثنين ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ بإذن الله.
ولم أستطع أيضاً أن ألبى دعوة الأخ الفاضل د. سليم نجيب القاضى بمدينة مونتريال بكندا وزيارات أخرى فى أمريكا، فقد أصبح عمري الآن ٧٢ عاماً وأشعر بمشقة فى الرحلات الطويلة ولا بد من الراحة بين سفريه وأخرى.



والحقيقة أننى أشعر بأن جملة الأقباط فى مصر وفى مختلف أنحاء العالم من أمريكا وكندا وأوروبا وغرباً، إلى استراليا «شرقاً وجنوباً»، فى حاجة إلى التقارب وإجراء حوارات ثقافية وفكرية، ولأول مرة فى التاريخ، ومنذ عشرين قرناً، ينفرط عقد الجماعات البشرية على أنواعها، ويهاجر البشر من موطنهم الأصلي إلى أربعة أركان فى الأرض، فقد كان معروفًا عن المصريين أنهم شعب لا يحب الهجرة ومرتبط بالأرض، وعاش جدودنا فى وادى النيل، وربما كانت غالبيتهم أقباطاً أو مسلمين - لا يغادرون القرية التى ولدوا فيها وإذا رحلوا فليس لخارج المحافظة أو الإقليم، ولكن خلال القرن التاسع عشر هاجر المصريون - ومرة أخرى مسلمين وأقباطاً - من القرى والمحافظات إلى المدن المليونية - وهى حتى الآن - مقصورة على ثلاث مدن هى: القاهرة المحروسة - أم الدنيا - ثم الإسكندرية - عروس - البحر المتوسط، ثم مدينة الجيزة لجرد أنها مقابلة فى البر الغربى للقاهرة، وكان أن هاجر الأقباط من قرى الصعيد إلى مناطق مثل «القللى» لجرد أنها مجاورة لمحطة السكة الحديد بالقاهرة، ثم توسعوا إلى الجانب الآخر شمالاً فى شبرا، ومع الترقى الاجتماعى والظموحات والتوسع العمرانى انتقلوا إلى مصر الجديدة أو الزمالك، وحدث ذات الشيء فى المدن الأخرى فى الأغلب الأعم.

أما فى النصف الأخير من القرن العشرين، فقد كانت الهجرة إلى معظم دول العالم وربما كانت أهم المواقع هى: الولايات المتحدة وكندا غرباً ثم استراليا شرقاً وجنوباً، ولكن لا تكاد تخلو دولة من الأقباط والمسلمين المصريين، ولكن الظاهرة الطبيعية هى أن عدد الأقباط الذين هاجروا كان أكبر كثيراً من عدد المسلمين، ثم أنهم كانوا أكثر تماسكاً اجتماعياً فأنشأوا بمبادرات فردية وبدعم من الأثرياء المهاجرين بل وريتعضيد من «قروش» المتوسطين - دور العبادة والتقوا حول «الكنيسة»، وأصبحت ليس فقط «مكان» العبادة والصلوات بل هى «موقع» اللقاءات والندوات، أى المركز الاجتماعى والثقافى، وعرف الأطفال المولدون فى المهجر أنهم «أقباط Copts»، وتعرف الشباب على الشابات، فكانت زيجات المهجر، ولكن يظل السؤال: إلى أين وما المصير؟

والأمر الجديد بالفحص، هو أن المجموعات المهاجرة المختلفة، لم تكن نسيجاً واحداً، على الرغم من أن المنبع في مصر واحد، فالمشاع أن من هاجر إلى أمريكا، انغمس في الطموح الوظيفي واستغفر قته مشاكله الشخصية بهدف إيجاد موقع في مجتمع يصل تعدادده إلى ٢٥٠ مليوناً، أما في كندا حيث الثلج والصقيع، فكان «الدفع» الاجتماعي هو البديل «للدفع» الطبيعي، ومن هنا جاءت المجموعات القبطية (ومن الطبيعي أيضاً الإسلامية) أكثر تماسكاً وأكثر التفافاً حول المؤسسة الدينية، وأسمع -دون أن أتعرّف بنفسى على الواقع- أن الأقباط المهاجرين إلى استراليا -ورغم نجاحاتهم في المهن والاقتصاد- قد ارتاحوا في الوطن الجديد، واكتشفوا الصياغة المناسبة، وهي الحماية الاقتصادية والاجتماعية فيه، مع الحماية الروحية والنفسية في مظلة الكنيسة.

أيضاً وجد التباين الذي تجلّى في وجود مجموعات داخل الإقليم والدولة الواحدة، ففي كل من هذه المناطق الرئيسية الثلاث (أمريكا - كندا - استراليا) كانت الأغلبية مكتفية بالمظلة الروحية في الكنيسة، والانتماء الروحي للأقباط في دول المهجر، لأنه «الأسمنت» الذي يحافظ على حبيبات الرمل ويبقى على تماسكها، وإلا انقرط عقدها وتاهت حياتها في هذه المجتمعات الأكبر والأقوى، وإلى جوار هذه الأغلبية العديدة في هذا الوضع الجديد الذي ابتكروه بالمزج بين الجنسية الجديدة المكتسبة، وبين الانتماء الديني القديم المحفور في الوجدان من مصر، اختلطت الأوراق، فالقبطي المتدين والمرتبط بالكنيسة الأرثوذكسية، وجد فيها الارتباط «الوطني» القديم الكامن داخله، فصار الانتماء الديني، انتماء وطنياً أيضاً.

وفي هذا الإطار، أفرزت هذه المجموعات المهاجرة، أفراداً وجمعيات ومؤسسات لم تكن قادرة على التنكر للكتلة الاجتماعية المتماسكة في مصر والتي عرفت عبر التاريخ بعبارة «قبط مصر» أو «الأقباط».

وفي هذا الإطار تكونت مجموعات و «مجلات» في بلاد المهجر، مرة باسم «الأقباط» ومرة أخرى باسم «وطني»، كما في حالة المجلة أو الجريدة التي تصدرونها في سيدني في استراليا.

ورغم أن هذه «المجلات» غير متاحة لي بصفة دورية، ولكنها تجيء في مجملها -معبرة عن مشاعر مختلفة- بين إيجاداً وخلق رابطة وتماسك بين أفراد «الجاليات المهاجرة» ذاتها، وهذا أمر طبيعي وأساسي، لأن هذه المجلات هي التي توجد الترابط وتفرض القيادات، ولكن بجوار ذلك -منطقياً وطبيعياً- تجيء أخبار المجتمع الأم في مصر، أماله وآلامه معاً، ثم يمتد العمق إلى التاريخ، وهو «الأساسات»، فيكون عرض التراث ورموز الاستشهاد.

صحيح أننا نتجه إلى العالمية أو الكوكبية GLOBALISM، ولكن سيظل العالم -ولعدة قرون قادمة- هو تجسيد لثقافة «الموزاييك»، أي أن كل جماعة بشرية تقدم -من خلال تاريخها وتراثها- ما لديها من خصائص بشرية واجتماعية؛ فهناك ولا العالم القديم متركزاً في أوروبا وآسيا وأفريقيا حيث «الجذور» الوطنية والدينية والقبلية وغيرها، ولكن بجوارها عالماً «جديد» في أمريكا وكندا واستراليا، حيث المجموعات «المقدامة» التي رفضت العيش في القديم -فهاجرت- ولكنها -وفي الوقت ذاته- رفضت «الضياع» -في مرحلة الانتقال- فتمسكت بالانتماء إلى القديم، وهي الحقبة التي نعيشها الآن، ولعلها تستمر إلى ما يقارب منتصف القرن الـ ٢١، وحيث سيكون العالم قد تغير كثيراً، ولذا فإن التماسك الذي ندعوه الآن هو الضمان ضد الضياع في عالم الأقوياء.

وهنا نحن نعيش هذه الحقبة، الأقباط -المصريون- الوطنيون -يعيشون داخل الوطن-، ولكن دورهم يهمل -سياسياً واجتماعياً- عاماً بعد عام نتيجة ظروف سياسية متعددة وحركات دينية أصولية تعم المنطقة، لذا يلتفون حول المؤسسة الدينية داخلياً، وإلا انقرط عقدهم وتأكّلوا، ثم يغمسون همومهم في ذكائهم بالعمل الدءوب في المجالات الاقتصادية على أنواعها. لقد اختفت أسماء اللامعين منهم في مجالات السياسة والثقافة والأدب

وظهرت أسماء براقية في مجالات الاقتصاد والتجارة والسياحة، وتحولت قياداتهم لتكون هي نفسها رموز رجال الدين، وهو أمر جديد في عالم جديد، وأصبح الضمان لاستمرار حياتهم ووجودهم الاجتماعي في مصر، هشاً محفوفاً بالمخاطر، لأن المظلة السياسية والثقافية قد رُفعت واختفت، فُلجأ الأقباط إلى السلبية والقوقعة! وفي المقابل، ازدادت قوة وتماسك «أقباط المهجر»، بل كونوا فيما بينهم - وخارج الإطار الرسمي للمؤسسة الدينية وحتى لا يجرجوها في مصر - تنظيمات أهلية غير حكومية NGO'S. وفق الأعراف والخريات المتاحة في بلاد المهجر. وصارت أصواتهم عالية - ربما أكبر من حجم عددهم - وكانت صيحاتهم مسموعة وعالية مع توافر وسائل الإعلام الجديدة. في مجالات حقوق الإنسان - وعبروا عن «التجاوزات» التي تتم في مصر، فاهتزت الحكومات القديمة من صيحات الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، لأنها تمس أوتاراً مقبولة عالمياً، واضطرت الحكومات أن تخلق شرخاً - وهمياً - بين أقباط الداخل وأقباط الخارج، بل وصل الأمر إلى أن الدولة قد اخترعت أسماء وشخصيات هزيلة وهمية تتحدث باسم أقباط الداخل، لكي تقلل من فاعلية وتأثير أقباط المهجر، وربما هذا ما يفسر الوضع الحالي سياسياً واجتماعياً، وهو أمر يحتاج إلى حوار.

ولكن يظل السؤال المحوري: ما هو مصير كل هذه التفاعلات بعد نصف قرن من الزمان؟ لا اعتقد أن أحداً منا لديه الحكمة لهذه الرؤية المستقبلية، ولكن كل ما أراه واجباً وطنياً هو زيادة الفاعليات الثقافية بين الأقباط، لأنهم «أقلية من نوع خاص جداً»، وتشهد على ذلك ثورتهم منذ عدة سنوات قليلة عام ١٩٩٤، يوم أن حاولت بعض الهيئات أن تناقش مشاكل الأقباط على أنهم «أقلية»، فثاروا وغضبوا لأنهم مقتنعون بأنهم ليسوا مثل الأكراد في العراق أو البربر في الجزائر أو السود في جنوب السودان (من عجب أن السودان تعنى بلاد السود).

ولكن الأمر الأبلغ دلالة هو أن أشقاءهم المسلمين قد اعترضواهم أيضاً على تسمية الأقباط بعبارة «الأقلية»، فاحتاج الأمر - للغز - إلى تفسير «انثروبولوجي» أعمق.. فالأقباط مصريون مصريون، وهذا ما سجلته في أول كتاب لي صدر عام ١٩٨٠ عقب أن هاجم السادات الأقباط والبابا في ١٤ مايو ١٩٨٠، وكان عنوان الكتاب «نعم أقباط.. ولكن مصريون».

وظللت أبحث وأفتش عن هذا السر وهذه العلاقة العميقة بين الأقباط والمسلمين، فسجلت ذلك في كتابي «الأعمدة السبعة للشخصية المصرية»، وقد قوبل الكتاب بالترحاب من الأقباط والمسلمين في آن واحد، بل وصدر موجز له باسم «خصوصية مصر» وطبع منه في يونية الماضي ١٩٩٦ نحو ٢٠ ألف نسخة ضمن مشروع «مكتبة الأسرة» الذي تتبناه السيدة سوزان مبارك، ويشرف عليه الصديق د. سمير سرحان، ونفذ الكتاب في أسابيع قليلة.

وجه الدلالة إذن هو أن شعب مصر العادي والمتدين يرفض شرخ مصر أو تعميق الصراع الديني، وهذه ظاهرة صحية من جانب المجتمع، ولكن للأسف. وفي المقابل - أصرت قوى قابضة ورايضة داخل الحزب الوطني الحاكم على تهميش دور الأقباط. على الساحة السياسية.

وكان هناك «غباء» سياسي وسوء بصيرة، عندما أعلن الحزب قوائم مرشحيه لمجلس الشورى عام ١٩٩٦ شهر أبريل، وإذ بها خلو من اسم قبطي واحد، وكانت الفاجعة والطامة الكبرى عندما أصرت ذات القيادة الحزبية على عدم ترشيح قبطي واحد في انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٦، ومن عجب أن ذلك لم يُقابل أي احتجاج من أي فرد أو جماعة، اللهم إلا من أفراد ينتمون إلى القوى الليبرالية واليسارية هنا وهناك.

أمر عجيب وتصرف يدعو للتساؤل والفحص، لماذا هذه السلبية، لا أعتقد أنه «جين»، ولا أعتقد أنه «حكمة»،
ولكن الأمر في حاجة لتفسير!

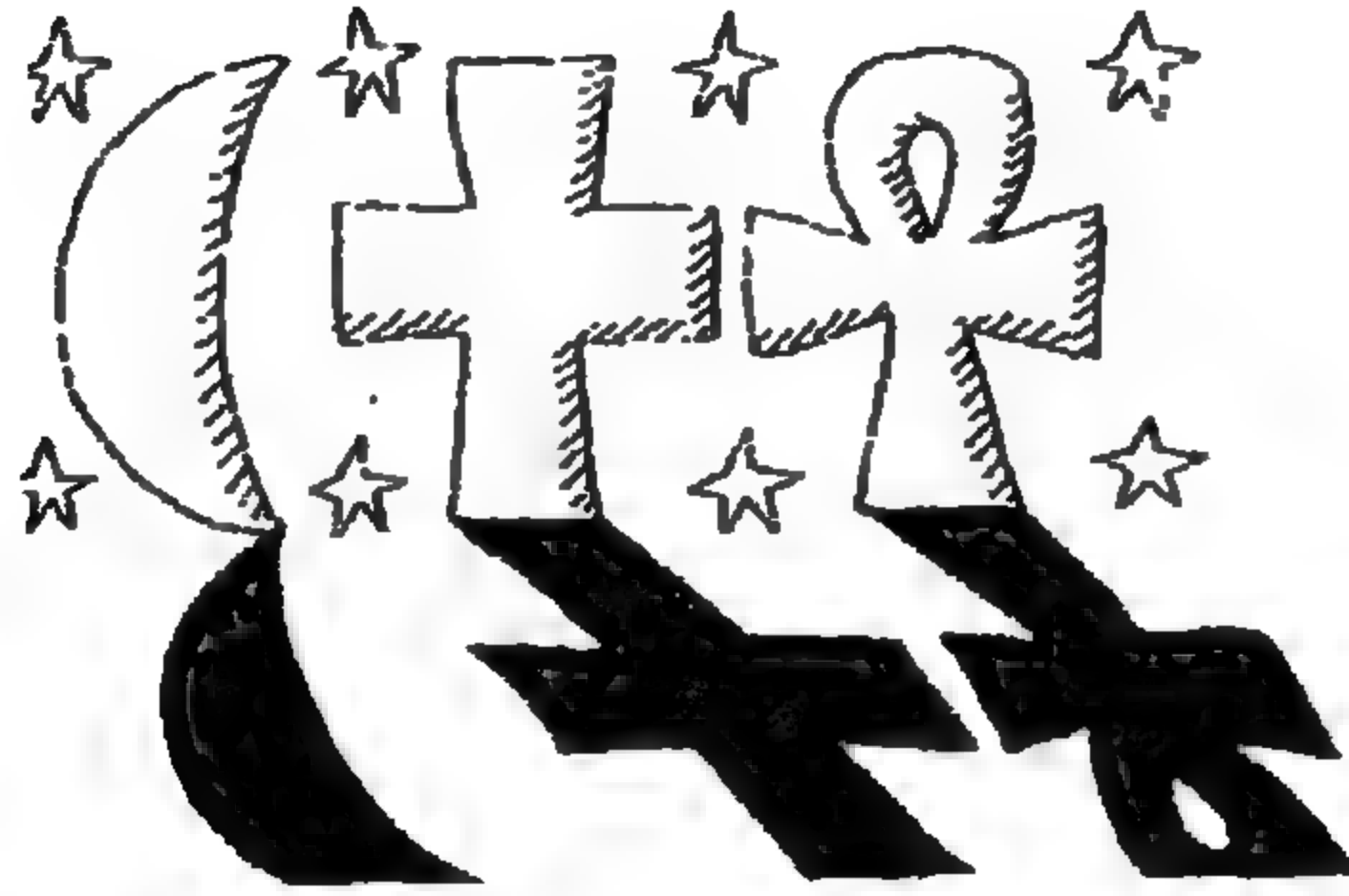
وأجد القلم يجرى بين أناملى دون توقف، ولكن ضغط السن وظروف الإعداد للسفر، وسرعة الاستجابة لكم
بإرسال كلمة مكتوبة، كل ذلك قد دفعنى إلى التوقف، عنى أمل أن أراكم قريباً، إما فى مصر أو فى سيدنى بإذن
الله.

لكم منى جميعاً أطيب المنى وخالص الأمنيات بأن تظل جريدة «وطنى» التى تحتفلون بذكرى يوم تأسيسها،
منارة فى استراليا، تدعو للرابطة والأخوة بين الأقباط حتى لا ينفرط عقدهم مع الزمن، فسوف يظلون نموذجاً
لأقلية وطنية صابرة تعشق تاريخها وجذورها ولكن فى ذات الوقت تسهم بجهداتها فى حضارة الألفية الميلادية
الثالثة والسلام.

المخلص

ميلاد حنا

القاهرة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٦



كتب للمؤلف

١. أريد مسكنا. مشكلة لها حل. دار روز اليوسف. القاهرة ١٩٧٨.
٢. نعم أقباط.. لكن مصريون. مكتبة مديولى. ١٩٨٠.
٣. ذكريات سبتصرية. دار المستقبل العربى. ١٩٨٦.
٤. دراسات وأوراق عمل حول قضايا الإسكان فى مصر. صدر عن مجلس الشعب عام ١٩٨٥.
٥. الإسكان والمصيدة. دار المستقبل العربى. ١٩٨٨.
٦. مصر لكل المصريين. دار سعاد الصباح. الكويت والقاهرة. ١٩٩٢.
٧. الأعمدة السبعة للشخصية المصرية. الطبعة الأولى. كتاب الهلال. ديسمبر ١٩٨٩.
- الطبعة الثانية. دار الهلال. ١٩٩١.
- الطبعة الثالثة. دار الهلال. ١٩٩٢.
٨. حاجة الإنسان العربى للإسكان والكساء. صادر عن المعهد العربى للتخطيط عام ١٩٩١ فى إطار سلسلة دراسات ومحاضرات عن «الحاجات الأساسية فى الوطن العربى».
٩. صراع الحضارات والبديل الإنسانى. كراسة استراتيجية رقم ٣٠. عدد يونيو ١٩٩٥. صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (توجد لدى المركز مترجمة باللغة العربية).
١٠. الإسكان والسياسة. الهيئة العامة للكتاب. ١٩٩٦.
- حصل على جائزة أحسن كتاب فى مجال الدراسات الاجتماعية فى معرض الكتاب الدولى عام ١٩٩٦.
١١. خصوصية مصر. مكتبة الأسرة. الهيئة العامة للكتاب. ضمن مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٦.
١٢. باللغة الإنجليزية

The Seven Pillars of the Egyptian Identity The General Book
Organization - CAIRO - 1994.

١٣. باللغة الفرنسية

Le Lodgement en Egypt - essai critique.
Centre d'etudes et de documentaalin economique, juridique et
sociale. "CEDEJ" Le Caire - EGYPT - 1992.

رقم الايداع : ٩٧/٣٢٣٥

شركة الأمل للطباعة والنشر

ت : ٣٩٠٤٠٩٦

بين دفتي الكتاب

هذا الكتاب أربعة أجزاء:

الأول تطوير وتجديد لكتاب كان له صدى واسع عام ١٩٨٠ وكان بعنوان «نعم أقطاب.. ولكن مصريون»، لكنه طور ليكون باسم «أقطاب القرن العشرين»، ويحكى قصة الأقطاب من مقتل بطرس باشا غالى عام ١٩١٠ حتى خطاب السادات المستفز والقاهر للوحدة الوطنية في ١٤ مايو عام ١٩٨١. وقد تنبأت بعض فقراته بمقتل السادات.

والجزء الثانى هو مذكراتى أثناء فترة الاعتقال فى أواخر عام ١٩٨١ وكان عنوانه السابق «ذكريات سبتمبرية»، لكن طور عنوانه ليكون «ساسة ورهبان وراء القضب»، وقد صار العنوان الرئيسى لمجمل الأجزاء الأربعة.

أما الجزء الثالث فهو دراسة مبتكرة نظرية بعنوان «التلقيح الثقافى بين الأديان والأيديولوجيات»، وهى محاولة لتقديم ما تصورته أفكارا ترد على ما طرحه المفكر الأمريكى صموئيل هانتجتون من حتمية صراع الحضارات، وأتمنى أن تطرح الورقة للمناقشة بما يفيد تطوير الدراسة لتصبح مع الوقت نظرية بديلة مقبولة من قطاعات المثقفين الملتفين حول خير البشرية وقبول الآخر.

والجزء الرابع جملة مقالات ووثائق قد تكون مطلوبة للباحثين عنها وحتى لا تذوب وتلاشى فى أكوام الورق، وهى تكمل الصورة التى أردت تقديمها. فى الكتاب كله كما فى حياتى سأظل داعيا لعلاقة حميمة بين الأقطاب والمسلمين المصريين كنموذج ناجح ومتجدد لقبول الآخر وللتعددية الثقافية.

ميلاد حنا



من مواليد حى شبرا بالقاهرة
١٩٢٤.

عضو المجلس الأعلى للثقافة.

رئيس لجنة الثقافة العلمية.

كاتب متفرغ بجريدة الأهرام.

أستاذ الإنشاءات بهندسة عين
شمس.

رئيس جمعية التوفيق القبطية (من
أقدم الجمعيات الأهلية فى مصر
أنشئت عام ١٨٩١).

نائب رئيس الجمعية المصرية لدعم
الوحدة الوطنية.

عضو مؤسس لحركة حقوق
الإنسان وشارك فيها مصريا
وعربيا.

من دعاة حركة الجمعيات الأهلية
مصرىا وعربىا وعالمىا، وأحد
مديرى منظمة سيفكس - CIV

CUS العالمية المعنية بذلك وأحد
مؤسسيها.

له بحوث علمية وهندسية
وثقافية.

الثنى : خمسة جنيهات